الفعل الجامد

بين الدرس اللغوي والاستعمال القرآني

الدكتور
لطيف حاتم الزاملي

الرضوان
للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الفعل الجامد

بين الدرس اللغوي والاستعمال القرآني

الفعل الجامد

بين الدرس اللغوي والاستعمال القرآني

الدكتور

لطيف حاتم الزامليّ

الطبعة الأولى

2016م - 1437هـ

دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان

الرضوان
للنشر والتوزيع
رقم التصنيف: 225
الفعل الجامد بين الدرس اللغوي والاستعمال القرآني
لطيف حاتم الزاملي
الواصفات: القرآن الكريم / قواعد اللغة //

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/7/3250)

ردمك ISBN 978-9957-76-448-7

المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – الأردن – العبدلي – شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية – مجمع الرضوان التجاري – رقم 118
هاتف 4611169 6 962+ هاتف 4616436 6 962+ فاكس 4616435 6 962+
ص ب 926141 عمان 11190 الأردن
E-mail: info@daralredwan.com
www.redwanpublisher.com

الاهداء

إلى

سيظلُّ طيفُكَ يستفزُّ ذاكرةَ أيامي

المحتويات

الفصل الثاني

الأفعال الجامدة في بابي (الرجاء والشروع)

الفصل الثالث

الأفعال الجامدة في باب (المدح والذم)

الفصل الرابع

الأفعال الجامدة في باب (التعجب)

الفصل الخامس

أفعال جامدة أخرى

المقدمــــة

مما تنفرد به العربية من خصائص الاستعمال اللغوي تلك الحالات التي تخالف مقتضيات الوضع كالبناء في الأسماء – وهي لغة مُعْرَبَة، والجمود في الأفعال – وهي لغة متصرفة اشتقاقية.

ولعلّ العناية بالمعنى كان الدافع إلى كلّ ذلك؛ لأنّ اللفظ فيها قيد يفارق دلالات الوضع، أو قسماً منها، فيخلُص إلى دلالات جديدة تحدّدها دواعي الاستعمال.

وبتعبير أكثر دقة إنّ اللفظ في البناء يفارق مسمّاه فيصبح مبهماً، أو مطلقاً، والفعل ينسلّ من حدثيته فيكون خالصاً للمعنى، أو أقرب إلى حرف المعنى.

وظلّت الأفعال الجامدة حبيسةَ أبواب النحو متناثرة لم يخصص لها باب معين يجمعها. فتارة يصطلحون عليها بالأفعال غير المتصرفة، وأخرى بالجامدة، وظلّت تتأرجح أيضاً بين أبواب النحو، ومنها ما لا يخصص له باب معيّن لمخالفتها صيغ الأفعال المعتادة.

حقاً، إنّها ظاهرة لغوية تلفت الانتباه إليها في الاستعمال خاصة؛ لتوافرها على صيغ خاصة، ودلالات خاصّة أيضاً.

وقد وظّف الاستعمال القرآني منها خمسة عشر فعلاً وصيغة في تراكيب مخصوصة؛ لأداء دلالات معينة كالنفي، والرجاء، والشروع، والمدح، والذّم، والتعجّب، والندم، والقرب، والدنوّ، والإقبال ...

وقد جاءت في الاستعمال القرآني موظّفة في صور تركيبية خاصة، وبسياق لفظي معين يتحدّد المعنى به، حتى أنّ ما هو فعل متصرف منها قد يتخلى عن تصريفه ليصبح جامداً لأداء معنى معين.

ولغرض إظهار هذا الجهد، أو هذه المزية من الاستعمال اللغوي توافر البحث على مقاربات لغوية كثيرة صوتية وصرفية ونحوية ولهجية ودلالية ...، فضلاً عن قراءة فاحصة توازن بين ما ذهب إليه الدرس اللغوي، وما أظهره استعمالها في الخطاب الكريم.

إنّ من أهم خصائص هذه الأفعال هو أن صيغتها لا تدلّ على زمن معين، ولا تدخلها زيادة الحروف، وأن تركيبها جامد على شكل معين لا يجوز فيه التقديم أو التأخير، أو الفصل، وأنها موجَّهة إلى دلالة معينة، فإن حصل لها شيء مما ذكرناه لا ترتبط بتلك الدلالة.

ولعلّ هذه الخصائص التي ذكرناها للأفعال الجامدة سرّ من أسرار العربية للتفريق بين المعاني الدقيقة، وللتعبير عن الهدف بوسائل تركيبية خاصة تخضع لها البنى اللغوية شكلاً وبناءً وتركيباً ودلالةً، مع مراعاة أغراض الخطاب ومحيطه وملابساته الخارجية.

كلّ ذلك يدلّ على أنّ اللغة لا تضبط بقواعد عامّة، وإنما مجريات الاستعمال ودواعيه هي حاكمة لتوجيه شكل المنجَز اللغوي ودلالته.

المدخل

يشغل الفعل مكانة مهمة في لغة العرب. فهو من المواد اللغوية المهمة التي انصرف إليها تفكير اللغويين والنحويين القدامى والمحدثين؛ لكونه قسماً من أقسام الكلام، وأحد ركني الإسناد في الجملة. فالفعل لا يقع ضمن التأليف إلاّ مسنداً[(1)]، وهذا الإسناد أبرز علاماته المعنوية التي تميزه عن غيره من أقسام الكلام؛ ((لهذا كان استعمال الإسناد في تعريف الفعل أولى من الإخبار))[(2)]. يقول الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب: ((وإنما قال بالإسناد، ولم يقل بالإخبار؛ لأنه أعم، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والإنشائي والطلبي))[(3)].

والفعل بنية لغوية تتكون من عناصر أساسية ثلاثة: أحدها: مادته، وهي الحروف الأصول التي تتألف منها الكلمة، وثانيها: صيغته، وهي القالب الذي توضع فيه هذه الحروف؛ لإظهار شكلها وهيأتها، وثالثها: دلالته على معنى مفرد، وهو المعنى المعجمي الذي وضع اللغويون لبيانه معجمات الألفاظ. وليست هذه الأفعال التي ذكرتها شيئاً خاصاً بالبنية الفعلية حسب، وإنما تخص أية بنية لغوية، منها البنية الفعلية.

وحين تقع هذه البنية خارج الاستعمال اللغوي، يقتصر اللغويون في دراستها على جوانب محدودة فيها تخص نظام بنائها، وتصريفها، ونظام أقسام أبنيتها، والمعاني الموضوعة لها، وهي مفردة، وهذا يبحث فيه علم الصرف، ولأجله وضعوا علم التصريف. وأما إذا دخلت هذه البنية في الاستعمال اللغوي، وانتظمت في جمل معينة، فيكون لها نظام معين، هو (النظام النحوي). ويختص هذا النظام بدراسة عناصر

---

(1) ينظر : المرتجل، ابن الخشاب، تح: علي حيدر: 21، والجملة العربية، تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي: 6 .

(2) المرتجل : 21 .

(3) الكافية في النحو ، شرح رضي الدين الاستراباذي : 8/1 .

التركيب، والعلاقات القائمة بينها، وما يترتب على ذلك من أمور، من أجل الوصول إلى المعنى.

ويلحظ في هذا التفريق بين النظامين (الصرفي والنحوي) أن الأول يتعلق بالمدلول الصرفي للكلمة، والآخر يتعلق بطريقة تأليف الجملة ودلالتها.

والبنية الفعلية، وهي مفردة تشتمل على: أصول وحركات، أو أصول وحروف زيادة وحركات، وتدلّ بذاتها على معنيين هما: الحدث والزمن، وهو المعنى الذي دارت حوله تعريفات النحويين عند حدهم الفعل؛ إذ هو دالّ على الحدث بمادته، وعلى الزمن بصيغته[1]. وأضاف متأخرو النحويين معنى ثالثاً هو النسبة إلى الفاعل[2]، وهو أمر دخل الدراسات النحوية بتأثير أصول الفقه[3].

وقد وجّه النحويون القدماء عنايتهم إلى الصيغة وتصريفها، فوجدوا أن للفعل دلالة ذاتية يتصرف فيها هي الزمن، وبحسب هذه الدلالة، ربطوا ربطاً وثيقاً بين الصيغة والزمن، فقسموا الزمن على ثلاثة أقسام: ماض وحال واستقبال[4]. وعلى وفق هذا الأزمنة قسم النحويون البصريون الفعل إلى: ماض ومضارع وأمر[5]، وقسمه النحويون الكوفيون إلى: ماض ومستقبل ودائم[6].

(1) ينظر : شرح المفصل، ابن يعيش: 2/7، والاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تح: أحمد محمد قاسم : 38.

(2) ينظر : الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، نور الدين الجامي، تح: د. أسامة الرفاعي : 228/2 .

(3) ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين : 145 .

(4) ينظر : الأصول في النحو، ابن السراج، تح: د. عبد الحسن الفتلي : 38/1 ، وشرح المفصل : 4/7 ، وشرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الأشبيلي، تح: د. صاحب أبو جناح : 127/1 .

(5) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 129/1 .

(6) ينظر : الجمل في النحو، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد: 7 ،والفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي: 19.

وقد استعملوا في هذا التقسيم الزمن الصرفي، على الرغم من اختلاف طبيعة النظام في كل من الصرف والنحو. فمن المعلوم أن الصرف هو نظام المباني والصيغ، وأن النحو هو نظام العلاقات في السياق تحددها الضمائم والقرائن. فمجال النظر في الزمن النحوي، إذن، هو السياق وليس الصيغ المفردة المنعزلة[1].

وهذا التقسيم للفعل – كما يبدو – ليس الوسيلة الوحيدة التي اصطنعتها العربية للدلالة على معنى الزمن، بل معاني الزمن في الفعل، أوسع وأدق مما يدلّ عليه هذا التقسيم[2].

وقبل الدخول في موضوع (الأفعال الجامدة) أجدني ملزماً بما ذكرته من كلام عن الفعل، وما سيأتي بعده من توضيح للتصريف وعناصره، وأمثال ذلك من أمور تلقي الضوء على ما يجب بحثه في هذه الدراسة.

ويبدو أن تقسيم الفعل بحسب صيغه كان السبب وراء ملاحظة النحويين عدم تصرف طائفة من الأفعال، وملازمتها صيغة واحدة من أحوال الصيغ الفعلية؛ إذ لم تختلف صيغ هذه الأفعال باختلاف الزمان الذي تدلّ عليه، ولم تدخلها حروف الزيادة، كما هي الحال في الأفعال المتصرفة. يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري: ((من أجل ذلك نلاحظ في الفعل أحوالاً ينسلخ فيها من الفعلية بعض الانسلاخ، ويستعمل في الكلام استعمال حرف المعنى، فيكون للمدح أو للذم، أو للرجاء، أو للنفي، وحينئذ لا تبقى به حاجة إلى التصرف، فيلزم حالة واحدة، ويسميه النحاة حينئذ (الفعل الجامد) مثل: نِعْمَ، وبِئْسَ، وحبَّذا، وعسى، وليس))[3]. وعدَّ هذه الظاهرة خصيصة تنفرد بها اللغة العربية من دون سائر اللغات الحية، وعلَّل ذلك بسببين: ((الأول: قدم العربية، وكثرة تداول الألفاظ في المعاني المختلفة، بحيث

(1) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان : 242 .

(2) ينظر : نحو الفعل ، د. أحمد عبد الستار الجواري : 32 .

(3) نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي ، د. الجواري : 106 .

تنكشف الألفاظ عن معانٍ جديدة، تبعاً للحاجات الفكرية المتجددة. والسبب الثاني هو: أن العربية تنفرد بضربٍ من العلاقة بين أقسام الكلام، لا مثيل لهُ في غيرها من اللغات، وهذه العلاقة إنما تنشأ من جمود الفعل، وبناء الاسم؛ بحيث يتحول كل منها إلى لفظ يستعمل للدلالة على المعنى وحده ـ غير مقترن بالحدث في الأفعال، ولا مرتبطٍ بالمسمى في الأسماء ـ كالذي نشهده في ليس، وعسى، ونحوهما))[1].

وذهب الدكتور مهدي المخزوميّ إلى وصف هذه الأفعال بالتخلف والشذوذ، قال: ((وفي العربية كما في غيرها، أفعال شاذة، لم تنهج السبيل التي سلكتها الأفعال، فهي أفعال متخلفة، لم تتطور ولم يدركها الاستعمال الواسع، فيخضعها لما أخضع له سائر الأفعال، وهي من أجل ذلك أفعال جامدة على حال واحدة، ولم تتصرف تصرف الأفعال، ولم تنطو في أحد القوالب، أو أحد الصيغ التي انطوت فيها الأفعال))[2]. ويفهم من قول المخزوميّ هذا، أن هذه الأفعال قد تخلّت عن فعليتها تماماً، فجمدت على حالٍ واحدة، ولم تتصرف، فاستعملت استعمال الحروف. أما علماؤنا القدامى فقد لاحظوا هذا الجمود في الأفعال، وعلّلوا ذلك بسبب من المعنى الذي يؤديه الفعل في حال جموده، ويتجلّى ذلك في قول المبرّد، قال : ((وكلُّ ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخل من المعنى أكثر من ذلك))[3].

وهذه الأفعال بجمودها صارت أعلاماً دالة على معانيها، يقول الرضي: ((فالقياس أن لا تتصرف احتياطاً لتحصيل الفهم كالأعلام))[4]. وبهذا فإن جمود الفعل إنما يقترن بلحظة استعمال معين، يقول فندريس: ((والكلمات لا تستعمل في

(1) نحو الفعل : 74 .

(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي : 190 .

(3) المقتضب ، أبو العباس المبرّد ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة : 175/4 ، وينظر : 190/3 ، 138/2 .

(4) شرح الرضي على الكافية : 307/2 .

واقع اللغة تبعاً لقيمتها التاريخية – فالعقل ينسى خطوات التطور المعنوي التي مرت بها، ونقول ينساها إذا افترضنا يوماً أنه عرفها يوماً من الأيام. وللكلمات دائماً قيمة حضورية Actualle، يعني أنه محدود باللحظة التي تستعمل فيها، ومفرد يعني أنه خاص بالاستعمال الوقتي التي تستعمل إياه))(1).

من أجل ذلك – وعلى حسب تصرّف الفعل، أو عدم تصرّفه – ظهر في الدراسات اللغوية والنحوية مصطلحان هما: التَّصريف والجُمُود، فكان أن قُسِّم الفعل على هذين الضربين، وراح العلماء ينظرون في الأفعال تبعاً لهذا التقسيم.

(1) اللغة ، جوزيف فندريس ، تعريب: الدواخلي والقصاص : 226 .

المبحث الاول

التَّصريف

ـ التصريف في اللغة والاصطلاح :

التصريف في اللغة مصدر الفعل الرباعي (صَرَّفَ)، وهو دالٌّ على التقليب، والتغيير، والتحويل. يقال صرَّفْتُهُ أو أُصرِّفُهُ تَصريفاً، وصرَّفْتُهُ في الأمر تَصريفاً فتصرَّف، أي قلَّبْتُهُ فتقلَّب. ومنه قوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾[2]، أي نقلِّبها من حالٍ إلى حال، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور، وتصريف الرياح أي: جعلها جَنوباً وشِمالاً وصباً ودبوراً. فجعلها ضروباً في أجناسها. وليس ضرباً واحداً[3].

أما في الاصطلاح فله معنيان: أحدهما: علمي، والآخر: عملي. فالعلمي هو: ((علمٌ بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب))[4]، والعملي هو: ((تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلاّ بها))[5].

ـ أحكامه وموضوع دراسته:

أحكام التصريف على قسمين[1]: الأول يتعلق بالمعنى: كتغير المفرد إلى التثنية والجمع، أو جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، أو معرفة

---

(1) الأنعام : 46 .

(2) الإسراء : 41 .

(3) ينظر : لسان العرب : 89/9 (صرف)، وشرح المراح : 19 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم : 282/6 .

(4) شافية ابن الحاجب ، شرح رضي الدين الاستراباذي، تح: محمد نور الحسن وآخرين : 1/1 ، وينظر : شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: 529/2 ، والتعريفات، الشريف الجرجاني : 61 .

(5) التعريفات: 61 ، وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين: 23 .

حروف الزيادة، والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها. والثاني يتعلّق باللفظ دون أن يكون لهذا التغيير دلالة على معنى طارئ على الكلمة. ويدخل في هذا القسم الإدغام والإعلال والإبدال والقلب والنقل[2]. والأحكام الذي يشتمل عليه هذا القسمان يطلق عليها علم التصريف، يقول ابن عصفور: ((فإذا بُيِّن جميع ما ذكر في هذين النوعين، فقد أُتي على جملة التصريف))[3].

أما موضوع دراسته فيتعلّق بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة، إلاّ أنه في الأفعال أكثر أصالة منه في الأسماء؛ ((لأنَّ الأصل في التغيير الفعل لكثرة تصرفاته))[4]. وقد خصّ ابن مالك التصريف بنظمٍ ميّز فيه ما لا يدخله عمّا يدخله، قال[5]:

حرفٌ وشبهُهُ مِنَ الصَّرفِ بَرِي   وما سِواهُما بتصريفٍ حَري

وشرح قوله هذا ابن هشام في أوضح المسالك، فقال: ((ولا يدخل التصريف الحروف، ولا فيما أشبَهها، وهي في الأسماء الموغلة في البناء والأفعال الجامدة))[6].

---

(1) ينظر : الممتع في التصريف، ابن عصفور، تح: فخر الدين قباوة: 31/1، 32، والمقرب، ابن عصفور، تح: د. الجواري وعبد الله الجبوري: 433، 434، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: 302/1-303.

(2) ينظر : الأصول في النحو : 231/3 ، والمقرب : 434 .

(3) المقرب : 434 .

(4) شرح الشافية : 40/1 .

(5) شرح ابن عقيل : 529/2 .

(6) أوضح المسالك : 303/1 .

ـ أنواع التّصريف في الأفعال:

الأفعال – بحسب تصرف صيغها أو عدمه – على ثلاثة أقسام:

1. أفعال تامة التصريف: وهي الأفعال التي يأتي منها الماضي والمضارع والأمر، نحو: ضَرَبَ، يَضرِبُ، اضرِب[1]. ويشمل هذا التصريف القسم الأكبر من أفعال العربية.

2. أفعال ناقصة التصريف: وهي الأفعال التي يأتي منها صيغتان فقط، والموجود بالاستعمال من هذا القسم ضربان:

أ. ضرب يأتي منه الماضي والمضارع دون الأمر، نحو: كادَ - يَكادُ، وأوشكَ – يُوشِكُ ، وما بَرِحَ – يَبْرَحُ ، وما زالَ – يَزالُ ، وما انفكَّ – يَنْفَكُّ[2].

ب. ضرب يأتي منه المضارع والأمر دون الماضي، نحو: يَدَعُ – دَعْ، ويَذَرُ – ذَرْ، قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[3]، وقال جل ثناؤه: ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[4].((ولم يستعمل منه الماضي))[5]، فتصريفهما ناقص، وإن جاء منهما الماضي في القياس. يقول أبو الفتح عثمان بن جني: ((ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مُسوَّغاً قياساً وَذَرَ وَوَدَعَ))[6].

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تح: مصطفى أحمد النمّاس : 9/3 .

(2) ينظر : أوضح المسالك : 167/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين الأشموني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: 368/1 .

(3) آل عمران : 179 .

(4) المدثر : 11 .

(5) اللامات ، الزجاجي ، تح : مازن المبارك : 35 .

(6) الخصائص ، ابن جنّي ، تح : محمد علي النجار : 391/1 .

3. أفعال جامدة: وهذه الأفعال لا تتصرف بحال – تصريفاً تاماً أو ناقصاً – إذ هي كاللفظ الجامد[1]، نحو: ليس، وعسى، وحرى، وكرب، وحبذا، ونِعْمَ، وبِئسَ، وغيرها مما سيأتي في مكانه من هذا البحث.

ـ الفعل المتصرّف: مفهومهُ، وحدّهُ، وزمانهُ:

عُني اللغويون بالألفاظ؛ لأنها دوال على المعاني. وبما أن المعنى على أحوال كثيرة، فلا بد من لفظ خاص يدل على ذلك المعنى ذاته. ومن أجل ذلك كانت عنايتهم بالتصريف. والفعل يتصرّف إلى أحوال كثيرة، وتختلف أبنيته بالزيادة، أو النقص، أو التغيير، وغير ذلك، ليدل كل لفظ على معنى معين. وعلى حسب هذا التصريف قسموا الفعل على ثلاثة أقسام، يقول ابن الخشاب: ((فأما انقسام الفعل إلى ثلاثة أقسام، فأمر يخص لفظه، وهو المعنى الذي يسمى التصرف))[2]، ويقول ابن يعيش: ((لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان))[3].

ولهذا وضع النحويون للفعل المتصرف تعريفاً يستند إلى معيارين: أحدهما: صرفي يتعلق بالصيغة، والآخر: دلالي يتعلق بالزمن، فقالوا في الفعل المتصرف إنه: ((ما اختلفت بنيته باختلاف زمانه نحو: ضَرَبَ، يضرِبُ، اضربْ، والجامد بخلافه))[4].

بخلافه))[4].

وهذا الحد للفعل المتصرف فيه نظر عند المحدثين، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: ((ولا شكّ أن ربط الصيغة بزمن معين يحملنا في العربية على كثير من التكلف

(1) ينظر : شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي: 46 .

(2) المرتجل : 21 .

(3) شرح المفصل : 4/7 .

(4) ارتشاف الضرب : 9/3 ، وينظر : الأصول في النحو : 98/1 ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي، تح: د. نبهان ياسين : 156/2 .

والتعسف في فهم أساليبها، ومن الواجب أن نفصل بينهما، وأن ندرس أساليب الصيغ مستقلة عن الزمن دراسة لغوية لا منطقية))(1)، وذكر الدكتور إبراهيم السامرائي ((أن بناء فَعَلَ، وبناء يَفعَلُ، لا يمكن أن يدلا على الزمان بأقسامه، وحدوده ودقائقه. ومن هنا فإن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغه، وإنما يتحصل الزمن من بناء الجملة، فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان ف حدود واضحة))(2). ويرى الدكتور علي المنصوري أن النحويين عندما حاولوا تطبيق هذه الصيغ على أقسام في السياق امتنع الكثير من النماذج على نظامهم الذي وضعوه، فاضطروا حينئذ إلى التأويل، والحمل، والاعتذار عن هذا الاستعمال بما يبعدنا عن واقع اللغة، وكأنهم تعلقوا بدرسهم للفعل بالأشكال(3).

أخلُصُ مما تقدم إلى أن النحويين القدامى ربطوا الزمن بالمسألة الصرفية أي: بدلالة الصيغة عليه، أما المحدثون فربطوا الزمن بالجملة ودلالتها وسياقها، وما تضمه من قرائن مقامية ولفظية، وبحسب الخبر والإنشاء.

---

(1) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس : 157 ، وينظر : اللغة العربية، معناها ومبناها : 240-242 .

(2) الفعل، زمانه وأبنيته: 24، وينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي: 146 .

(3) ينظر : الدلالة الزمنية في الجملة العربية : 43 .

المبحث الثاني

الجمود

ـ الجمود في اللغة والاصطلاح :

الجمود في اللغة مصدر الفعل الثلاثي (جَمَدَ)، ويطلق على الأشياء الصلبة واليابسة التي هي نقيض الذائبة. يقال: جَمَدَ الماءُ يجمُدُ جُمُوداً، ويقال: لَكَ جامدُ هذا المال وذائِبُهُ، ومُخَّةٌ جامِدَةٌ أي: صُلْبَةٌ، وأرضٌ جَماد: يابسةٌ لم يَصبْها مطرٌ، ولا شيءٌ فيها، ورَجُلٌ جامدُ العين: قليلُ الدَّمع[1].

أما في النحو فيطلق الجامد على الاسم غير المشتق، والفعل الذي لا يتصرف. يقول التهانويّ (ت1185هـ): ((في الأصول الكبرى أن الجامد هو الاسم الذي ليس مصدراً ولا مشتقاً، ويطلق الجامد أيضاً عندهم على غير المتصرف من الأفعال))[2]، ويقول الزبيديّ (ت1205هـ) : ((والجامد ما لا يشتق منه))[3]. وبهذا يكون الجمود في اصطلاح النحويين هو ((حالة من حالات الأسماء والأفعال، وهي في مقابلة الاشتقاق في الأسماء، والتصرف في الأفعال))[4].

(1) ينظر : العين، الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي: 89/6 ، 90 (جمد)، وتهذيب اللغة، الأزهري، تح: عبد السلام محمد هارون: 776/10 (جمد)، ولسان العرب: 129/3 ، 130 (جمد) ، وتاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح: أحمد عبد الستار فراج: 518/7، 523 (جمد).

(2)كشاف اصطلاحات الفنون، محمد الفاروق التهانوي، تح: د. لطفي عبد البديع،ود. عبد النعيم محمد حسنين: 278/1.

(3) التاج : 523/7 (جمد) .

(4) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي: 48، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 278/2 .

ـ مصطلح (الفعل الجامد)، أصله، ومفهومه:

لم يظهر عند متقدّمي النحويين مصطلح (فعل جامد) بهذا اللفظ، بيد أنهم ذكروا ألفاظاً أخرى تدلّ على هذا المصطلح نحو: فعل ناقص، وفعل لا يتصرف، وفعل غير متصرف، وممنوع من التصريف، وجميعها دالة على الفعل الذي يلزم صيغة واحدة من الصيغ الفعلية، ولا يتصرف إلى الصيغ الأخرى، وهذا هو الذي يفهم من أقوال العلماء فيه، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في عدم تصرف عسى: ((وأهل النحو يقولون: هو فعل ناقص، ونقصانه أنك لا تقول منه: فَعَلَ ويَفْعَلُ، ولَيْسَ مثله))[1]. ويقول سيبويه(ت180هـ) في لَيْسَ: ((.. لم تُصرّف تصرّف الفعل الآخر))[2]، وأشار محقق الكتاب عبد السلام هارون إلى أنه يريد بأنها جامدة لا تتصرف[3]. وكذا فعل سيبويه في قوله في فعل التعجب، قال: ((..لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه))[4]. أما الفراء (ت207هـ) فقال في ليس: ((لأنه فعل لا يتصرف، ليس له يفعل، وكذلك عسى ليس له يفعل))[5]. وحين نصل إلى المبرد (ت285هـ) نجد أنه يذكر لفظ (غير متصرف)، ويشير إلى علة عدم تصرف الأفعال، يقول في فعل التعجب: ((وهو فعل غير متصرف؛ لأنه وقع لمعنى، فمتى صرف زال المعنى))[6]. أما ابن السراج (ت316هـ) فذكر الأفعال غير

(1) العين : 2/ 200 (عسو) .
(2) الكتاب : 46/1 .
(3) ينظر : المصدر نفسه ، هامش الصفحة : 46/1
(4) الكتاب : 73/1 .
(5) معاني القرآن ، الفراء ، تح: محمد علي النجار، ومحمد يوسف نجاتي : 62/3 .
(6) المقتضب : 190/3 ، وينظر : 138/2 ، 177/4 .

المتصرفة في أكثر من موضع في كتابه الأصول، وبلفظ ((لا يتصرف، وغير متصرف))[1]، وكذلك الزجاجي (ت340هـ)[2]، وأبو علي الفارسي (ت377هـ)[3]، وابن جني (ت392هـ)[4]، وابن بابشاذ (ت469هـ)[5]، وعبد القاهر الجرجاني (ت472هـ)[6].

وظلّ لفظا (غير متصرف، ولا يتصرف) هما الشائعين عند النحويين، والسائدين في مصنفاتهم إلى أن نبلغ عصر ابن الخشاب(ت567هـ)، فكان يردف(جامد) بـ(غير متصرف) لغرض التوكيد المعنوي – فيما أحسب – أو إنهما عنده بدلالة واحدة، فهو يقول: ((اعلم أنه ليس فعل جامد غير متصرف))[7]. ويقول ويقول أيضاً: ((اعلم أن نِعْمَ وبِئْسَ فعلان جامدان غير متصرفين))[8]. وقد شاع مصطلح (الفعل الجامد) لدى المتأخرين من النحويين، وصار علماً يطلق على هذه الأفعال التي تلزم صيغة واحدة[9].

وكان النظر إلى البنية أصلاً في التفريق بين الفعل المتصرف وغير المتصرف، وهذا ما يفهم من أقوال العلماء الذين أشرت إليهم، اللهم سوى المبرد فإنه لم ينظر إلى

(1) الأصول في النحو : 98/1 ، 228/2 .

(2) الجمل في النحو : 99 ، 109 .

(3) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تح: كاظم بحر المرجان : 355/1 .

(4) الخصائص : 312/1 .

(5) شرح المقدمة المحسبة في النحو ، ابن بابشاذ ، تح: خالد عبد الكريم : 377/2 .

(6) المقتصد : 355/1 .

(7) المرتجل : 126 .

(8) المصدر نفسه : 123 .

(9) ينظر : شرح المفصل : 116/7 ، وشرح التسهيل، ابن مالك : تح: عبد الرحمن السيد : 13/1-14 ، وارتشاف الضرب : 9/3 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، تح : مازن المبارك ، ومحمد حمد عبد الله : 450 ، والمطالع السعيدة : 156/2 .

الصيغة حسب، وإنما ذكر علة عدم التصرف في الأفعال، وقد أشـرت إلى ذلـك فيمـا سبق من كلام.

وأغلب الظن أن النحويين يريدون بالألفاظ (ناقص التصريف، وغير متصرف، ولا يتصرف) الفعل الجامد، وبهذا يكون المصطلح معروفاً من عصر سيبويه والخليل. أما تغيير لفظه إلى جامد، فإنه حصل بفعل عامل التطور الذي يخضع له أي مصطلح.

وأرى أن مصطلح (الفعل الجامد) أوفق وأدق من مصـطلح (غـير متصـرف)، وذلك متأتٍ من أمور يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. إن مصطلح (الأفعال غير المتصرفة) يتعلق بالأفعال التي لزمت طريقة واحـدة، فلم تتصرف إلى الصيغ الأخرى، فصارت هذه الأفعال كالمثـل الـذي لا يُغيَّـر. وبهذا لا تنضوي تحت ظلِّ هـذا المصـطلح الأفعـال الـتي جمـدت في اسـتعمال معين، وهي الأفعال المنقولة من معانيها الأصـلية، أو المنقولـة مـن صـيغها إلى صيغ أخرى؛ لأن هذه الأفعال تكـون جامـدة في اسـتعمال معـين لأداء معنـى معين، وتكون منصرفة في استعمالاتها الأخرى.
2. إن الفرق بين (غير متصرف) و(جامد) كالفرق بـين الصـفة والحـال. فــ(غـير متصرف) هو صفة البنية، والجامد هو حـال البنيـة والتركيـب. فهـذه الأفعـال تدخل في تركيب معين إن تصرف به زال المعنى الذي جمد الفعل لأجله. وعلى ذلك يكون (غير متصرف) مصطلحاً صرفياً، و(الفعل الجامد) مصطلحاً نحوياً، لهذا كانت دراسة هذه الأفعال ضمن الموضوعات النحوية لا الصرفية.
3. إن مصطلح (الفعل الجامد) هو المرحلة المستقرة في تاريخ هـذا المصـطلح؛ لأن أي مصطلح لا يظهر إلى الوجود ناضجاً كـاملاً بصـيغته ومفهومـه، وإنمـا يمـر بمراحل تدرّج، ثم يصير علماً يدل على الموضوعات التي تنطوي تحت مفهومه.

وسأخلص إلى مفهوم أحسب أنه يتفق ومفهوم هذه الأفعال هو إنّ الفعل الجامد هو: كل فعل استعمل لمعنى معين، أو نقل من معناه الأصلي إلى معنى آخر فجمد في لحظة الاستعمال هذه، وصار علماً دالاً على ذلك المعنى. وعلى وفق هذا المفهوم يكون جمود الأفعال ظاهرة تركيبية دلالية.

ـ العلل الموجبة لجمود الأفعال:

أشار النحويون إلى جملة أسباب أدّت إلى جمود هذه الأفعال، وسأكتفي في هذا الموضع بذكر الأسباب العامة التي تتعلق بمجموع هذه الأفعال. أما العلل الخاصة بكل فعل فيكون عرضها في ضمن مباحثها في الدراسة، وهذه العلل يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. **الدلالة على نفس المعنى:** وهذه خصيصة انفردت بها الأفعال الجامدة، وإلى هذا ذهب ابن بابشاذ بقوله: ((وإنما سُلبت هذه الستة[1]، وما كان في معناها من التصرف؛ لأنها جُعلت أنفسُ المعاني؛ لأن ما عداها من الأفعال المتصرفة ليست بأنفس المعاني؛ وإنما هي دلائل عليها، والعمل لغيرها. وهذه الأفعال هي نفس العمل؛ لأنك إذا قلت في التعجب: ما أَحْسَنَ زيداً، فهذا هو نفس التعجب، وهو نفس العمل الذي يقصد بالتعجب، وكذلك نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، هو نفس المدح .. فلمّا كانت هذه الأفعال بهذه القضية سُلِبَت التَّصرف إيذاناً بهذا المعنى))[2].
2. **إفادتها إفادة الحروف:** وذلك أن الفعل إذا استعمل بمعنى الحرف فقد التصرف، وصار جامداً، وهي علة مستنبطة من النظر النحوي الدقيق إلى استعمال هذه الأفعال، يقول الرضي: ((وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف، أعطي حكم الحرف في عدم التصرف، كما في عسى وفعل

(1) يريد ((نِعْمَ وبئْسَ وحبَّذا وعسى وليس وفعل التعجب))، شرح المقدمة المحسبة : 377/2 .

(2) نفسه : 378/2-379 .

التعجّب))[1]. ولهذا السبب حمل النحويون ليس على (ما)، وعسى على (لعلّ)، وما ولعلّ حرفا معنى لا يتصرفان، فأجريت هذه الأفعال مجراها، فجمدت ولم تتصرف[2].

3. **استغناؤها عن التصريف:** إنّ هذه الأفعال تؤدي في التركيب ما يخالف صيغتها، فهي تؤدي في الجملة المعنى الذي يغني عن زيادة الحروف، ولهذا فلا حاجة بها إلى التصريف[3]. وهذا أيضاً يدلّ على أن الزمن للسياق وليس للصيغة.

4. **النقل والتركيب:** فالنقل والتركيب أثّرا تأثيراً كبيراً في جمود الأفعال، ويمكن ملاحظة ذلك في الأفعال التي جمدت عند نقلها من معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى، كما هي الحال في (نِعْمَ وبِئْسَ)، فهما منقولان من النعمة والبؤس إلى إنشاء المدح والذم[4]، أو نقل الفعل من صيغة إلى أخرى كما في ساء فهو منقول من سَوَأ إلى سَوُأ[5]. أما التركيب فيلحظ في ما دامَ؛ لأن جمودها متأتٍ من تركيبها مع (ما) المصدرية الظرفية[6].

وأخلص من ذلك إلى أنّ هذه العلل التي يتداخل فيها المبنى والمعنى تفيد في فهم نظام الفعل الجامد وتحليله على وفق النظر النحوي، وملاحظة ذلك في واقع الاستعمال اللغوي، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنّ أحكاماً مخصوصة، أو أوصافاً

---

(1) شرح الرضي على الكافية : 37/1 ، وينظر : نحو الفعل : 74 .
(2) ينظر : المرتجل : 128 ، وشرح المفصل : 116/7 .
(3) ينظر : المقتضب : 87/4 ، والأصول في النحو : 83/1 ، وشرح المفصل : 112/7 .
(4) ينظر : الجمل في النحو : 109 .
(5) ينظر : حاشية الخضري : 44/2 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 114/7 .

معينة، تجعل التمهيد لازماً؛ للإفادة منه في معرفة عمل هذه الأفعال في واقع الاستعمال اللغوي.

ـ الأحكام الخاصة للأفعال الجامدة :

إن هذه الأفعال ((لما سُلبت التصرف أُزمت أحكاماً مخصوصة يجب حفظها حتى تؤدى على القضية التي يجب لها))(1). وهذه الأحكام على قسمين: أحدهما: يتعلق بالنظام الصرفي، والآخر: يتعلق بالنظام النحوي.

أ. ما يتعلق بالنظام الصرفي:

1. الفعل الجامد لا تدخل صيغته حروف المضارعة، ولا يصاغ منه أمر، ولا اسم فاعل، ولا اسم مفعول(2).
2. ((لا يبنى الفعل الجامد للمفعول؛ لأن في ذلك ضربا من التصرف، والعرب قد امتنعت عن تصرفها، فلم يجز لذلك بناؤهما لها))(3).
3. لا يجوز التعجب من الفعل الجامد، وما خرج عن هذه القاعدة عدّوهُ شاذاً(4)، لأن الفعل الجامد لا يتفاوت معناه، فهو غير قابل للتفضيل(5).

---

(1) شرح المقدمة المحسبة : 379/2 .

(2) ينظر : المقتصد : 355/1 .

(3) شرح جمل الزجاجي : 535/1 ، وينظر : الأشباه والنظائر ، السيوطي ، تح: د. فايز ترحيني : 84/2 .

(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 580/1 .

(5) ينظر : أوضح المسالك : 282/2 ، والتراكيب اللغوية في العربية ، د. هادي نهر : 43 .

ب. ما يتعلق بالنظام النحوي:

لهذه الأفعال أحكام نحوية مخصوصة في الجملة أكتفي بوصفها كما عرض لها النحويون، وأترك التفاصيل عند دراسة النصوص التي تتعلق بها هذه الأحكام داخل فصول الدراسة، وهذه الأحكام هي:

1. لا تتقدم على الأفعال الجامدة معمولاتها، قال ابن السراج: ((لا يجوز أن يتقدم عليها شيء مما عملت فيه ..))[1]، وجاء في الإنصاف: ((.. فإنها لمّا كانت أفعالاً أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها، وسلب وصف العمل، فلم يجز تقديم معمولها عليها))[2]. وقاعدتهم في ذلك ((أنّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل))[3]، وهي قاعدة غير مطردة[4].
2. ((لا تعمل هذه الأفعال في مصدر ولا ظرف؛ لعدم تصرفها في نفسها، فلم تتصرف في معمولاتها))[5]. فالمصدر مثلاً يستلزم تصرف الفعل في لفظه، كما هي الحال في المفعول المطلق نحو: ضربتُ ضرباً، وهذا الأمر لا يحصل مع الأفعال الجامدة.
3. لا تدخل على الفعل الجامد (قد، ولا السين، ولا سوف)؛ لأن (قد) اختصت بالفعل المتصرف لتعريب الحال، أو تحقيق الماضي، والسين وسوف تدخلان على الفعل المتصرف؛ لإفادة معنى الاستقبال[6]. أما الأفعال الجامدة فإنها تؤدي هذه الدلالات في التركيب دون الحاجة إلى هذه الزيادات.

(1) الأصول في النحو : 1/89-90 .
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد : 1/164 .
(3) المصدر نفسه : 1/160 ، والأشباه والنظائر : 1/389 .
(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 2/297 .
(5) شرح المقدمة المحسبة : 2/385 .
(6) ينظر : مغني اللبيب : 288 ، 229 .

4. تدخل لام الابتداء على الفعل الجامد كدخولها على الاسم نحو: إنَّ زيداً لعسى أنْ يقومَ، كما جاز ((إنَّ زيداً لقائِمٌ))، ومنعوا دخولها على الفعل المتصرف، فلا يجوز ((إنَّ زيداً لقامَ))، قاله الأخفش[1]، ووجهه أن الفعل الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور[2]. وقد زادها المالقي في الفعل الجامد، وهو الصحيح، وعليه جمهور النحويين[3]. ومنه قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[4]، وقول امرئ القيس[5]:

لَنِعْمَ الفَتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصْر

وقد زيدت اللام على الفعل الجامد في جواب القسم لغرض المبالغة والتوكيد، وهي في الفعل الجامد لام ابتداء، وليست كذلك في الفعل المتصرف ؛ لأنهم يقدّرون معها قَدْ، ولم يحتج إلى هذا التقدير مع الفعل الجامد فتنفرد اللام[6]، ومنه قول زهير بن أبي سلمى[7]:

لَعَمْري لَنِعْمَ الحيُّ جرَّ عَلَيْهُمُ بِما لا يُواتيهم حُصَيْنُ بنُ ضَمْضَمِ

5. لا يقع الفعل الجامد فعلاً للشرط؛ إذ هم اشترطوا التصرف لفعل الشرط، ولم يشترطوه في الجواب – هذا بالنظر إلى الأساليب – فإذا وقع الفعل الجامد في

(1) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت207هـ ، أو 210هـ ، أو 215هـ).

(2) ينظر : مغني اللبيب : 301 .

(3) ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي ، تح : أحمد محمد الخراط : 239 ، ومغني اللبيب: 302.

(4) المائدة : 62 .

(5) ديوانه : 52 .

(6) ينظر : رصف المباني : 239 .

(7) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر بن القاسم الأنباري، تح: عبد السلام محمد هارون : 275 .

جواب الشرط فلا بد من اقترانه بالفاء[1]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ ﴾[2].

6. ومن أحكام الأفعال الجامدة أنه لا يقع التنازع بين فعلين جامدين، أو بين فعل جامد وغيره[3]. وهذا الأمر – فيما أحسب – يتعلق بنظرية العامل النحوي وقوة أو ضعف العامل؛ لأن الفعل الجامد أضعف من الفعل التام أو الناقص التصريف.

7. إذا وقعت الجملة المصدَّرة بفعل جامد خبراً لـ(أَنْ) المخففة لا يفصل بينها وبين أنْ، على حين يفصل بينها وبين الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت بقد أو بسوف[4]. قال سيبويه: ((واعلم أنه يضعف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل كذا، وأو علمت أن أفعل ذلك حتى تقول سيفعل، وقد فعل))[5].

ـ صيغ الأفعال الجامدة في العربية:

الأفعال الجامدة في العربية لا تقتصر كلها على صيغة واحدة كصيغة الماضي مثلا، وإنما يرتبط جمودها باستعمالها، فقد تجمد على صيغة الماضي، أو المضارع، أو الأمر. ويمكن تقسيم هذه الأفعال بحسب جمودها على النحو الآتي:

1. ما جمد على صيغة الماضي، فلم يأتِ منه مضارع ولا أمر، وهو على ضربين:

---

(1) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم المرادي، تح: طه محسن: 125 .

(2) القصص : 67 .

(3) ينظر : أوضح المسالك 22/2 ، 23 ، والمحيط في أصوات العربية وصرفها، محمد الأنطاكي : 42/3 .

(4) ينظر : ارتشاف الضرب : 153/2 .

(5) الكتاب : 167/3 .

أ. فعل ماضٍ ناقص يفتقر إلى منصوب، نحو: ليس، وما دامَ من أخوات كان[1]. وكَرَبَ: من أفعال المقاربة[2]، وعسى وحَرى واخلولقَ: من أفعال الرجاء[3]، وطَفِقَ: من أفعال الشروع[4]. أما بقية أفعال الشروع وهي: شَرَعَ وأَنْشأَ وأَخَذَ وعَلَقَ وهَبَّ وجَعَلَ وهَلْهَلَ فهي أفعال جامدة عند استعمالها لمعنى الشروع، ومتصرفة في استعمالاتها الأخرى[5].

ب. فعل تام له فاعل، نحو: نِعْمَ وبِئْسَ، وحَبَّذا، وهي أفعال المدحِ والذَّم، وكذلك ما جرى مجراها من الأفعال التي على وزن (فَعُلَ) أصلاً أو تحويلاً نحو: ظَرُفَ، وكَرُمَ، وحَسُنَ، وكَبُرَ، وساءَ وغيرها[6]، وصيغتا التعجب: (ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بهِ)[7]. ويدخل في هذا الضرب أفعال أخرى استعملت لمعنى معين فجمدت على صيغة الماضي في هذا الاستعمال حسب؛ لأنها في غيره أفعال متصرفة. ويمكن تسمية هذا الضرب من الجمود بـ((الجمود الاستعمالي))، وذلك نحو: (تبارَكَ)، بمعنى التقديس والتنزيه، فلم يستعمل إلاّ ماضياً لازماً نحو: تَبارَكَ اللهُ[8]. و(قلَّ) إذا كان للنفي المحض فيجمد على صورة الماضي ولا يتصرف، فيرفع بعده صفة مطابقة له نحو: قَلَّ رَجُلٌ يقول ذلك أي: ما رَجُلٌ يقول ذلك[9]. و((هَدَّكَ من رَجُلٍ))، يقول أبو حيان الأندلسي (ت745هـ): ((تقول

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 383/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 300/2 ، وشرح الأشموني : 386/1 .

(2) ينظر : همع الهوامع : 129/1 .

(3) المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها ، السيوطي ، تح : محمد أحمد جاد المولى وآخرين : 45/2 .

(4) ينظر : الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة ، د. أحمد سليمان ياقوت : 70 .

(5) نفسه : 61 .

(6) ينظر : أوضح المسالك : 288/2 ، 289 .

(7) ينظر : المصدر نفسه : 278/2 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب: 10/3، والإتقان في علوم القرآن، السيوطي: 160/1، وبصائر ذوي التمييز، الفيروز آبادي، تح: محمد علي النجار : 341/1 .

(9) ينظر : ارتشاف الضرب : 10/3 ، والمطالع السعيدة : 156/2 .

((تقول مررتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ مِن رَجُلٍ وامرأةٍ هَدَّتْك مِن امرأةٍ، أي: كفاك وكَفَتْكَ .. ومن زعم أن هَدَّ لم يستعمل فعلاً فزعمه باطل))[1]. وكذلك الفعل (كَذِبَ) في الإغراء ((ويراد به ما لم يعلم ولم يسمع، ولم يستعمل منه في الإغراء إلاّ لفظ الماضي، قالت العرب: كَذِبَ عليكَ العَسَلُ، أي: كل العسل))[2]. وقد وقد انفرد البغدادي (عبد القادر بن عمر، ت1093هـ)، برأي في الخزانة ذهب فيه إلى أن كَذِبَ اسم فعل أمر بمعنى الزم[3]. وهو بقوله هذا يخالف النحويين.

ومن هذه الأفعال أيضاً ((سُقِطَ في يدهِ بمعنى الندم والتَّخلي عما كان يتعلق به، لم يستعمل في هذا المعنى إلاّ ماضياً مبنياً للمفعول وفي يده قائم مقام الفاعل))[4]. وكذا خلا وعدا وحاشا بدون ما، فإنها تلزم صيغة الماضي إذا كانت للاستثناء[5]. والفعلان (جاءَ وقَعَدَ) عند استعمالهما في هذين الموضعين ((ما جاءتْ حاجتُكَ، وشَحَذَ شفرتَهُ حتى قَعدَتْ كأنها حربة))، فجريا في ذلك مجرى المثل، والأمثال لا تغير عما وضعت له. فكان أن جمدا في هذا الاستعمال على صيغة الماضي[6].

2. ما جمد على صيغة المضارع نحو: يَهيطُ، ويَسوى، ومعناهما يصيح ويساوي، فلم يستعملا إلاّ بصيغة المضارع[7]، ويبدو أنّ هذين الفعلين قد تركت العربية استعمالها واستغنت عنهما بـ(يصيح ويساوي)، يقول ابن القطاع: ((وقد أميت تصريف يهيط وبقي مصدره في الاستعمال))[8]. وكذلك الفعل (لا يكون) بهذا

(1) ارتشاف الضرب : 10/3 .

(2) المصدر نفسه : 11/3 .

(3) ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون : 84/6 .

(4) ارتشاف الضرب : 12/3 .

(5) ينظر : شذا العرف : 46 .

(6) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 383/1 ، وارتشاف الضرب : 14/3 .

(7) ينظر : ارتشاف الضرب : 14/3 .

(8) الأفعال ، ابن القطاع : 366/3 ، وينظر : البارع في اللغة ، أبو علي القالي ، تح : هاشم الطعان : 132 .

التركيب مع لا النافية، له استعمال خاص كان أن جمد بسبب منه، وهـو مـا أشـار إليه الدكتور أحمد سليمان ياقوت بقوله: ((فـ(لا يكون) دون غيره من التصـاريف الأخرى هو الذي يستعمل في الاستثناء))[1]. وهذا الاستعمال – فيما أحسب – من الاستعمالات التي هجرتها العربية.

3. ما جمد على صيغة الأمر، فلم يـأتِ منه مـاضٍ ولا مضـارع، نحـو: هـاتِ بمعنـى (قرّب) فهو فعل أمر جامد[2] ((ومن ثم ادعى بعضهم أنه اسم فعل))[3]. وتَعـالَ وتَعالَ بمعنى (أقبِلْ)[4]، وتَعلَّم بمعنى (اعلم)، وهِب بمعنى (ظُنَّ)، وهما من أفعال أفعال القلوب[5]. أما هَبْ، بمعنى أَعطِ أو أَنْعِمْ فإنه متصرف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾[7]، وكذلك هَلُمَّ بمعنى (قرّب أو أحضِرْ) في لغة تميم فعل أمر جامد. قال السيوطي: ((وهَلُمَّ التميمية لم يستعمل منه إلاّ الأمر. أما الحجازية فهي اسم فعـل لا تلحقـه الضـمائر))[8]، وورد في التنـزيل بلغة الحجاز نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾[9]، ((ولم يقل هَلُمُّوا))[10].

(1) الأفعال غير المتصرفة : 132 .

(2) ينظر : شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد : 22 .

(3) ينظر : الإتقان : 178/1 .

(4) ينظر : شرح شذور الذهب : 20 ، 22 ، والمطالع السعيدة : 156/2 ، والأفعال غير المتصرفة : 178 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 775 ، وأوضح المسالك : 318/3 ، والمزهر : 45/2 .

(6) الأنعام : 84 .

(7) آل عمران : 8 .

(8) همع الهوامع : 83/2 ، وينظر : لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، د. غالب فاضل المطلبي : 234 .

(9) الأنعام : 150 .

(10) التهذيب : 318/6 (هَلَمَّ) .

ـ الأفعال الجامدة الواردة في القرآن الكريم :

استعمل القرآن الكريم طائفةً من هـذه الأفعـال في تراكيـب مختلفـة بـاختلاف المعاني المقصود أداؤها. وسـأقوم بدراسـة المسـائل اللغويـة والنحويـة المتعلقـة بهـذه الأفعال الواردة في القرآن الكريم، وسيكون ذلك ضمن الفصول المخصصـة لهـا مـن البحث. والأفعال على حسب الأبواب النحوية الواردة فيها هي :

1. في باب كان وأخواتها : لَيْسَ وما دامَ .
2. في باب أفعال الرَّجاء : عسى .
3. في باب أفعال الشُّروع : طَفِقَ .
4. في باب المدح والذّم : نَعْمَ وبِئْسَ ، وحَسُنَ ، وكَبُرَ ، وساءَ .
5. في باب التعجُّب : ما أَفعَلَ وأفعِلْ بهِ .
6. أفعال أخرى جامدة ، وهي : تباركَ ، وسُقِطَ في يدهِ ، وهاتِ ، وتعالَ .

ورد في هذا الباب فعلان جامدان هما : ليس وما دامَ اللذان استعملهما القرآن الكريم . والذي سوَّغ لجمعهما في فصل واحد أمران : أحدهما : إن النحويين القدماء وضعوا هذين الفعلين في باب النواسخ ، وبالذات في باب (كـان وأخواتهـا) ؛ لأنهـم اتخذوا الأثر الإعرابي معياراً للتبويب ، فهـذه الأفعـال تشـترك في الرفـع والنصـب . والآخر هو : جمودهما فكلاهما لا يتصرف ويلزم صيغة الماضي .

وعلى الرغم مما ذكرته من سِمات الاشتراك بين هذين الفعلين ، فإنهما مختلفان في العمل والدلالة والاستعمال . فـ(ليس) لا تستعمل إلاّ ناقصة ، وتدل على النفي ، ولها في الاستعمال معانٍ مختلفة . أما (ما دامَ) فإنها تستعمل ناقصة وتامة ، وتدل على

الاستمرار ، وهو المعنى الملازم لها في الاستعمال ، لكنه استمرار محدود يتوقف على استمرار نسبة الإسناد فيما قبلها .

من أجل ذلك خصّصت لكل منهما مبحثاً لدراسة كل ما يتعلّق بالبنية وهي مفردة ، وبحث المسائل اللغوية والنحوية المتعلقة بتراكيبهما في الاستعمال ، وفي الاستعمال القرآني خاصة .

الفصل الأول

الأفعال الجامدة في باب (كان وأخواتها)

المبحث الأول

(لَيْسَ)

- أصلُ البنية :

يمكن حصر آراء اللغويين والنحويين في أصل (لَيْسَ) برأيين: أولهما: إنها لفظ مركّب من (لا وأَيْسَ)، ثم صارت في الاستعمال كلمة واحدة. وثانيهما: إن أصلها (لَيِسَ) على وزن (فَعِلَ) ثم خُفِّفت عين الفعل فصارت (لَيْسَ).

والرأي الأول ذهب إليه الدرس اللغوي القديم والحديث المقارن، يقول الخليل: ((ليس كلمة جحود .. معناه لا أَيْسَ فطُرِحت الهمزةُ، وأُلزِقت اللام بالياء، ودليلُه قول العرب: ائتني به من حيث أَيْسَ ولَيْسَ، ومعناه: من حيث هو ولا هو))[1]. وذهب الفرّاء إلى القول نفسه[2]. ويرى الدكتور محمد حسين آل ياسين أن الفراء مصيبٌ في هذا، قال: ((والحق أن الفراء أصاب كثيراً في مذهبه، ذلك أنها – لَيْس – سامية قديمة يقابلها في العبرية (يشْ) و(لويشْ)، أي: يوجد ولا يوجد، وهو المعنى المقصود من قول العرب الذي نقله الفراء))[3]. ويلحظ في أقوالهم هذه الاستعمال شبه الميت لفعل الوجود (أَيْسَ) في العربية، فالخليل والفراء مع تقدم عصريهما لم ينقلا عن العرب سوى قولهم: ((ائتني به من حيث أَيْسَ ولَيْسَ))، وقد أشار الخليل في موضع آخر من كتابه العين إلى عدم استعماله، قال: ((أَيْسَ كلمة قد

---

(1) العين : 300/7 (ليس)

(2) لسان العرب : 212/6 (ليس)

(3) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : 403 .

أُميتت.. ولم يستعمل إلاّ في هذا، وإنما معناه: من حيث هو في حال الكينونة والوَجدِ والجدَّة، وقال: إن لَيْسَ معناها: لا أَيْسَ، أي: لا وجد))[1].

وقد أقر البحث اللغوي المقارن ما ذهب إليه الخليل والفرّاء. يقول جرجي زيدان في فعل الوجود (أَيْسَ): ((وهو الفعل الدال على الوجود، في اللاتينية esse، وفي السنسكريتية as، ونحو ذلك في سائر اللغات الآرية، وفي العبرانية (يشْ)، وفي السريانية (يت)، وفي العربية (أَيْسَ)، ولا توجد إلاّ مركّبة مع لا في لَيْسَ، ومعناها: نفي الوجود))[2]. وقد ذكر برجشتراسر أنها ((مركَّبة من لا واسم معناه الوجود يحتمل أن يكون لفظه القديم yitay ، أو قريباً من ذلك – وهو yēš في العبرية، و ītay في الآرامية العتيقة، ويقاربها في الأكدية فعل هو išu أي: يملك الشيء وهو له. فمعنى layt : لا يوجد وهو عين معنى ليس الأصلي، غير أن حرفهما لا تتطابق تماماً. فإنا قد بينا أن السين العربية لا يقابلها التاء أو الثاء، وفي العبرية layta. وقيام السين في ليس مقام الثاء نقيض لقوانين الأصوات السامية لا بد له من سبب لا نعرفه))[3]. ولهذا قال الدكتور مهدي المخزومي: ((وأكبر ظني أن ليس عربية ليس لها ما يقابلها في اللغات السامية))[4]. في حين يرى الدكتور محمود فهمي حجازي ((أن اللغة العربية تمثل بصفة عامة أصوات اللغات السامية الأولى، غير أن بعض أصوات العربية ثمرة تغيّر لغوي في العربية جعلتها تختلف عن السامية الأولى))[5]. ويقول

(1) العين : 330/7 (ليس)

(2) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية : 46 .

(3) التطور النحوي : 169 .

(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أعماله ومناهجه : 205 .

(5) علم اللغة العربية : 202 .

أيضاً: ((إن السين العربية تمثل السين السامية من جانب، كما تمثل الشين السامية الأولى من جانب آخر))[1].

وقد تبع الرأي القائل بتركيب ليس من (لا) و(أَيْسَ) جماعة من المحدثين منهم: الدكتور مهدي المخزومي[2]، والدكتور إبراهيم السامرائي[3]، والدكتور أحمد سليمان ياقوت[4]. وأما الرأي الآخر فيذهب إلى القول بأن (لَيْسَ) فعل ماض لا يتصرف أصله (لَيِسَ) – بكسر الياء – ثم أُسكنت عينُ الفعل للتخفيف، ولم يُقدِّروا فَعَلَ – بفتح العين – لأنه لا يُخَفَّف، والقياس أن يقال فيه: لاسَ، ولا فَعُلَ –بضم العين– لأنه يلزم ضم لامه مع ضمير المتكلم والمخاطَب تقول: لُسْتُ ولُسْتَ. وإلى هذا الرأي ذهب جماعة من اللغويين والنحويين[5].

وهذه الجماعة – كما أحسب – نظرت إلى مبنى الفعل فأرادت أن لا تجرّده من فعليته فحملته على وزن من أوزان الفعل الثلاثي؛ لأنه ((ليس في الأفعال فَعْلَ ساكن الحشو))[6]. فقالوا: أصله فَعِلَ، وخفّفت عينه بقياسهم ذلك على ما أُسكنت عينه لثقل الكسرة. وقد ورد في كلام العرب تخفيف فَعِلَ إلى فَعْلَ في لهجة تميم، فهم يقولون في: عَلِمَ ((عَلْمَ))[7]، وهو غير مطّرد. يقول فندريس: ((تنبعث التغيرات

---

(1) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وينظر : جدول التقابل الصوتي في الصفحة نفسها.

(2) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 179 .

(3) ينظر : النحو العربي – نقد وبناء : 177 ، وفقه اللغة المقارن : 68 .

(4) ينظر : النواسخ الفعلية والحرفية : 210 .

(5) ينظر : المنصف، المازني: تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين: 258/1،والصحاح،الجوهري،تح: أحمد عبد الغفور عطار: 976/3 (ليس)، وشرح المفصل: 112/7، وشرح الرضي على الكافية: 296/2، ولسان العرب: 212/6 (ليس)، ومغني اللبيب: 387.

(6) شرح الملوكي في التصريف : 31 .

(7) ينظر : الكتاب : 113/4 ، والأصول في النحو : 158/3 ، وشرح الشافية : 42/1 ، ولهجة تميم : 150 .

الصرفية دائماً عن استعمال قد وقع، ومن ثم كانت محدودة الامتداد. فليس النظام إذن هو الذي يتغير، كما هي الحال في بعض التغيرات الصوتية، وإنما الذي يتغير هو عنصر من عناصر النظام فحسب، وفي استعمال واحد من الاستعمالات))[1].

وأخلص من هذه الآراء إلى أن (لَيْسَ) لفظ قديم قطع أشواطاً طويلة من التطور والاستعمال في تاريخ العربية العريق. لذا فإن الرأي القائل بتركيبه ونحته أقرب إلى واقع اللغة؛ إذ يعضده البحث اللغوي المقارن. والتركيب والنحت من الظواهر اللغوية المعروفة في العربية، فكان أن لزمت هذه الكلمات المركَّبة أو المنحوتة صورتها المعروفة، وكأنها كلمات مستقلة، أذكر على سبيل المثال لا الحصر (وَيْلِمِّهِ)، أي: ويلٌ لأمه، وأَيش لك، وهو يريدون: أي شيءٍ لك[2].

ـ الخلاف النحوي في فعلية (لَيْسَ) وحرفيتها:

اختلفت آراء النحويين في (لَيْسَ) هل هي فعل أو حرف؟ قال الزجاجي: ((فأما ليس ففيها خلاف، فالفرّاء وجميع الكوفيين يقولون هي حرف، والبصريون يقولون هي فعل)) [3]. وسأعرض لآراء الفريقين لمعرفة الوجه فيما أذهب إليه.

أ. (لَيْسَ) فعل :

صرّح سيبويه في غير موضع من كتابه بفعلية (لَيْسَ)[4]. وهو((على طريقته في الاستقصاء والدقة العلمية نراه يذكر رأي القائلين بأنها حرف مثل (ما)، إلاّ أنه يقول:

(1) اللغة ، فندريس : 203-204 .

(2) ينظر : الخصائص : 150/3 ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ابن السيد البطليوسي ، تح: سعيد عبد الكريم سعودي : 162 .

(3) اللامات ، الزجاجي : 34 .

(4) ينظر : الكتاب : 70/1 ، 37/2 ، 309/2 .

إن ذلك قليل لا يكاد يعرف، وقد يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منـه))[1].

والقول بفعلية ليس مذهب جمهور النحويين البصريين ومن تبعهم[2].

أدلة الفعلية:

استدلّ البصريون القائلون بفعلية (ليس) بما يأتي:

1. اتصال ضمائر الرفع بها على حدّ اتصالها بالأفعال، وذلك نحو: لَسْتُ، ولَسْتَ، ولَسْتِ، ولَيْسُوا، ولَسْتُمْ، ولَسْنَ، ولَسْتُنَّ، وهذا مطّرد في الاستعمال. يقول ابن عصفور: ((ولو كانت حرفاً لم يكن ذلك فيها؛ لأن الحرف إنما يتصل به ضمير النصب والخفض نحو: إنّكَ، وإنَّه، وبكَ، وبهِ، فثبت أنّها فعلٌ وهو مذهب سيبويه))[3]. فهذه العلامات اللفظية التي تلحق بمبنى الفعل هي التي تميزه عما عداه من أقسام الكلام، ومن خلالها يحكم النحويون بفعلية اللفظ[4].
2. اتصال تاء التأنيث الساكنة بها وصلاً ووقفاً نحو: لَيْسَت هندٌ قائمةً، وليست كذلك التاء اللاحقة للأسماء؛ فإنها تكون متحركة بحركات الإعراب، فلمّا وجد فيها ما لا يكون إلاّ في الأفعال دلّ على أنّها فعل[5]. ((فدخول تاء التأنيث فيها إنما للدلالة على تأنيث فاعلها))[6].

---

(1) النواسخ في كتاب سيبويه ، حسام النعيمي : 28 ، وينظر : قول سيبويه في الكتاب : 147/1 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 82/1 ، والحلل في إصلاح الخلل : 162 ، وشرح لمفصل : 111/7 ، ولسان العرب : 212/6 (ليس) ، والجنى الداني : 459 ، ومغني اللبيب : 387 .

(3) شرح جمل الزجاجي : 379/1 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 13/1 .

(5) ينظر : شرح المفصل : 111/7 ، 112 .

(6) المرتجل : 19 .

3. يضمر في (لَيْسَ) كما يضمر في (كان)[1]، ولوكانت حرفاً لا يضمر فيها، قال حميد بن الأرقط[2]:

فَأَصْبَحوا والنَّوى عالي معرَّسَهُم   ولَيسَ كُلَّ النَّوى يُلقي المساكين

يقول سيبويه: ((والوجه والحدّ فيه أن تحمله على أن في ليس إضماراً))[3].

4. دخول نون الوقاية عليها، وهذه النون ألزم للفعل منها للاسم[4]، قال سيبويه: ((بلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: لَيْسَني))[5]. ولهذا عدّوا عدم دخولها على (ليس) من الضرورة الخاصة بالشعر، كما في قول رؤبة بن العجاج[6]:

عَددْتُ قومي كَعَديدِ الطَّيْسِ   إِذ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسي

5. أُجريت (لَيْسَ) مجرى الفعل التام، وذلك في قول الشاعر[7]:

يقول ابن عصفور: ((فأدخلَ (ما) المصدرية على (ليس)، وهي لا تدخل إلاّ على فعل، وفي هذا أدلّ دليل على فعليتها))[8].

---

(1) ينظر: المقتصد: 437/1، والحلل في إصلاح الخلل: 162.

(2) وهو من شواهد سيبويه ورد في الكتاب: 147/1، وتحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، تح: زهير عبد المحسن سلطان: 91.

(3) الكتاب: 147/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 450.

(5) الكتاب: 259/2.

(6) البيت في زيادات الديوان: 175، وورد في لسان العرب: 225/6 (ليس)، وأوضح المسالك: 78/3، وخزانة الأدب: 324/5.

(7) البيت مجهول القائل، وقد ورد في معاني القرآن، الأخفش، تح: د. عبد الأمير الورد: 636/2، وشرح جمل الزجاجي: 157/2، ومغني اللبيب: 403.

(8) شرح جمل الزجاجي: 158/2.

ويجدر بالذكر أن اتصال (ما) المصدرية بالفعل الجامد أمر نادر، ولهذا ذهب ابن هشام إلى ترجيح حرفيتها في هذا الموضع؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير ضمير كما يقول[1]. و(ليس) – كما نعلم – عند ابن هشام فعل ماضٍ لا ينصرف[2].

ب. (لَيْسَ) حرف :

أول من قال بحرفية (لَيْسَ) هم الكوفيون، ((وكان الكسائي[3] يقول: أُجريت ليس في النسق مجرى لا))[4]، ويقول أيضاً: ((ليس يكون جحداً، ويكون استثناء ينصب به .. وربما جاءت ليس بمعنى لا التي ينسق بها كقول لبيد: إنما يجزى الفتى ليس الجمل))[5]. أي: لا الجمل، وحمله غيره على حذف الخبر وتقديره: ليس الجملُ جارياً[6]. وبهذا التقدير تكون (ليس) من أخوات كان الناقصة.

قال ثعلب (ت291هـ) : ((وأنشد الفراء:

قَدْ سوَّأَ النّاس ما ليس بأسَ بِهِ وأصبح الدهرُ ذو العرنين قَدْ جُدِعا

فجعل (ليس) تقوم مقام التبرئة. وهكذا ينشد الفراء. وهذا شاذ فشبهه بالشاذ، فهذه لغة الحجاز مشهورة وبها نزل القرآن))[7]. وقال أيضاً: ((حكى ابن الأعرابي: قد جعل الناس ما ليس بأسَ به. جعل ليس بمعنى التبرئة))[8]. فالفراء وابن الأعرابي

(1) ينظر : مغني اللبيب : 403 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 387 .

(3) توفي الكسائي (189هـ) .

(4) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها ، ابن فارس ، تح: مصطفى الشويمي : 170 .

(5) لسان العرب : 212/6 .

(6) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 300/2 .

(7) مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى ، تح: عبد السلام محمد هارون : 354/2 ، ويروى البيت : (قد سوَّأ الناس باباً ما ليس به) كما في ارتشاف الضرب : 79/2 .

(8) مجالس ثعلب : 132/1 .

الأعرابي (ت231هـ) جعلا ليس تقوم مقام (لا) التي يسميها البصريون بالنافية للجنس[1]. ويفهم من هذين القولين أنها حرف عندهم.

وقد ذهب ابن السراج وابن شقير (ت317هـ) ، وأبو علي الفارسي (ت377هـ) في الحلبيات، وجماعة لم يذكروا أسماءهم إلى أنها حرف بمنزلة (ما) [2] . قال السيوطي (ت911هـ) : ((وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس مستنداً إلى عدم تصرفها، ووافقه في الأولى ثعلب، وفي الثانية الفارسي وابن شقير))[3]. ويرى الدكتور مهدي المخزومي في قول السيوطي هذا تخليطاً، فهو يقول: ((وقد خلط السيوطي في هذا فجعل ثعلباً موافقاً لابن السراج، ومنطق البحث يقتضيه أن يعكس الأمر، وجعل القول بحرفية ليس منسوباً إلى ابن السراج مع أن الكسائي والفرّاء وثعلباً قد سبقوه إلى القول بحرفيتها))[4]. وعند رجوعي إلى كتاب ابن السراج (الأصول في النحو) وجدت أنه يصرح بفعلية (ليس) قائلاً: ((فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرّف الفعل قولك : لَسْتُ كما تقول: ضَرَبتُ، ولَسْتُما كما تقول: ضَرَبْتُما ..))[5]. إلاّ أنّ السيوطي نقل في الأشباه والنظائر رأياً لابن السراج يتراجع فيه عن رأيه السابق، قال: ((أنا أُفتي الناس بفعلية ليس تقليداً منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفيتها))[6]. فإذا كان هذا القول قد ثبت لابن السراج فالمخزومي يرى أن ابن السراج ((كان متابعاً للكوفيين، وآخذاً بمقالتهم، وليست هي المرة الأولى التي أخذ فيها ابن السراج برأي كوفي. فقد حكى كثيراً من آرائهم،

(1) ينظر : شرح المفصل : 105/7 .

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 72/2 ، والجنى الداني : 459 ، ومغني اللبيب : 387 .

(3) همع الهوامع : 10/1 .

(4) الدرس النحوي في بغداد ، د. مهدي المخزومي : 143 .

(5) الأصول في النحو : 82/1-83 .

(6) الأشباه والنظائر : 74/3 .

وتابعهم في كثير من أقوالهم))[1]، وكذلك ابن شقير فالآراء التي حكيت عنه آراء كوفية، والكوفيون يذهبون إلى حرفيتها[2]. وهذا يضعف ما ذهب إليه الدكتور محمود حسني محمود من أن ((ابن شقير ينفرد بآرائه دون اتباع أحد أحياناً من ذلك القول بحرفية ليس مطلقاً))[3].

وكان أبو علي الفارسي يصرح بحرفيتها. فهو يقول في البصريات: ((الدليل على أنَّ (لَيْسَ) ليس كالفعل أنك لا تصل (ما) بالأفعال الماضية والمضارعة، ولا يجوز أن تقول ما أحسن ما لَيْسَ زيدٌ ذاكرك، حتى تقول: ما لَيْسَ يذكرك زيدٌ فتجري (لَيْسَ) نفياً مجرى (لم) الحرف، كما تقول ما لم يذكرك زيدٌ))[4]. ويقول في شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ((فهذا مما يبين أنها ليست بمنزلة أخواتها، وأنه قيل فيه: إنه فعل للشبه اللفظي))[5]. ونقل عنه عبد القاهر الجرجاني عند شرحه إيضاح الفارسي رأياً يذكر فيه أنها أمر وسط بين الفعلية والحرفية، وأشار إلى أنه اختيار شيخه رحمه الله[6].

أدلة الحرفية:

استدلّ القائلون بحرفية (ليس) من النحويين بالأمور الآتية:

1. إنها حرف بمنزلة (ما)، وذلك نحو قول العرب: ((ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيدٌ))[7]، وهو استعمال قليل حمله سيبويه على الإضمار في (ليس)[1]. ويرى

(1) الدرس النحوي في بغداد : 144 .

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(3) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي : 183 .

(4) المسائل البصريات ، أبو علي الفارسي ، تح: محمد الشاطر أحمد محمد : 833/2 .

(5) شرح الأبيات المشكلة الإعراب في الشعر، تح: د. علي جابر المنصوري، مجلة المورد، مج 9، عدد 1، 1980 : 322 .

(6) ينظر : المقتصد : 409/1 .

(7) الكتاب : 70/1 ، 147/1 .

ويرى البصريون أنّ ذلك الشبه بـ(ما) لا يخرجها عن فعليته؛ لأنه ((هو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها))[2]. ومن ثم فإنها تخالف (ما) في الاستعمال، فـ)ليس) يتقدم اسمها على خبرها، وهذا لا يجوز في ما، وهو دليل على أنها فعل و(ما) حرف، والحرف لا يقوى إلى قوة الفعل[3].

2. جمودها وعدم تصرفها[4]. ويردّه ((أن عدم التصرف لا يدل على أنها ليست فعلاً؛ إذ ليس كل الأفعال متصرفة. ألا ترى أن نِعْمَ وبِئْسَ وعسى وفعل التعجب كلها أفعال، وإن لم تكن غير متصرفة؟))[5].

3. لا مصدر لها في موضع من المواضع[6]. وهذا لا حجة فيه، لأن في العربية أفعالاً لا مصادر لها، ومنها على سبيل المثال (ذروا) الذي ورد في قوله تعالى:﴿ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾[7]، فلا مصدر لـ(ذروا)[8].

ولم يقتصر الخلاف في فعلية ليس وحرفيتها على القدماء، وإنما استمر عند المحدثين، فالمحدثون لهم في (ليس) ثلاثة آراء : الأول : يرى أنها فعل جامد متخلف

(1) المصدر نفسه : 147/1 .
(2) شرح المفصل : 112/7 .
(3) ينظر : المقتصد : 408/1 ، والإنصاف : 164/1 .
(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 383/1 .
(5) شرح المفصل : 112/7 .
(6) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 383/1 .
(7) البقرة : 278 .
(8) ينظر : دقائق التصريف ، أبو القاسم بن سعيد المؤدب ، تح : أحمد ناجي القيسي وآخرين : 63 .

فقد فعليته وصار في الاستعمال مثل (ما)[1]، والثاني : يرى أنها أداة[2]، والثالث : يرى أنها عنصر نفي لا غير، ولا علاقة لها بفعلية أو بحرفية[3].

والذي يبدو أنه الأرجح أن (ليس) فعل ماضٍ جامد، وإن أشبه الحرف في بعض استعمالاته، إلاّ أنها قليلة جداً، بل نادرة، وهذا الشبه للحرف هو الذي أوجب جموده وعدم تصرفه.

ـ جموده :

يعود جمود (ليس) إلى أمور يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. ((فإنها لا تتصرف لتمكن شبه الحرف فيها))[4]، والفعل إذا أشبه الحرف أعطي حكمه في عدم التصرف[5].
2. لفظها لفظ الماضي، ولكنها تؤدي في الاستعمال الدلالات الزمنية الأخرى من حال واستقبال واستمرار دون أن يتكلف لها بناء آخر كما هي الحال في الأفعال المتصرفة[6].
3. مخالفتها لسائر الأفعال في أنها وضعت سالبة للمعنى، والأفعال ليس من أصلها أن توضع لسلب المعنى، وإنما لإيجابه، فتنزلت بذلك منزلة الحرف، فجمدت ولم تتصرف[7].

(1) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 257 .

(2) ينظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها : 123 ، وأقسام الكلام العربي ، فاضل مصطفى الساقي : 339 .

(3) ينظر : أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي ، د. خليل عمايرة : 58 .

(4) شرح جمل الزجاجي : 383/1 .

(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 37/1 ، ونحو الفعل : 74 .

(6) ينظر : شرح المفصل : 112/7 .

(7) ينظر : المرتجل : 126 .

ـ عمله :

لا يقتصر (لَيسَ) على أثر نحوي واحد، وإنما لها في العربية وظائف عدة ذكرها اللغويون والنحويون في مصنفاتهم، ويمكن حصر عملها وأثرها بما هو آتٍ:

1. فعل ماضٍ ناقص :

وضع النحويون (ليس) ضمن باب أطلقوا عليه اسم النواسخ، وفي باب أخوات كان الناقصة؛ إذ كان التقسيم قائماً على الجانب الإعرابي، وهو افتقار هذه الأفعال إلى الخبر المنصوب(1). ولمّا كان هذا التقسيم مبنياً على أساس العمل الواحد، صار لها ما لهذه الأفعال من عمل، وهو ملازمة رفع الاسم ونصب الخبر(2). ويلحظ في هذا أن النحويين – على وفق النظر النحوي التقليدي – يعنيهم البحث في العوامل أكثر منه في دلالة الأفعال.

2. أداة استثناء بمنزلة إلاّ :

وقد يستثنى بـ(لَيْسَ)، وذلك نحو: جاءني القومُ ليس زيداً، أي: ليس بعضهم زيداً(3)، أو ليس الجائي زيداً، فتضمر فيها الاسم وتنصب خبرها بها(4). و(لَيْسَ) هنا هنا بمنزلة (إلاّ)، وهي في الحقيقة الرافعة للاسم الناصبة للخبر؛ لذلك وجب نصب المستثنى بها لأنه خبرها، ومنه الحديث النبوي الشريف: ((**ما أَنْهَرَ الدَّمُ وذُكِرَ اسمُ اللهِ**

(1) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية ، ابن الحاجب ، تح: د. موسى بناي العليلي : 363 ، 364 .

(2) ينظر : الجنى الداني : 460 ، ومغني اللبيب : 387 ، والفعل زمانه وأبنيته : 64 .

(3) ينظر : الكتاب : 309/2 ، ومغني اللبيب : 387 .

(4) ينظر : الصحاح : 976/3 (ليس) ، والجنى الداني : 460 .

فَكُلْ لَيْسَ السِّنَّ والظُّفْرَ))[1]، أي (إلاّ السِّنَّ والظُّفْرَ)[2]. وتنقل المصادر اللغوية مسألة تتعلق بهذا المعنى كانت سبباً لقراءة سيبويه النحو، والقصة معروفة، ولا حاجة لذكرها في هذا الموضع[3].

3. حرف عطف :

وقد تأتي (لَيْسَ) حرف عطف على رأي بعضهم، وهو ((ما نقله ابن بابشاذ والنحاس وابن مالك وحكاه ابن عصفور عن البغداديين)) [4]. واحتجوا بقول الشاعر[5]:

أَيْنَ المفرُّ والإلهُ الغالِبُ والأشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغالِبُ

أي: لا الغالِبُ[6]. وخرّجه البصريون على أن الغالب اسمها والخبر محذوف[7]. وعلى قول البصريين لا شاهد في البيت؛ لأن (لَيْسَ) أُعملت عمل كان الناقصة، وبهذا لا تكون حرف عطف عند البصريين، ولا عند الكوفيين؛ إذ نقل أبو حيان الأندلسي مذهبهم فيها، قال: ((ليست عندهم حرف عطف؛ لأنهم أضمروا في الخبر في قولهم: قامَ القومُ ليس عمرو، وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول، وأضمروا الفعل بعدها، وذلك الضمير في موضع خبر ليس، هذا تحرير

---

(1) الفائق في غريب الحديث ، الزمخشري ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي : 339/3 ، وينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير ، تح : محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي : 284/4 .

(2) النهاية : 284/4 .

(3) ينظر : مغني اللبيب : 387 .

(4) الجنى الداني : 462 .

(5) لم ينسب البيت إلى قائل ، وورد في مغني اللبيب : 390 ، والمطالع السعيدة : 264/2 .

(6) ينظر : مغني اللبيب : 390 .

(7) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

مذهبهم، وهو المفهوم من كلام هشام[1] وابن كيسان، وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين))[2].

4. حرف مهمل لا عمل له :

يرى بعض النحويين أن (لَيْسَ) إذا انتقض خبرها بـ(إلاّ) تكون حرفاً مهملاً لا عمل له[3]. وقد احتجّوا بما ذكره سيبويه في قوله: ((أنهم زعموا أن بعضهم قال: لَيْسَ الطيبُ إلاّ المِسْكُ))[4]، أي: الطيبُ المسكُ. فالنحويون حملوا (ليس) على (ما) عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في الإعمال عند استيفاء شروطها[5].

والإعمال لغة الحجاز، والإهمال لغة تميم، يقول أبو عمرو بن العلاء: ((ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع))[6]. ويرى الدكتور حسام النعيمي أن لغة الحجاز أقيس في هذا الباب ((ذلك أنه ليس هناك ما يدعو إلى إبطال عمل ليس، فهي إنما عملت بحق فعليتها))[7].

يتبين مما سبق ذكره أن الشائع والمستعمل في عمل (لَيْسَ) أنها فعل ماضٍ ناقص، أما بقية استعمالاتها فهي قليلة لم تدعم بالنصوص الفصيحة، والحجج الدالة

(1) يريد هشام الضرير ، النحوي الكوفي ، وأحد أصحاب الكسائي ، (ت290هـ) .

(2) ارتشاف الضرب : 631/2 ، وينظر : الجنى الداني : 462-463 .

(3) ينظر : الجنى الداني : 460 ، ومغني اللبيب : 387 .

(4) الكتاب : 147/1 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 387-389 .

(6) المزهر : 278/2 ، وينظر : لهجة تميم : 246 .

(7) نظرات في لغة الحجاز ولغة تميم ، د. حسام النعيمي ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية ، عدد 5 ، 1973 :218

التي تثبت استعمالاتها الأخرى. ويلحظ ذلك في استعمالها في القرآن الكريم في جميع المواضع التي وردت فيها (ليس)، فلم ترد حرف استثناء ولا حرفاً عاطفاً، ولا حرفاً مهملاً في جميع استعمالاتها في هذه المواضع.

ـ دلالته :

1. الدلالة على الزمن :

من البدهي أن يدلّ الفعل على الزمن بصيغ، أو بأبنية معروفة. فإن الماضي له صيغته الدالة عليه، والحال والاستقبال لهما صيغ تدل عليهما، وهذا ما لا نجده في (لَيْسَ)؛ لكونه فعلاً جامداً ليس له صيغة تدل على الزمن فيها غير صيغة الماضي، وهو ما يقتضي النظر في التراكيب اللغوية التي يرد فيها للتعرف على هذه الدلالة الزمنية، أي: زمن النفي الذي يؤديه الفعل (لَيْسَ).

وقد اختلف النحويون في زمن هذا النفي هل هو للحال أو لغيره من الأزمنة؟ يقول ابن يعيش: ((اعلم أنَّ ليس فعلٌ يدخل على جملة ابتدائية فينفيها في الحال، وذلك أنك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، ففيها إيجاب قيامه في الحال،وإذا قلت: ليس زيدٌ قائماً، فقد نفيت هذا المعنى))[1]. وهو مذهب الجمهور[2]. وتنفي غير الحال ولكن بقرينة، كما في قول الأعشى (ميمون بن قيس)[3]:

لَهُ صَدَقاتٌ ما تُغِبُّ وَنائِلُ وَلَيْسَ عطاءُ اليومِ مانِعَهُ غداً

وذهب بعضهم إلى أنها للنفي مطلقاً وقواه ابن الحاجب[4]. ونسب الرضي القول بالنفي مطلقاً إلى سيبويه[1]. وحين رجعت إلى كتاب سيبويه وجدته يكتفي

(1) شرح المفصل : 112/7 .

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 296/2 ، والبرهان : 420/4 .

(3) ديوانه : 17 ، وورد البيت في شرح التسهيل : 23/1 ، ومغني اللبيب : 386 ((له نافلاتٌ ما تُغِبُّ نوالُها))،

(4) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تح: د. موسى بناي العليلي :86/2 .

بقوله: ((ليس نفي))[2]، ولم يزد على ذلك. ويبدو أن نسبة هذا الرأي إليه بسبب من هذا الإطلاق، وعدم تحديد النفي بزمن، وهو ما يفهم من عبارته. و(لَيْسَ) للنفي مطلقاً مذهب المبرّد[3]، وابن السراج[4]، وابن مالك[5].

وذهب ابن عصفور إلى أنها تأتي ((لنفي الخبر؛ فإن كان مختصًّاً نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص، وإن كان محتملاً للحال والاستقبال خلصته للحال))[6]. ويفهم من قوله هذا أنها تنفي الحال عند الإطلاق، وعند التقييد بزمن فبحسبه، وإليه ذهب جماعة من القدماء والمحدثين[7].

يتضح مما تقدم ذكره أن دلالة (ليس) على الزمن دلالة تركيبية تظهرها القرائن اللفظية والمعنوية في السياق، فقد تنفي الحال نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾[8]، ((فالرد إنما يكون لحظة إلقاء السلام))[9]. وقد تأتي لنفي المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[10]، أي: لا

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 296/2.

(2) الكتاب: 223/4.

(3) المقتضب: 87/4.

(4) الأصول في النحو: 83/1.

(5) شرح التسهيل: 23/1.

(6) شرح جمل الزجاجي: 418/1.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 296/2، وارتشاف الضرب: 79/2، وشرح الأشموني: 396/1، والتطور النحوي، برجشتراسر، تصحيح وتعليق: د. رمضان عبد التواب: 72، ومعاني النحو: د. فاضل السامرائي: 271/1.

(8) النساء: 94.

(9) أساليب النفي في القرآن، د. أحمد ماهر البقري: 84.

(10) هود: 8.

يصرف العذاب عنهم حين يأتيهم في الوقت المقدر وهو يوم القيامة، وزمن هذا العذاب هو المستقبل[1]، فمعنى الاستقبال دخلها من سياق الحال لا من صيغتها.

وقد تنفي الشيء في الزمن المستمر، وهو ما أطلق عليه بعض الدارسين بـ((النفي التأبيدي))[2]. نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[3]. إذ هو لا يظلم أحداً في كل وقت وزمان.

2. الدلالة على النفي العام المستغرق به الجنس:

لم يشر النحويون قبل ابن مالك إلى هذه الدلالة صراحة، وقد حصلت إشارات معينة إلى ذلك على سبيل التلميح لا التصريح[4]، وهو ما ذكره الزركشي (ت794هـ) في البرهان، قال : ((لم أرَ من تعرض لذلك غير ابن مالك في شواهد التوضيح)) [5]. فابن مالك عند تعليقه على الحديث النبوي الشريف: ((**لَيسْ صلاةٌ أَثْقَلَ على المُنافقينَ مِن الفَجْرِ والعِشاءِ**))[6]، يقول: ((وفي ليس صلاة أثقل شاهد على على استعمال ليس في النفي العام المستغرق به الجنس، وهو مما يفعل عنه، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾[7]))[8]، ومثله قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ

(1) ينظر : مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبرسي : 119/2 ، والإيضاح في شر المفصل : 86/2 .

(2) أساليب النفي في القرآن : 82 .

(3) آل عمران : 182 ، والأنفال : 51 .

(4) أقصد أقوال العلماء الذين ذهبوا إلى أنها بمعنى (لا) التبرئة .

(5) البرهان : 421/4 .

(6) صحيح البخاري : 30/2 .

(7) الغاشية : 6 .

(8) شواهد التوضيح والتصريح من مشكلات الجامع الصحيح، تح: د. طه محسن : 199 .

وَرَسُولِهِۦ ﴾[1]. فصحيح أن الخطاب في هذه الآية مقيد ونزل بحادثة معينة إلاّ أنه دال على العموم؛ لأنه يصدق على كل حال بعد ذلك[2].

ويبدو لي أن هذا العموم في النفي جاء من تركيب ليس مع اسمها النكرة، لا من ليس بمفردها. فالنكرة في سياق النفي تعمّ كما يقول النحويون[3].

ـ الأحكام الخاصة بتركيب (لَيْسَ) :

1. لم ترد (لَيْسَ) في الاستعمال إلاّ ناقصة[4]، أي: مفتقرة إلى الخبر المنصوب، فلم تكتفِ بالمرفوع في جميع استعمالاتها.
2. لا تدخل عليها أداة نفي، يقول ابن عصفور: ((وأما ليس فلأنها للفني فكرهوا لذلك دخول أداة النفي عليها))[5]، وذلك لأن نفي النفي (إثبات)، فينتقض معنى النفي فيها.
3. لا يتقدم عليها شيءٌ مما عملت فيه؛ وذلك لجمودها. فالنحويون – على وفق نظرية العامل – لا يجيزون تقديم معمول الفعل الجامد عليه، وقاعدتهم في ذلك ((أن الفعل إذا لم يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله))[6].
4. وقد انفردت (ليس) من بين أخواتها بسمة تركيبية هي دخول الباء في خبرها، في حين أن الباء لا تدخل في أخبار الأفعال الناقصة الأخرى، وهو أمر يعود إلى دلالتها على النفي[7].

(1) التوبة : 91 .

(2) ينظر : أساليب النفي في القرآن : 77 ، والتراكيب اللغوية في العربية : 319 .

(3) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 300/2 ، ودراسة المعنى عند الأصوليين : 24 .

(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 418/1 .

(5) المصدر نفسه : 386/1 .

(6) المصدر نفسه : 388/1 .

(7) المقتصد في شرح الإيضاح : 90/1 .

(لَيْسَ) في الاستعمال القرآني

وردت (لَيْسَ) في القرآن الكريم (تسعاً وثمانين مرّة)، وهي في جميع حالاتها داخلة على جملة ابتدائية، فعملت فيها عملها المخصوص الذي عدّه النحويون أساساً لوضعها في باب النواسخ، وجمعها مع كان في باب واحد؛ إذ هي عندهم فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر دون أن تشغلهم دلالته، وهو أمر يتعلق بنظرية العامل التي بني عليها التقسيم في الدرس النحوي.

وهذا الفعل الناقص في عمله، والجامد في مبناه، والسالب في دلالته، يستعمله القرآن الكريم في صورته التركيبية الشائعة لجملة الفعل الناسخ وهي: **ليس + اسمها + خبرها** .

ولهذه الصورة في الاستعمال القرآني أنماط من التراكيب المختلفة منها ما يتعلق بها، ومنها ما يتعلق بالعناصر التي تدخل في سياق الآيات لإظهار دلالتها، وسأحاول هنا أن أعرض لأحوال هذه التراكيب وخصائصها مع (ليس) كما وردت في القرآن الكريم، وذلك على النحو الآتي:

➢**النمط الأول : ليس + (اسمها: معرفة) + (خبرها: معرفة)**

وقد ورد هذا النمط (مرتين)، وذلك في قوله تعالى:﴿ **لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ** ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ** ﴾[2].

(1) البقرة : 177 .

(2) البقرة : 189 .

فـ(البر) خبر مقدم لـ(لَيْسَ) و(أن تولـوا) اسمهـا مـؤخر. وقـد قُـرِئَ (الـبر) بالنصب والرفع، فقرأ حمزة وعاصم بالنصب[1]، وقرأ باقي القـرّاء بـالرفع[2]. فيكـون التقـدير في القـراءة الأولى: ((لـيس تـوليتكم وجـوهكم الـبر كلّـه))[3]. وفي القـراءة الثانية:((ليس البر كله توليتكم))[4]. واختـار الفـرّاء قـراءة الرفـع[5]. في حـين يـرى بعضهم((أن كلا الوجهين حسن؛ لأن كل واحد من اسم ليس وخبرها معرفـة، فـإذا اجتمعتـا في التعريـف تكافئـا في كـون أحـدهما اسمـاً، والآخـر خـبراً، كمـا تتكافـأ النكرتان)) [6]. ويرى القرطبي أن ((المصـدر أولى بـأن يكـون اسمـاً؛ لأنـه لا يتنكـر، والفعل أقوى في التعريف))[7].

وعندي قـراءة النصـب هـي الأرجـح مـن ثلاثـة أوجـه: أحـدها: إنهـا قـراءة المصحف، والثاني: إن تقديم خبر ليس مطّرد في كلام العرب ومنه قول الشاعر[8]:

سَلي إن جَهلتِ الناسَ عَنّا وَعَنْهُمُ فَلَـيْسَ سَـواءٌ عـالِمٌ وَجَهـولُ

(1) ينظر : معاني القرآن، الفراء: 103/1، والتيسير في القراءات السبع، الداني، تح: أوتوبرتزل: 79، والبحر المحيط :2/2.

(2) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس ، تح : د. زهير غازي زاهد : 230/1 ، والتيسير : 79 ، وقد نسب أبو جعفر القراءة إلى أُبي وابن مسعود، ونسبها الداني إلى نافع وابن عامر .

(3) مجمع البيان : 261/2 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : 238/2 .

(4) المصادر نفسها ، والصفحات نفسها .

(5) ينظر : معاني القرآن، الفراء : 104/1 .

(6) مجمع البيان : 261/2 .

(7) الجامع لأحكام القرآن : 238/2 ، وينظر : نحو القراء الكوفيين ، خديجة المفتي : 99 .

(8) الشاهد في شرح ابن عقيل : 273/1 ، وشرح الأشموني : 390/1 .

والآخر إن الاسم والخبر معرفتان، فتقديم أحدهما على الآخر لا يؤثر في دلالة التركيب إلاّ لغرض أسلوبي، قد يكون للاهتمام، وهو تخصيص الخبر بالنفي على حد قول الفخر الرازي: ((فكأنه قال: ليس البر المطلوب هو أمر القبلة، بل البر المطلـوب هذه الخصال التي ذكرها))[1]. وفي هذه الحال يكون النفي لكمال البر لا للبر نفسه.

ولهذا زيدت الباء في خبر الآية الثانية لتخصيص الخـبر، يقـول مكـي القيسـي: ((إذ لا يجوز في البر إلاّ الرفع لدخول الباء في الخبر))[2]، فنفى أن يكون إتيان البيوت البيوت من ظهورها من البر.

➢ **النمط الثاني : ليس + (اسمها: معرفة) + (خبرها: مفرد)**

وقد ورد هذا النمط (ثلاث مرات)، وذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا** ﴾[3]، وقولـه تعـالى: ﴿ **وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾[4]، وقولـه تعـالى: ﴿ **لَيْسُوا سَوَاءً ۗ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ** ﴾[5].

ويتفق هذا النمط مع الصورة الأصلية لتركيب (ليس) في الاسـتعمال اللغـوي كونه فعلاً ناسخاً[6]، وجيء باسمها ضميراً، والضمير كما يرى النحويون هو أعـرف المعارف[7]. وبهذا يكون التركيب أوضح في دلالته في التعبير عن مقصوده. فاسمها في

(1) التفسير الكبير ، الفخر الرازي : 35/5 ، وينظر : البحر المحيط : 4/2 .
(2) مشكل إعراب القرآن ، مكي القيسي ، تح: د. حاتم الضامن : 123/1 .
(3) النساء : 94 .
(4) الرعد : 43 .
(5) آل عمران : 113 .
(6) ينظر : تنويعات (ليس) في : جملة النسخ في السور القصار ، مهدي حارث ، رسالة ماجستير : 154 .
(7) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 312/1 .

في الآية الأولى والثانية (ضمير المخاطب)، وفي الآية الثالثة (ضمير الغائب)، وذلك أن هذه الضمائر وسيلة من وسائل الدلالة على القصد.

وقد اختلف النحويون في قوله تعالى: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾، فمنهم من يرى أنها جملة تامة موقوف عليها، وما بعدها مبتدأ به[1]. وزعم الفرّاء أن أمة مرفوعة بسواء، وتقدير الكلام: ليس تستوي أمة من أهل الكتاب قائمة يتلون كتاب الله وأمة كافرة[2]. ويضعف قوله هذا أنه لا يعود على اسم ليس من خبره شيء، وهذا لا يجوز مع قبح عمل سواء؛ لأنه ليس بجار على الفعل مع أنه يضمر في ليس ما لا يحتاج إليه؛ إذ تقدم ذكر الكافرين[3]. ويرى أبو عبيدة (معمر بن المثنى) أن أمة اسم ليس وسواء خبرها، والواو في ليس على لغة أكلوني البراغيثُ[4]. وقد ردّه مكي بن أبي طالب بقوله: ((وهذا بعيد؛ لأن المذكورين قد تقدموا قبل ليس، ولم يتقدم في أكلوني شيءٌ فليس هذا مثله))[5]. أما أبو حيان فيقول: ((الواو ضمير عائد على أهل الكتاب، وسواءً خبر ليس، والمعنى: ليس أهل الكتاب مستوين، بل منهم من آمن بكتابه، وبالقرآن ممن أدرك شريعة الإسلام، أو كان على استقامة فمات قبل أن يدركها))[6]. فجعل الضمير يعود على متأخر.

---

(1) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، أبو بكر بن الأنباري ، تح : محيي الدين عبد الرحمن رمضان : 27/1 ، وإعراب القرآن ، النحاس : 385/1 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، الفراء : 230/1 .

(3) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس : 385/1 ، 359 ، ومشكل إعراب القرآن : 170/1 .

(4) ينظر : مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، تح: فؤاد سزكين : 101/1 ، والبحر المحيط : 34/3 .

(5) مشكل إعراب القرآن : 170/1 .

(6) البحر المحيط : 33/3 .

➢النمط الثالث : معمول خبر ليس + ظرف + ليس + (اسمها: ضمير مستتر) + (خبرها: مفرد)

وقد ورد هذا النمط في آية واحدة حسب وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[1].

وفي هذا النمط مسألة تتعلق بتقديم معمول خبر ليس على ليس نفسها، وآراء النحويين فيها تتباين بين المنع والجواز، ((فالمانع من تقديم خبر ليس أن من كان مذهبه فيها أنها حرف استدلّ بأن معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من المواضع، وأن من كان مذهبه فيها أنها فعل استدلّ بأنّ الفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله))[2].

فالبصريون أجازوا تقديم معمول خبر ليس على (ليس) نفسها، واحتجّوا بالآية الكريمة (موطن الشاهد). جاء في الإنصاف: ((وجه الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر ليس على ليس، وإلاّ لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل))[3]. قال الرضي: ((ولا يطّرد لهم ذلك))[4].

(1) هود : 8 .

(2) شرح جمل الزجاجي : 388/1 .

(3) الإنصاف : 160/1 ، وينظر : الكشاف : 260/2 ، والأشباه والنظائر : 389/1 .

(4) شرح الرضي على الكافية : 297/2 .

وذهب الكوفيون وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم ابـن مالـك إلى المنـع[1]. واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قومٌ إليه الجواز، وقوم المنع[2]. والصحيح أنه ليس له نص في ذلك[3].

وقد سوّغ بعضهم التقديم بسبب من الظرفية، قال الطبرسـي: ((ويـوم يـأتيهم نصب على الظرف من مصروف، أي: ليس يصرف العذاب عنهم يـوم يـأتيهم))[4]. وإلى ذلك ذهب ابن الحاجب، قال: ((إنما جُوِّز لاتّساعهم في الظرف فلا يلـزم تقـديم غير الظرف))[5]. وقال الرضي: ((ولا منع أن يقال إن يوم يأتيهم ظرف للـيس، فـإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحـدث))[6]. ومـا ذهـب إليـه الطبرسي وابن الحاجب والرضي يتفق مع علم اللغة المعاصر الذي يـدعو إلى وصـف الظاهرة اللغوية كما هي[7].

أما أبو البركات الأنباري فيرى أن (يوم) مبني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعـل، وهو في موضع رفع مبتدأ[8] . وقال أيضاً : ((وإن سلمنا أنه منصوب بفعل مقـدر دلّ

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 278/1 ، ورأي ابن السراج في الأصول : 92/1-93 .
(2) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل : 162 ، وارتشاف الضرب : 87/2 ، وشرح ابن عقيل : 278/1 .
(3) ينظر : الإنصاف : 160/1 .
(4) مجمع البيان : 117/2 .
(5) شرح الوافية نظم الكافية : 386 .
(6) شرح الرضي على الكافية : 297/2 .
(7) ينظر : منهج البحث اللغوي : 10 .
(8) ينظر : الإنصاف : 163/1 .

عليه قوله تعالى :﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ، وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب))[1].

وأغلب الظنّ أن هذه الآية لا حجة فيها على تقديم معمول خبر ليس على ليس نفسها، وإنما جاز التقديم بسبب من الظرفية، و(يوم يأتيهم) ظرف لليس، ودلالته على زمن معلوم مستفادة من السياق، ومن ثم فالنظر النحوي يجيز التوسع في الظروف الجار والمجرور دون غيرها. والجمود – كما يبدو – يمنع تقديم عناصر التركيب على الفعل الجامد نفسه، لأنه يؤثر في دلالة التركيب؛ ويتجلّى ذلك في قول أبي علي الفارسي: ((إن الكلام هنا لزم نظماً قام فيه مقام الحرف، فلا يسوغ من أجل ذلك أن يزال عن نظمه وقصده، فيزول بذلك ما قصد به، ووضع له))[2]. وجدير بالإشارة هنا إلى أن تقديم معمول الخبر وتقديم الخبر على ليس نفسها عند النحويين نمط واحد.

أما توسط الخبر بينها وبين اسمها فجائز بالإجماع، وهو مطّرد في الاستعمال[3]، الاستعمال[3]، وانفرد ابن درستويه بالمنع[4]، ولا حجة لع في ذلك.

وأما سياق الآية الكريمة فدال على الوعيد ينبئ بذلك سياق المقام والحال،يقول الطبرسي: ((أي: أن هذا العذاب الذي يستبطئونه إذا نزل بهم في الوقت المقدور لا يقدر أحد على صرفه عنهم إذا أراد الله أن يأتيهم به، ولا يتمكن من إذهابه عنهم إذا أراد الله أن يأتيهم به))[5].

➢ **النمط الرابع : <u>ليس + (اسمها: معرفة) + (خبرها: جار ومجرور)</u>**

---

(1) المصدر نفسه : 163/1 .

(2) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الفارسي ، تح: صلاح الدين السنكاوي : 257 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 114/7 ، وارتشاف الضرب : 86/2 .

(4) ينظر : أوضح المسالك : 170/3 .

(5) مجمع البيان : 119/21 .

وقد ورد هذا النمط (ست عشرة مرة)، وذلك في البقرة: (113، 113، 239، 272)، وآل عمران: (28، 36، 167)، والنساء: (18)، والمائدة: (68)، والأنعام: (159)، وهود: (16، 46)، والزخرف: (51)، والفتح: (11)، والنجم: (39)، والأحزاب: (32)، ومثاله قوله تعالى : ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[1]. فقد جيء باسم ليس في الآية الكريمة مصدراً مضافاً إلى المفعول، وتقدير الكلام: ((لَيْسَ عليك أن تهديهم))[2]. ويرى المفسرون أن هذه الهداية متعلقة بالمشيئة[3]، وأن المنفي والمثبت في الآية الكريمة على سبيل المطاوعة والاختيار[4]. وكثيراً ما نجد الهداية في القرآن الكريم متعلقة بالمشيئة، وهذا المعنى مستنبط من السياق العام للآية. أما التركيب فيدل على نفي الهداية عن النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، واختصاصها بالخالق، وهذا التخصيص دخله من شيئين: الأول: تقديم الخبر (الجار والمجرور)، وكثيراً ما يتقدّم الجار والمجرور للاختصاص[5]، والآخر: من الإضافة؛ لإفادتها التخصيص والتضييق على رأي بعضهم[6]. وبهذا أفضى التركيب إلى دلالة التوحيد ونفي الاشتراك.

ويلحظ في هذا النمط أن دلالة التركيب استغنت بشبه الجملة في تحقيق مرادها، وأن هذا الاستعمال اكتفى بالجار والمجرور خبراً دون الحاجة إلى تقدير مضمر.

➢ **النمط الخامس : ليس + (اسمها: نكرة) + (خبرها: جار ومجرور)**

(1) البقرة : 272 .

(2) البحر المحيط : 326/2 .

(3) ينظر : مجمع البيان : 299/3 ، وتفسير الرازي : 77/7 .

(4) ينظر : تفسير الرازي : 77/7 .

(5) ينظر : التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، حميد أحمد عيسى : 121 .

(6) ينظر : البيان في تفسير القرآن ، الخوئي : 480 .

وقد ورد هذا النمط في القرآن الكريم (ثلاثاً وأربعين مرة)[1]، وهو أكثر أنماطها التركيبية شيوعاً في الاستعمال القرآني. فقد ورد في: البقرة: (198، 282)، وآل عمران: (66، 75، 128)، والنساء: (101، 176)، والمائدة: (93)، والأنعام: (51، 70)، والأعراف: (61، 67)، والتوبة: (91)، وهود: (46، 47، 78)، والحجر: (42)، والنحل: (99)، والإسراء: (36، 65)، والحج: (71)، والنور: (15، 29، 58، 60، 61، 61)، والعنكبوت: (8، 68)، ولقمان: (15)، والأحزاب: (5)، والزمر: (32، 60)، والمؤمن: (42، 43)،والشورى: (11)، والأحقاف: (32)، والفتح: (17)، والنجم: (58)، والواقعة: (2)، والحاقة: (35)، والمعارج: (2)، والغاشية: (6).

وأمثلته قوله تعالى:﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾[3].

ويلحظ في هذا النمط التركيبي لـ(ليس) بعض الأمور التي يمكن إيجازها بما هو آتٍ:

1. كثرة مجيء اسمها نكرة في القرآن الكريم، وهو استعمال يخالف عمل الأفعال الناقصة في باب كان وأخواتها، وعلل ذلك النحويون بدلالتها على النفي[4].
2. تقديم خبرها (الجار والمجرور) في جميع المواضع التي ورد فيها اسمها نكرة في هذا الاستعمال، مع أنّ النفي من مسوِّغات الابتداء بالنكرة[1]، وهذا قد يرتبط

(1) ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن اسم ليس النكرة ورد في القرآن الكريم (41)، ينظر : معاني النحو : 272/1، والصحيح ما أثبتناه .
(2) البقرة : 198 .
(3) الأنعام : 51 .
(4) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : 199 ، وشرح الرضي على الكافية : 300/2 .

بغرضٍ يقتضيه السياق العام للآيات الكريمة، وهو أما الاهتمام والعناية بالمتقدم على رأي بعضهم[2]، أو لإفادة التخصيص على رأي بعضهم الآخر[3].

3. اجتماع النفي والتنكير في تركيب واحد – فيما أحسب – أمر لتعميم دلالة النفي أي: أن التنكير يناسب مقام النفي، وباجتماعها في تركيب معين كما هي الحال في هذا النمط يظهر دلالة النفي العام الذي يستغرق به الجنس.

وقد أشار دارس معاصر إلى أنّ لجمود بنية (لَيْسَ) أثراً في حركة جملته فكانت لها هذه الأنماط التي ذكرتها[4]. فلم يتوسّع في صورة التركيب إلاّ بالظرف والجار والمجرور، وهي قاعدة مطّردة عند النحويين مستقرأة من الاستعمال اللغوي[5].

وقد تدخل على هذه الأنماط عناصر أخرى؛ لإظهار دلالات معينة للتركيب ذات غايات دلالية مقصودة، يوضّح ذلك النظر في جملة من السياقات اللغوية المعروفة التي وردت فيها (لَيْسَ) في القرآن الكريم. وسأوضح ذلك من خلال النصوص المختلفة مبيّناً أثرها ودلالاتها وعلى النحو الآتي:

1. دخول همزة الاستفهام على (لَيْسَ) :

(1) ينظر : المقرب : 88 .

(2) ينظر: الكتاب: 34/1، وشرح التلخيص، القزويني، تح: محمد دويدري: 71، والتعبير القرآني، فاضل السامرائي: 51 .

(3) ينظر : شرح التلخيص : 71 ، ومعاني النحو : 168/1 .

(4) ينظر : جملة النسخ : 154 .

(5) أي : أنهم يتوسعون بالظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيرها ، وهي قاعدة مطّردة عند النحويين ، ينظر : مغني اللبيب : 909 .

وقعت (لَيْسَ) بعد همزة الاستفهام في القرآن الكريم(ست عشرة مرّة)، وذلك في: الأنعام: (30، 53)، والأعراف: (172)، وهود: (78، 81)،والعنكبوت:(10، 68)، ويس:(81)، والزمر: (32، 36، 37، 60)، والزخرف: (51)، والأحقاف: (34)، والقيامة: (40)، والتين: (8) .

وأمثلته قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾[3]، أو بعد همزة الاستفهام وواو النسق، كما في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾[4].

يرى النحويون القدماء والمحدثون أن همزة الاستفهام أوسع أدوات الاستفهام استعمالاً في الدلالة على النفي لإفادتها الإنكار الذي يلزم النفي[5]. والنفي خبر محض، لذا فالجملة المصدرة بـ(ليس) جملة خبرية لا إنشائية، ولكن دخول الاستفهام عليها أدخل عليها معنى الإنشاء؛ ((لأن العلماء نصّوا على أن أداة الاستفهام إذا دخلت على جملة عمَّ الاستفهام الجملة بأسرها))[6]. وبهذا الاستعمال نُقِلَ التركيب من دلالة الإخبار إلى دلالة الإنشاء، وهو معنى طارئ على جملة ليس، وبهذا التركيب

(1) الأنعام : 30 ، وينظر : الأحقاف : 34 .
(2) هود : 81 .
(3) الأعراف : 172 .
(4) يس : 81 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 151/7 ، ومغني اللبيب : 19 ، والتراكيب اللغوية في العربية : 145 .
(6) الأساليب الإنشائية : 41 .

مع همزة الاستفهام أُفرغت ليس من الزمن والنفي وصارت للإيجاب والتحقيق[1] يوضّح ذلك أمران:

أ. المدلول الأصل لـ(ليس) كونها نفياً، والجملة المصدرة بها جملة خبرية، وهو مقصود المتكلّم.

ب. المدلول التابع، وهو لازم مقصود المتكلم أي: إثبات النفي وتحقيقه في الخارج، لأن الجملة الإنشائية موجدة لمعناها.

أما دلالة التركيب في (الإثبات والتصديق)[2]، يدلّ على ذلك سياق المقال والحال. وأما الاستفهام فهو تقريري على رأي النحويين[3]. وقد يخرج هذا التركيب إلى دلالة الإثبات المؤكد الذي يشترك فيه المخاطب مع القائل بالإجابة، فيجيب بما يفيد بالإيجاب، ومصداقه قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[4].

2. دخول (ما) على (ليس) :

دخلت (ما) على ليس في القرآن الكريم (اثنتي عشرة مرّة)، وذلك في: آل عمران: (66، 167)، والمائدة: (116)، وهود: (46، 47)، والإسراء: (36، 71)، والنور: (15)، والعنكبوت: (8)، ولقمان: (15)، والفتح: (11)، والمؤمن: (42). وأمثلته قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾[6].

(1) ينظر : رصف المباني : 46 .

(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 314/7 ، والبرهان : 288/4 ، وأساليب النفي في القرآن : 154 .

(3) ينظر : رصف المباني : 46 .

(4) الأعراف : 172 .

(5) هود : 46 .

(6) آل عمران : 167 .

و(ما) إذا دخلت على (ليس) عند النحويين تكون خبرية[1]، وهي تناسب معنى النفي والإنكار لما فيها من الإبهام. ويلحظ أن دخولها على ليس – في الأعم الأغلب – ورد في تراكيب جاء فيها اسم (ليس) نكرة؛ إذ وردت (عشر مرّات) من المواضع الاثني عشر التي ورد فيها هذا التركيب.

وبهذا يتضح أن اتّساق مباني التركيب من (ما وليس واسمها نكرة) يؤدي دلالة النفي العام المستغرق به الجنس، والدلالة على الإخبار والإنكار.

ويلحظ أيضاً وقوع هذا التركيب جملة اعتراضية لتوكيد المعنى، أو التنبيه على حال من أحواله كما يرى بعض النحويين[2]، ومصداق ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[3].
فسياق الأداء اللفظي وسياق الحال في الآية الكريمة دال على موقف قطع وبت، والجملة المعترضة تؤكد هذا المعنى وتخصصه.

3. زيادة الباء في خبر (ليس):

زيدت الباء في خبر ليس (ثلاث وعشرين مرة)، وذلك في: البقرة: (189، 267)، وآل عمران: (182)، والنساء:(123)، والمائدة: (116)، والأنعام:(30، 53، 66، 89، 122)، والأعراف: (172)، والأنفال: (51)، وهود: (81)، ويس: (81)، والزمر: (36، 37)، والأحقاف: (32، 34)، والمجادلة: (10)، والغاشية: (22)، والحجر: (20)، والقيامة: (40)، والتين: (8). وأمثلته قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ

(1) ينظر : البرهان : 288/4 .
(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 372/2 ، ومغني اللبيب : 506 .
(3) العنكبوت : 8 ، وينظر : لقمان : 15 .

بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ﴾[3].

فمن الملاحظ في خبر (ليس) أنه إذا كان وصفاً أو بمنزلة الوصف فكثيراً ما تزاد فيه الباء[4]، وموضع المجرور بها عند البصريين الجر لفظاً والنصب محلاً[5]، وكذلك عند الكوفيين[6]، ولهذا ((لما عطفوا عليه جاز النصب حملاً على الموضع، والجر حملاً على اللفظ)) [7]، وذلك نحو قول الشاعر[8]:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأَسْجِحْ   فَلَسْنَا بالجبالِ ولا الحديدا

ويرى أغلب النحويين أنّ هذه الباء ليست زائدة كما ظنّ بعضهم، وإنما زيدت لفائدة معنوية في التركيب هي التوكيد[9] ((وقد يدل أن مجيء الباء لهذا المعنى أنها لا تدخل في أخبار هذه الأشياء عند عدم النفي))[10]. أي أنها لا تدخل في أخبار بقية الأفعال الناقصة فانفردت (ليس) بهذه الصفة.

---

(1) آل عمران : 182 ، وينظر : الأنفال : 51 .

(2) الأنعام : 53 .

(3) البقرة : 267 .

(4) ينظر : التطور النحوي : 174 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 103/1 .

(6) ينظر : الإنصاف : 166/1 .

(7) النواسخ في كتاب سيبويه : 54 .

(8) من شواهد سيبويه في الكتاب : 67/1 ، وينظر : تحصيل عين الذهب : 88 .

(9) ينظر : المقتصد : 90/1 ، وشرح المفصل : 108/7 ، 129/8 .

(10) المقتصد : 90/1 .

ويرى بعض النحويين منهم الحوفي أنّ الباء في خبر ليس غير زائدة، وتحتاج إلى تعليق، فإن حذفت نصب الاسم بعدها بنزع الخافض[1]. أما الدكتورة عائشة عبد الرحمن فترى أنّ الباء في هذا التركيب مع (ليس) حرفٌ أصليٌ لا زائد، وهي على معناها الأصلي في الإلصاق، ومنها يُستفاد الخبر المنفي بـ(ليس)[2]. وعلى قولها هذا لا تقدر الباء زائدة، وإنما الجار والمجرور هو الخبر.

4. زيادة الكاف في خبر (لَيْسَ):

وقد زيدت الكاف في خبر ليس (مرة واحدة)، وذلك في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3]، فـ(الكاف) والاسم المنجر موضعهما النصب[4]، وقد زيدت في في خبر ليس لتأكيد نفي المثل.

والمثل غير الشبه، ولهذا استعمل القرآن (المثل) في قوله تعالى:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، أي: ((ليس مثله شيء))[5] أو ((ليس كهو)) [6]. فالكاف زائدة لا محالة[7]، لأنّ ليس لله عزّ وجل مثيل ولا شبه ولا كفء. وهنا يلحظ دقة الاستعمال

(1) ينظر : مغني اللبيب : 492 ، وهمع الهوامع : 180/2، وإعراب الجمل، د. فخر الدين قباوة : 317 .

(2) ينظر : الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق ، د. عائشة عبد الرحمن : 177 .

(3) الشورى : 11 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 645/2 .

(5) معاني القرآن ، الأخفش : 523/2 ، وأسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني ، تح : هـ. ريتر : 383 ، ورصف المباني : 210.

(6) معاني القرآن، الأخفش: 380/1 ، وينظر : دقائق التصريف : 508 .

(7) ينظر : البغداديات : 400 ، وأسرار البلاغة : 383 ، ورصف المباني : 210، والجنى الداني : 137 ، والتراكيب اللغوية : 145.

القرآني للألفاظ، فهذا المعنى مستفاد من لفظ (مثل) لا من الكاف، وهـذا إذا لم تُقـدّر الكاف زائدة فيكون المعنى على الإثبات أي: ليس شيء مثل مثله، وهذا مال؛ لأنـه لم يثبت المثل[1]، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل.

ـ السمات التركيبية والدلالية لـ(لَيْسَ) في الاستعمال القرآني :

وهذا لا يعني أن هناك نحواً خاصاً بالقرآن الكريم، وإنما ((المفارقة المعجزة الـتي يمثّلها القرآن الكريم هي الأسلوب وخصوصية الاختيار التركيبي وأداء المقاصد بأكمل صورة وأتمّها))[2]. ولهذا فالصور والأنماط التركيبية في القـرآن الكـريم تمثّـل الصـورة المثالية في هذا الاختيار لتحقيق هذه المقاصد، ويمكن إجمال هذه السمات مـع (لـيس) بما هو آتٍ:

1. استعمل القرآن الكـريم (لـيس) اسـتعمال الأفعـال الناقصـة فجـيء بمعموليهـا اسمين، إذ لم تدخل على فعل في جميع القرآن البتة. ويلحظ في هذا الاستعمال أن التعبير بالجملة الاسمية أدل وأثبت وآكد للنفي[3].
2. لم يرد لها في القرآن الكريم أيٌّ من الاستعمالات التي ذكرها النحويون واختلفـوا فيها، فلم ترد أداة استثناء ولا حرف عطف ولا حرفاً مهملة في جميع استعمالاتها في القرآن الكريم .
3. استعمل القرآن الكريم الاستفهام التقريري مع (ليس) في مواضـع كـثيرة، وهـو لازم مقصودها لأن دلالتها الأصلية هي النفي، والنفي خبر محض، إلاّ أن دخول

(1) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : 317 ، 318 .
(2) جملة النسخ : 208 .
(3) ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن : 141/2 ، وأساليب النفي في القرآن : 86 .

الاستفهام عليها نقل هذه التراكيب من الخبر إلى الإنشاء، ومن النفي إلى الإثبات.

4. يلحظ في الاستعمال القرآني لـ(ليس) أثر جمود البنية في التوسع اللغوي، فجاءت جملتها بسيطة غير معقدة، وأقصد هنا بالبسيطة أنه لم يفصل بين أجزاء الصورة الأصلية لتركيب ليس بجمل كما هي الحال في الأفعال الناقصة المتصرفة المباني. وهذه السمة تتعلق بأثر المبنى في التركيب. ويدخل في هذه السمة أيضاً عدم تقدم خبر (ليس) على (ليس) نفسها.

5. تلحظ سمة الازدواج في التعبير بـ(ليس) أي: النفي بتوكيد، والنفي بلا توكيد، ويرجع بعض الدارسين المحدثين ذلك إلى فعليتها(1). ولهذا نجد أن النفي بتوكيد يخرج التركيب إلى قطع بات وحاسم، على حين أن النفي بلا توكيد يكون في المواضع المحتملة لشك الخبر[2].

(1) ينظر : جملة النسخ : 208 .

(2) ينظر : الإعجاز البياني : 176 .

المبحث الثاني

(ما دامَ)

ـ أصل البنية وجمودها :

دلّت الدراسات اللغوية والنحوية على أن (ما دامَ) صيغة مركبة من (ما) المصدرية الظرفية والفعل المتصرف (دامَ)، ومعناها الدَّوام. قال الجوهري: ((وأما قولهم ما دامَ فمعناها الدّوام؛ لأن (ما) اسم موصول بدأ به، ولا تستعمل إلاّ ظرفاً كما تستعمل المصادر ظروفاً، تقول: لا أجلس ما دُمتُ قائماً، أي: دوام قيامك))[1]. فـ(ما) المصدرية تدل على ((توقيت لأمر بمدة ثبوت القيام منسوباً إلى المخاطب))[2]. وعلى هذا يكون المقصود لفظة (ما) في كل موضع إذا كانت ظرفية؛ لأن الغرض تبين معناها باعتبار حاجتها إلى الخبر[3].

أما (دامَ) وحدها فهي صيغة متصرفة لها كثير من الأبنية والاشتقاقات نحو: ((دامَ يَدومُ .. دَوْماً وديمومة ..))[4]، فضلاً عن أنها ليست توقيتاً لنفسها ولخبرها.

وأما (ما دامَ) الذي وضعه النحويون في (باب كان وأخواتها) فهو فعل ماضٍ جامد، وإلى جموده ذهب كثير من النحويين المتأخرين[5]. يقول ابن يعيش: ((فإنها لا تستعمل إلاّ بلفظ الماضي كما كان ليس كذلك))[6]. ويرجع النحويون سبب جموده

(1) الصحاح : 1923/5 (دوم) .

(2) الإيضاح في شرح المفصل : 85/2 .

(3) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(4) لسان العرب : 213/12 (دوم) .

(5) لم يصرح النحويون القدماء بجموده، وقد صرح بذلك الكثير من متأخريهم، ينظر: شرح المفصل: 114/7، والمقرب: 103، وشرح جمل الزجاجي: 384/1، وأوضح المسالك: 167/1، وشرح ابن عقيل: 269/1، 271، وشرح الأشموني : 386/1 .

(6) شرح المفصل : 114/7 .

إلى تعلقه بمعنى الدوام، يقول ابن عصفور: ((وأما ما دامَ فإنّها لا تتصرَّف لأنها في معنى ما لا يتصرف، وذلك أنك إذا قلت: أفعلُ هذا ما دام زيدٌ قائماً، كان المعنى مثل قولك: أفعلُ هذا إن دامَ زيدٌ قائماً. ألا ترى أن الفعل المتقدم متعلق على وجود الدوام في الموضعين، فلما كانت في معنى شرط قد تقدّم ما يدلّ على جوابه لم تكن إلاّ بصيغة الماضي؛ لأنَّ الفعل إذا كان كذلك، إنما تكون صيغته للماضي، تقول: أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ، ولا تقول: أنتَ ظالمٌ إن لم تفعل))[1].

ويرى جماعة من النحويين أن (دامَ) منفردة فعل ماضٍ جامد، وقد نقل أبو حيان الأندلسي مذهب القائلين بهذا في قوله: ((فمذهب الفرّاء أنها لا تتصرف، فلا تستعمل إلاّ بلفظ الماضي، وكذا قال ابن الدهان وكثير من المتأخرين، ولا يعرف ذلك البصريون))[2].

وأغلب الظن أنهم يريدون بـ(دامَ) ما دام الجامدة، إذ هم يعنون بهما شيئاً واحداً، والدليل على ذلك أنهم إذا ذكروا (ما دامَ) قالوا: دامَ، وعند التمثيل لها يرجعون (ما) إليها، ومنه قول ابن عقيل: ((وذكر ابن معط أن خبر دام لا يتقدم على اسمها فلا تقول: لا أُصاحبك ما دامَ قائماً زيدٌ))[3]. فقال: دامَ ثم ما دامَ، وهو يريد في الحالين (ما دامَ) الجامدة. وعلى هذا فالزعم بأن (دامَ) وحدها فعل ماضٍ جامد لم يثبت.

ـ دلالته :

تدلّ (ما دامَ) على الدوام والبقاء والاستمرار، قال الراغب الأصفهاني: ((أصل الدوام السكون، يقال: دامَ الماء أي: سكن .. وأدمتُ القدرَ ودوَّمتها: سكّنتُ

(1) شرح جمل الزجاجي : 384/1 .

(2) ارتشاف الضرب : 79/2 ، وينظر : أوضح المسالك : 167/1 .

(3) شرح ابن عقيل : 274/1 .

غليانها بالماء، ومنه دامَ الشيءُ إذا امتدَّ عليه الزَّمان ..))[1]، وقوله هذا يشير إلى دلالتها ((على معنى الكون الدائم))[2]، وقد دخلها هذا المعنى من تركيبها مع (ما) المصدرية الظرفية؛ لأن دامَ صلة (ما)، وما وصلتها معناها التوقيت، ولا يستعمل الدوام مكانها[3].

وهذه الدلالة لـ(ما دامَ) دفعت أحد الباحثين المحدثين إلى وضعها مع ما زالَ وما فتئ وما برحَ وما انفك[4]، على الرغم من اختلاف (ما دامَ) عن هذه الأفعال في التركيب والتصريف والدلالة. فأما التركيب فـ(ما) في ما دام مصدرية ظرفية وفي هذه الأفعال نافية، ومن ثم تكون (ما) في ما دام لازمة وليس كذلك في هذه الأفعال؛ لأنه يمكن أن يقع موقع (ما) غيرها من حروف النفي. وأما التصريف فـ(ما دامَ) جامدة لا تتصرف، وهذه الأفعال ناقصة التصريف، وأما الدلالة فالاستمرار في (ما دامَ) مشروط ومقيد بما قبلها على خلاف هذه الأفعال، واجتماع هذه الأمور – فيما أحسب – مسوغ كافٍ لإبعادها عن هذه الأفعال.

ـ عمله :

ألحق النحويون (ما دامَ) بـ(كان وأخواتها) [5]، وذلك على وفق التبويب القائم على الجانب الإعرابي، وهو رفع الاسم ونصب الخبر فصار لها ما لهذه الأفعال من عمل. فقد تدخل على جملة اسمية فتعمل عملها المخصوص فيها الذي تعمله أخواتها

(1) مفردات ألفاظ القرآن : 176 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 290/2 ، وينظر : شرح ابن عقيل : 286/1 .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : 72/2 .

(4) ينظر : النواسخ الفعلية والحرفية : 91 ، 92 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 92/1 ، والمقرب : 100 ، وشرح الرضي على الكافية : 290/2 .

من باب كان، وهي على هذا العمل عند النحويين ناقصة، لافتقارها إلى الخبر المنصوب، وقد تكتفي بمرفوعها فلا تحتاج إلى خبر، وهي في هذه الحال تامة[1]، والنقص والتمام في هذه الأفعال مصطلح معروف عند النحويين من عصر سيبويه[2].

ويبدو أن النقص والتمام في هذه الأفعال سمة تركيبية لها علاقة بالدلالة التي يفضي إليها التركيب إن كانت ناقصة أو تامة، يقول ابن عصفور:((وأما ما دامَ فلمقاربة الصفة للموصوف في الحال إن كانت ناقصة، وإن كانت تامة فللدلالة على بقاء الفاعل))[3].

ـ الأحكام الخاصة بتركيب (ما دامَ):

تختص (ما دامَ) بجملة أحكام عند استعمالها في التراكيب اللغوية أوجزها على النحو الآتي:

1. **إنها لا تقع في صدر الكلام:** وذلك أن مجيء ما دامَ في صدر الكلام لا يؤلف كلاماً مفيداً، إذ لا بدّ أن يسبقها ظرف تتعلق به، وهي وما بعدها زمان، وذلك نحو: ما أكلِّمُكَ ما دامَ زيدٌ قائماً، أي: مدة قيامه، فيحذف الظرف وهو الزمان، ويقام المضاف إليه مقامه[4].
2. **لا تدخل عليها (ما) النافية:** وذلك أن (ما) النافية لا تدخل إلاّ على جملة، وأما (ما) في ما دامَ فهي مصدرية وتقدّر بالظرف وهو مفرد[5]، ومن ثم فإن (ما)

(1) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : 363 ، 364 ، وأوضح المسالك : 178/1 .

(2) ينظر : الكتاب : 45/1 ، 46 .

(3) المقرب : 102 ، وينظر : شرح جمل الزجاجي : 418/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 293/2 .

(4) ينظر : البغداديات : 267 ، والمقتصد : 389/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 296/2 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 257/1 .

النافية إذا دخلت على ما دام تنفي فيها معنى المصدر المستمر في الزمن أي: تنفي دلالتها.

3. **لا يتقدم خبرها عليها ولا يفصل بين (ما) و(دام):** وهذا موضع اتفاق على الامتناع عند النحويين، وعلته واضحة – وهي أن (ما) المصدرية من قبيل الموصولات، ولا تتقدم الصلة على الموصول[1]. يقول المالقي (ت702هـ): ((واعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من صلة هذه المصدرية – ظرفية كانت أو غير ظرفية – عليها، ولا يفصل بينها وبينها[2]بأجنبي، ولا يفصل بين أبعاضها بأجنبي؛ لأنها معها كالكلمة الواحدة لا يقدّم بعض حروفها على بعض، ولا يفصل بما ليس منها))[3]، وفي هذا القول إشارة واضحة إلى جمودها. وأجاز جمهور النحويين توسط الخبر بينها وبين اسمها[4]، ومنه قول الشاعر[5]:

لا طيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغّصَةً لذّاتُهُ بادِّكارِ المَوْتِ والهَرَمِ

وقد منع ابن مُعْطِ توسط خبر ما دامَ بينها وبين اسمها،والصواب جوازه؛لأن الاستعمال جاء به[6]. وأجاز بعض النحويين توسط الخبر بين(ما) و(دام)،نحو:ما أصحبك ما قائماً دام زيدٌ[7]، وهو ضعيف من وجهين: أحدهما عدم ورود السماع به، والآخر هو أن التركيب لزم نظماً لو تغير بتقديم أو تأخير أزيل المعنى الذي وضع له.

(1) ينظر : التوطئة ، أبو علي الشلوبيني، ت: يوسف المطوّع : 214 ، والمقرب : 104 .

(2) أي : بين ما ودام .

(3) رصف المباني : 315 .

(4) ينظر : أوضح المسالك : 170/1 ، وشرح ابن عقيل : 274/1 .

(5) البيت مجهول القائل ، وورد في أوضح المسالك : 170/1 ، وشرح الأشموني : 290/1 .

(6) ينظر : أوضح المسالك : 170/1 .

(7) ينظر : شرح ابن عقيل : 275/1 .

4. **لا يدخلها معنى الإنشاء :** فـ(ما دامَ) في التركيب تتنافى مع مظهر الإنشـاء؛ لأن أولها (ما) الظرفية، والظرف والمصـدر غـير النائـب عـن فعـل الأمـر لا يوصـفان بالإنشاء[1].وذكر أبو علي الفارسي مذهب الخليل وسيبويه في هـذه المسـألة وهـو منع الاستفهام والجزاء بـ(ما دام)، وذلك بسبب من تركيبها[2].

ويتضح مما تقدّم أن تركيب البنية وجمودها أثّر في استعمالها، وفي حركـة جملتهـا فكان أن قُيِّد استعمالها بالأحكام السابقة الذكر.

(1) ينظر : الأساليب الإنشائية : 41 .

(2) ينظر : البغداديات : 272 .

(ما دامَ) في الاستعمال القرآني

وردت الفعل الجامد (ما دامَ) في القرآن الكريم (سبع مرات)، وذلك على ضربين من الاستعمال:

الضرب الأول : فعل ناقص له اسم وخبر، وصورته التركيبية: **ما دامَ + اسمها + خبرها**

وقد وردت في القرآن الكريم (خمس مرات)، وذلك في: آل عمران (75)، والمائدة : (5، 24، 96)، ومريم: (31)، وأمثلته قوله تعالى :﴿ **وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا** ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ **وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ** ﴾[2].

وهذه الصورة التركيبية هي التركيب الأصل في استعمال النواسخ العربية، وهي جملة بسيطة عناصرها التركيبية محدّدة باسم مفرد، وخبر مفرد أو شبه جملة، إلاّ أنه جيء باسمها ضمير رفع متحرك في هذه الصورة بشكل مطّرد، والسبب فيما يراه النحويون أن هذه الضمائر تدلّ على المراد بنفسها[3].

وبهذا يتحقق في هذا التركيب الإفهام عن القصد بصورة جلية، فضلاً عن أن جمود بنية الفعل أثر كثيراً في التزام جملته هذه الصورة التركيبية وعدم التوسع في عناصر التركيب.

(1) المائدة : 96 .

(2) آل عمران : 75 .

(3) ينظر : شرح التسهيل : 127/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 312/2 ، 313 .

و(ما) في (ما دامَ) منصوب على الظرفية، وتقدّر بالمصدر دوام، وما قبلها ظرف محذوف، وبهذا يكون التقدير في الآيات السابقة الذكر: مدة دوام إحرامكم، ومدة دوام قيامك[1].

أما دلالة التركيب فهي اتصال الصفة بالموصوف في الحال، أي أن الحدث الذي يسبق ما دام يرتبط باستمراره ببقاء ما بعدها، فهو استمرار مقيّد[2].

وفي دُمْتُ قراءة ((قرأ دُمْتُ – بضم الدال – عاصم وجماعة، وقرأ دِمْتُ – بكسر الدال – أهل المدينة وابن كثير وأبو عمرو))[3]. فمن ضم الدال جاء بها على القياس قُمْتُ[4]. ومن كسر الدال جاء بها على نموذج من البقايا اللغوية القديمة مثل مِتُّ، وهي لغة أهل الحجاز[5]. ونسبها بعضهم إلى أزد السُّراة[6].

ومهما يكن من الأمر فحركة الدال في (دمت) حركة صرفية في بنية الكلمة لا تؤثر في استعمالها ودلالتها.

الضرب الثاني : فعل تام استغنى بمرفوعه[7]، وصورته التركيبية : **ما دام + الفاعل**

وقد وردت في القرآن (مرتين)، مرة في وصف أهل النار في قوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[8]،

(1) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 244/1 ، ومغني اللبيب : 400 ، والبرهان : 433/4 .

(2) ينظر : النواسخ الفعلية والحرفية : 115 .

(3) البحر المحيط : 187/6 .

(4) ينظر : بغية الآمال في معرفة مستقبل الأفعال ، أبو جعفر اللبلي ، تح : جعفر ماجد : 53 .

(5) ينظر : اللهجات العربية الغربية القديمة ، كيم رابين : 362 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس :345/1 ، ومجمع البيان : 462/3 .

(7) ينظر : أوضح المسالك : 178/1 .

(8) هود : 107 .

والأخرى في وصف أهل الجنة في قوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾[1].

فـ(ما) في ما دام ظرف، والظرف بحاجة إلى ما يقع فيه ((إذ الظرف لا يكون أحد جزئي الجملة، ومن ثم لم يكن بد من كلام يشفع به حتى تستقيم ظرفيته))[2]، ولهذا قدّروا ظرفاً محذوفاً هو(مقدار) أو (وقت) أو (مدّة)، وقد حذف هذا الظرف للإيجاز والاختصار؛ لأن المعنى دال عليه، وهو مفهوم من سياق الكلام، فيكون التقدير في الآيتين الكريمتين: ((مقدار ما كانت السموات والأرض))[3]، أو ((وقت دوام السموات والأرض))[4]، أو ((مدة دوام السموات والأرض))[5].

والفرق بين التمام والنقص عند القدماء هو الافتقار أو الاستغناء[6]، وذكر بعضهم معنى التمام في ما دام، وهو البقاء والسكون[7]، ويرى المحدثون أن نقصها متأتٍ من تجردها من الحدث، وخلوصها لمعنى الزمن[8]. وأغلب الظن أن الفرق بين النقص والتمام في (ما دام) هو تركيبي ودلالي.

ويلحظ في هذا الاستعمال اتصال ما قبلها بما بعدها مدة استغراق الحدث أي: الخلود، فهو متصل ببقاء السموات والأرض، ولهذا سبق (ما دام) جملة اسمية للدلالة على ثبوت هذا الاتصال، فاجتمع سياقان: لفظي، ومعنوي، لغرض تحقيق دلالة

(1) هود : 108 .

(2) الإيضاح في شرح المفصل : 86/2 .

(3) معاني القرآن ، الفراء : 28/2 .

(4) مشكل إعراب القرآن : 373/1 .

(5) البرهان : 433/4 .

(6) ينظر : الكتاب : 23/1 ، 45 ، وشرح الوافية : 363 ، 364 ، وأوضح المسالك : 178/1 .

(7) ينظر : ارتشاف الضرب : 72/2 ، وأوضح المسالك : 178/1 ، وجملة النسخ : 30 .

(8) ينظر : ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 128 .

التأييد، ونفي الانقطاع، فيقول المعنى كقول العرب: ما لاحَ كوكبٌ، وما ناح الحمـامُ، وما أقام ثبيرٌ، مما يقصد به الدوام[1]، فضلاً عن أن التركيب دال على ثبوت الفاعل.

أما الاستثناء في الآيتين فلا يلغي دلالـة التركيـب ؛ لأن (إلاّ) هنـا علـى قـول الفرّاء بمعنى (سوى)[2] ، أو إنه اسـتثناء لـيس مـن الأول علـى قـول مكـي بـن أبـي طالب[3]. وبهذا يكون الخلود متصلاً بدوام السموات والأرض في الآيتين.

(1) ينظر : الكشاف : 294/2 ، ومعترك الأقران : 321/2 .

(2) معاني القرآن ، الفراء : 28/2 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 373/1 .

الفصل الثاني

الأفعال الجامد في بابي الرجاء والشروع

يضم هذا الفصل فعلين جامدين هما: (عسى)، وهو من أفعال الرجاء، و(طَفِقَ)، وهو من أفعال الشروع. والمسوغ لجمعهما في فصل واحد على الرغم من اختلاف دلالة بعضهما عن بعض، هو أن النحويين القدماء جمعوا أفعال الرجاء والشروع في باب واحد وأطلقوا عليه (أفعال المقاربة). وثمة سبب آخر يدعو إلى جمعهما فضلاً عن جمودهما، هو ما يراه بعض الباحثين المحدثين من دلالة هذه الأفعال على ((صفات الأحداث))[1]. وهذه التسمية ترجمة لكلمة (Aspect) التي ذكرها فندريس عندما رأى أن اللغات الجزرية تُعنى بصفات الأحداث من تمنٍّ ورجاءٍ وشروعٍ أكثر من عنايتها بالأزمنة المختلفة للفعل[2].

والمقاربة حدث، وهذه الأفعال تفيد معنى القرب في الخبر[3]. ((إلاّ أننا إذا تحرينا الدقة وجدنا أن هذا الحدث وهو المقاربة، ما هو إلاّ صفة لحدث آخر مستنبط من نسبة اسمها إلى خبرها))[4].

ويلحظ في هذا الباب أيضاً اختلاف دلالة الرجاء عن الشروع، يقول الدكتور مهدي المخزومي: ((فبينما تدل أفعال الشروع على أن الفاعل قد بدأ بإيقاع الفعل، إذ تدل أفعال الرجاء على أن الفعل لم يحدث، ولم يبدأ بالرغم من توقعه، وتدل أفعال المقاربة على إمكان قرب الفعل من الحدوث، ولكنه لما يحدث بعد))[5]. ويفهم من قول المخزومي هذا أن هذه الأفعال لا تشترك في الدلالة على المقاربة.

ويعنينا من هذه الأفعال الفعلان الجامدان (عسى وطَفِقَ) اللذان استعملهما القرآن الكريم، وهما الفعلان الوحيدان الدالان على هذه المعاني أي: دلالة عسى

(1) النواسخ الفعلية والحرفية : 91 .
(2) ينظر : اللغة : 135 ، 136 ، والنواسخ الفعلية والحرفية : 91 .
(3) ينظر : شرح المفصل : 115/7 .
(4) النواسخ الفعلية والحرفية : 91 .
(5) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 185-186 .

على الرجاء، ودلالة طَفِقَ على الشروع، وفي الاستعمال القرآني خاصة. يقول الدكتور مهدي المخزومي في (عسى): ((ويكاد هذا الفعل يكون الوحيد الذي يدل على الرجاء في هذا الباب))[1].

ويرى الدكتور أحمد سليمان ياقوت أن (طَفِقَ) هو الفعل الوحيد المستعمل في القرآن الكريم للشروع في هذا الباب[2]، وقد جمد هذان الفعلان على صيغة الماضي، ولم يتصرفا، وارتبطا بتراكيب معينة؛ لأداء المعاني التي جمدا لأجلها.

(1) المصدر نفسه : 186 .

(2) ينظر : الأفعال غير المتصرفة : 70 .

المبحث الاول

(عسى)

ـ بنيته ومعناه :

فرق اللغويون القدماء بين لفظين هما: (عسا) بالألف القائمة، و(عسى) بالألف المشبهة بالياء، وذكروا الاختلاف بين دلالة اللفظين؛ إذ هما مختلفان بالشكل والمعنى. فـ(عسا) فعل متصرّف، له الكثير من الاشتقاقات والمعاني، ويدلّ على الكِبَر، والصلابة، والقوّة، نحو: عَسا الشيخُ يَعْسُو عَسْواً وعُسِّياً، وعَسا، وعَسِيَ، عَسىً كَبِرَ، والنباتُ عَساءً، وعُسُواً غَلُظَ ويَبِسَ، وعَسَتْ يَدُهُ غَلُظَتْ من عمل، والعساءُ مصدر عسا العود يَعسُو عَساءً، وعَسا الليل اشتدّت ظُلْمتُهُ[1]. ومنه قول عَديّ بن الرقاع العاملي[2]:

لولا الحياءُ وأَنَّ رأسِيَ قَدْ عَسا   فيهِ المشيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القاسِمِ

((فعسا هنا بمعنى اشتدَّ وليست عسى الجامدة))[3]. ((وقد حكى اللحياني في نوادره عن الكسائيّ، قال: سمعت العرب تقول: أعسِ أنْ يَفعَلَ، وبالعَسيِّ أن يَفْعَلَ، ولا يفعل هذا بعسى التي معناها الطمع والإشفاق))[4]؛ لأنها لا تتصرف بإجماع

(1) ينظر : العين : 200/2(عسو)، والأفعال، ابن القطاع: 401/2، ولسان العرب: 54/15 (عسا)، والقاموس المحيط : 364/4 (عسا).

(2) البيت أخلَّ به الديوان بتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن ، وورد في الأغاني :311/9 ، ومغني اللبيب: 229.

(3) مغني اللبيب : 229 .

(4) بغية الآمال : 30 .

اللغويين والنحويين[1]، إذ ((لا مضارع ولا مصدر ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول له))[2]، وهو من أفعال الرجاء الثلاثة في العربية (عَسى وحَرى واخْلَوْلَقَ)[3]، إلاّ أنّ عسى أكثر استعمالاً من الفعلين الآخرين، وهو الفعل الوحيد المستعمل في القرآن الكريم من هذه الأفعال للدلالة على الرجاء.

أما معناه فهو الطمع والإشفاق[4]، أي: ((طمعٌ فيما يستقبل، وإشفاقٌ أن لا يكون))[5]. ولما كان الطمع لا يكون إلاّ في المستقبل، وعسى بصيغة الماضي، لذا استعملت في تركيب معين مع أن والفعل المضارع لتحقيق هذه الدلالة المستقبلية.

ويرى بعض المحدثين أن اللفظين (عسا) أو (عسى)، مختزلان من لفظ أكبر، يقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت: ((فأن تكون هذه الكلمة (عسا) أو (عسى)، اختصاراً لكلمة أكبر كانت تستعمل لتلك المعاني جميعاً منها الرجاء، ثم اختصرت، أو اختزلت على مرّ العصور حتى أصبحت على صورتها، يؤيد ذلك نتيجة بحث اللغويين في تطور البنية للكلمات نحو الاختصار والاختزال لا نحو التكثير والتضخم))[6]. وفي هذا الرأي نظرٌ من وجهين، أحدهما: أنه لم يحدد البنية الجامدة من اللفظين، بل خلط بينهما، والثاني أن الاختزال لا يتفق مع طبيعة اللغات الجزرية في الاشتقاق؛ إذ إن الاختزال من خصائص اللغات الهندية الأوربية. أما اللغات

(1) ينظر : العين : 201/2 (عسو)، والصحاح : 2425/6 (عسا) ، والمخصص : 59/14 ، وشرح المفصل : 116/7، وشرح جمل الزجاجي : 177/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 302/2 .

(2) المخصص : 59/14 .

(3) شرح ابن عقيل : 323/1 ، وينظر : شرح الأشموني : 491/1 .

(4) ينظر : الكتاب : 233/4 ، والصحاح : 2425/6 (عسا) ، وشرح الرضي على الكافية : 302/2 .

(5) شرح المفصل : 115/7 .

(6) الأفعال غير المتصرفة : 76 .

الجزرية فأكثر كلماتها تتكون من مادة ثلاثية، ولأجل ذلك وضعوا الميزان الصرفي على ثلاثة أحرف[1].

ـ الخلاف في فعلية عسى وحرفيتها :

للنحويين القدماء في (عسى) ثلاثة أقوال: الأول: إنه فعل، وهو مذهب جمهور النحويين البصريين، وإليه ذهب النحويون المتأخرون[2]. واستدلوا على فعليتها باتصال ضمائر الرفع بها نحو: عَسَيتُ، وعَسَيتَ، وعَسَيتِ، وعَسَيتُما، وعَسَيتُم، وعَسَينَ، وعَسَيتُنَّ[3].

والقول الثاني: إنها حرف بمنزلة لَعَلَّ إذا اتصل بها ضمير نصب، وإنها فعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه[4]، ومثاله قول رؤبة بن العجاج[5]:

تقولُ بنتي قد أنى أناكا ... يا أَبتا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

وقول عمران بن حطّان الخارجي[6]:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما ... تُنازِعُني لَعلّي أو عَساني

(1) ينظر : علم اللغة العربية : 142 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 116/7 ، ولسان العرب : 54/15 (عسا) ، والبحر المحيط : 134/2 ، ومغني اللبيب : 201 ، وشرح ابن عقيل : 321/1 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 116/7 ، وشرح ابن عقيل : 322/1 .

(4) ينظر : الكتاب : 389/1 .

(5) ديوانه : 181 .

(6) شعر الخوارج : 158 ، وينظر : الكتاب : 375/2 ، والمقتضب : 72/3 ، وخزانة الأدب : 349/5 .

وقد اختلف النحويون في موضع هذا الضمير المتصل، فمذهب سيبويه أنه في موضع نصب والخبر محذوف وعسا هنا بمنزلة لَعَلَّ[1]. ومذهب أبي الحسن الأخفش أن هذه الضمائر استعيرت هنا للرفع كما استعير لفظ الجر في لولاي ولولاك[2]. أما المبرد فالضمير عنده في موضع نصب خبر عسى، واسمها مضمر فيها مرفوع، وقد جعله من الشاذ الذي جاء فيه الخبر اسماً غير فعل[3].

والقول الثالث: إنها حرف في جميع الأحوال،وهو قول الزجاج(ت311هـ)[4]، الزجاج(ت311هـ)[4]، ونقله بعضهم عن ابن السراج، وحكاه أبو عمرو الزاهد (ت345هـ) عن ثعلب[5].

واستدل القائلون بحرفيتها بعدم تصرفها، ومشابهتها لعلَّ، ولما كانت لعلَّ حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى مثلها حرفاً لقوة الشبه بينهما[6].

أما المحدثون فعلى ثلاثة أقوال أيضاً، الأول: إنها فعل جامد متخلف فقد فعليته، وصار في الاستعمال لا يدلّ إلاّ على معنى الرجاء[7]. والثاني: إنّها أداة محوَّلة[8]. والثالث: إنها أداة أصلية[9].

---

(1) ينظر : الكتاب : 375/2 .

(2) ينظر : الإنصاف : 687/2، 688، وشرح المفصل: 123/7، وشرح جمل الزجاجي: 180/2، وشرح الأشموني: 525/1.

(3) ينظر : المقتضب : 72/3 ، والجنى الداني : 467 .

(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 302/2 .

(5) ينظر : رصف المباني : 118 ، والجنى الداني : 434 ، وارتشاف الضرب : 118/2 ، وشرح ابن عقيل : 322/1 .

(6) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 302/2 ، وخزانة الأدب : 363/5 .

(7) ينظر : إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى: 28، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: 194، والنواسخ الفعلية: 99 .

(8) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 123 .

(9) ينظر : أقسام الكلام العربي : 265 .

ويبدو أن الأرجح فعلية (عسى)، وإن أشبهت لعلّ في بعض استعمالاتها؛ لأن هذا الشبه هو الذي أوجب جمودها ((وكم من الأفعال يدل على معنى يدل عليه حرف، وهو مع ذلك جامد، ولم يخرجه ذلك عن فعليته، أليست حاشا وخلا وعدا دالة على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها، فلم يكن ذلك موجباً لحرفيتها ؟))(1). وبهذا يكون القول بفعلية (عسى) أدعى إلى النظر من حرفيتها؛ لأن الحرفية طارئة عليها حملاً على لعلَّ.

ـ جموده :

يرجع جمود (عسى) إلى أمور ذكرها النحويون، أُوجزها على النحو الآتي:

إنها بلفظ الماضي وتدل على المستقبل. يقول ابن يعيش: ((إنهم أجروها مجرى ليس؛ إذ كان لفظها لفظ الماضي، ومعناها المستقبل؛ لأن الراجي؛ إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي ... فمنعت من التصرف كما منعت ليس))(2).

إنها ترجّ فشابهت لعلَّ في المعنى(3)، ولما أشبهت لعلَّ دخلها معنى الإنشاء(4) وأجريت مجراها في عدم التصرف؛ لأن ((الإنشاءات في الأغلب معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها))(5).

((إنها لّما دلّت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنى غيرها إذ الأفعال تدلّ على معنى في نفسها لا في غيرها، فجمدت لذلك جمود الحروف))(6).

(1) هداية السالك على أوضح المسالك ، الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : 216/3 .
(2) شرح المفصل : 116/7 .
(3) ينظر : الخصائص : 312/1 ، والمرتجل : 129 ، وشرح المفصل : 116/7 .
(4) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 90/2 .
(5) شرح الرضي على الكافية : 302/2 ، وينظر : الفوائد الضيائية : 299/2 .
(6) شرح المفصل : 116/7 .

ـ عمله :

إنّ (عسى) على وفق التقسيم النحوي من أفعال المقاربة التي عدها النحويون من أخوات كان الناقصة؛ لذا حملوها على كان في العمل. يقول ابن يعيش: ((معنى قولهم أفعال المقاربة، أي: تفيد وقوع الفعل الكائن في أخبارها، لهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر. ألا ترى أن كان وأخواتها، إنما دخلت لإفادة معنى الزمن في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت، لإفادة معنى القرب في الخبر، فمن ذلك عسى، وهو فعل غير متصرف ومعناه المقاربة))[1]. والمفهوم من كلام ابن يعيش أن هناك مسوغين حملا النحويين على إلحاق (عسى) بأفعال الكينونة أعني (كان وأخواتها)، وهما:

الأول: العمل، فكلاهما يحتاج إلى مرفوع ومنصوب، ويدخلان على جملة اسمية.

الثاني: الدلالة وهو إفادة المعنى في الخبر.

وتواجهنا في هذا الرأي مشكلة النظام التركيبي الخاص بـ(عسى)، فقد استعملت (عسى) في العربية استعمالين[2]، أحدهما: ناقص بمنزلة قارب، له مرفوع ومنصوب، ومنصوبه لا يكون إلاّ فعلاً مضارعاً مسبوقاً بـ(أن) الناصبة للفعل، وذلك نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ. والآخر: فعل تامٌ بمنزلة قَرُبَ، مكتفٍ بمرفوعه، ومرفوعه (أن والفعل والمضارع)، وذلك نحو: عسى أن يقومَ زيدٌ. ((ووقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر))[3].

(1) المصدر نفسه : 115/7 .

(2) ينظر : الجمل في النحو : 200 ، وشرح المفصل : 116/7 ، وشرح جمل الزجاجي : 177/2 .

(3) شرح المفصل : 118/7 .

وفي الاستعمال الثاني يصعب القول بأن (عسى) تعمل عمل (كان) لمخالفتها الأصول النحوية، ولهذا ذهب بعض النحويين من القدماء والمحدثين من استبعاد عسى من المقاربة، فأبو حيان الأندلسي يذكر أن خطاب القرطبي (ت450هـ) يقول: ((إن عسى بعيدة من المقاربة، ومعناها الترجي للفعل واستدناء وقوعه))[1]، ويقول الرضي: ((لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً))[2]، وقد استبعدها من النواسخ أيضاً، وحجته أن الشأن لا يضمر فيها[3]. وإلى هذا ذهب من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي مستدلاً على ذلك بأن (كان) دالة على الوجود المستمر، و(عسى) لا تدل على هذا الوجود، إنما تدل على توقع حدوث الفعل ولكنه لم يقع، أو لمّا يقع بعد[4].

وقد ذكر النحويون جملة من الشواهد أُجريت فيها (عسى) مجرى كان في العمل، وذلك نحو قول الزَّباء: ((عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً))[5]. قال سيبويه: ((هذا مثل أجروا فيه عسى مجرى كان))[6]. وإلى هذا الرأي ذهب أبو علي الفارسي أيضاً[7]. وعلى قوليهما يكون التقدير في المثل: ((كان الغُويرُ أبؤساً))، فجعلا (أبؤساً) خبراً لعسى ضرورة ومراجعة للأصول المتروكة. أما الكوفيون والمبرد من البصريين فيرون

(1) ارتشاف الضرب : 19/2 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 302/2 .

(3) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(4) في النحو العربي ، نقد وتزجيه : 186 .

(5) مجمع الأمثال، الميداني ، تح : نعيم زرزور : 1/2 ، وينظر : جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش : 50/2 ، وهذا المثل قالته الزَّباء ملكة الجزيرة لقومها بعد رجوع قصير من العراق، والغُوَيْر : تصغير الغار ، والأبؤس : جمع بؤس ، ومعناه : عسى الشر يأتيكم من جهة الغار .

(6) الكتاب : 158/3 .

(7) ينظر : المقتصد : 357/1 .

التقدير فيه: أن يكون أبؤساً[1]. يقول ثعلب: ((عسى أن يكون، مثل كان عبد الله قائماً،وهو شاذ، عسى زيدٌ قائماً شاذ))[2]. ويقول ابن هشام بعد حكاية هذه الأقوال:((وأحسن من ذلك كله أن يُقدَّر (يبأسُ أبؤساً) فيكون مفعولاً مطلقاً))[3]، ويرى ابن جني أن هذا الباب قوي في القياس شاذ في الاستعمال[4]. ويقول ابن عصفور: ((ولا تقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال، وإن كان هذا هو الأصل إلاّ في نادر الكلام .. أو في ضرورة))[5]، والضرورة مذهب البصريين، يقول أبو حيان: ((ولا يحفظ البصريون رفع الاسمين بعد عسى، ولا التصريح بالخبر منصوباً إلاّ في ضرورة، أو فيما جاء في المثل))[6]. وجعلوا من الضرورة قول رؤبة بن العجاج[7]:

أَكْثَرتَ في اللومِ مُلِحّاً دائماً   لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائماً

والشاهد في قوله: ((صائماً)) فإنه اسم مفرد جيء به خبراً لعسى، وأقوالهم فيه كأقوالهم في المثل السابق.

ونقل عن ثعلب إسناد (عسى) إلى ضمير الشأن نحو: عسى زيدٌ قائمٌ[8]. وخرّجه ابن هشام على أن ضمير الشأن اسمها، والجملة الاسمية خبرها وعسى هنا ناقصة[9]. ولم يورد النحويون شاهداً من كلام العرب على ذلك، ولم يرد هذا الاستعمال في القرآن الكريم البتة. والقياس في عسى أن يستعمل بعدها المضارع

(1) ينظر : المقتضب : 69/3 وما بعدها ، ومغني اللبيب : 203 .

(2) مجالس ثعلب : 307/1 .

(3) مغني اللبيب : 203 .

(4) ينظر : الخصائص : 97/1 ، 98 .

(5) المقرب : 109 .

(6) ارتشاف الضرب : 122/2 .

(7) ديوانه : 185 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 121/2 ، ومغني اللبيب : 204 .

(9) ينظر : مغني اللبيب : 204 .

المسبوق بـ(أن) ، قال ثعلب: ((قال الفرّاء : عسى لا يقاس ولا يستحسنها ولا يجيزها إلاّ مع أن))[1]. والسبب في ذلك لدى النحويين هو أن معنى عسى طمعٌ وإشفاقٌ، وهذه معانٍ لا تكون إلاّ فيما يستقبل من الزمان فجيء بـ(أن) لتحقيق هذه الدلالة[2]. الدلالة[2]. ولو جيء بالمصدر الصريح لم تتضح الدلالة على الاستقبال؛ لأن زمن المصدر الصريح مبهم غير معين، فلا يدل على زمن مخصوص[3]. ومن ثمّ فالفعل المضارع المجرد من (أن) يحتمل الحال والاستقبال وأن تخلصه للاستقبال[4]. لذا كانت ((أن لازمة للخبر في أشهر اللغات، ومن العرب من يحذف أن))[5]. يقول سيبويه: ((إنّ من العرب من يقول: عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب))[6]. ((وهو قليل وبابه الشعر))[7]. نحو قول هُدْبَة بن الخَشْرَم[8]:

عَسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه ... يكُونُ وراءهُ فَرجٌ قَريبُ

وقول الشاعر [9] :

عَسى اللهُ يُغنِي عن بلادِ ابنِ قادرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

(1) مجالس ثعلب : 209/1 .

(2) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 352/2 ، وشرح المفصل : 118/7 ، والفوائد الضيائية : 299/2 .

(3) ينظر : أخبار الزجاجي : 129 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 357/1 ، والمرتجل : 129 .

(4) ينظر : شرح المفصل : 118/7 .

(5) مشكل إعراب القرآن : 674/2 .

(6) الكتاب : 158/3 .

(7) المقرب : 107 .

(8) من شواهد سيبويه في الكتاب: 159/3، وورد في أخبار الزجاجي: 130، وأمالي القالي: 72/1، وتحصيل عين الذهب : 437.

(9) غير منسوب إلى قائل ، ورد في : الكتاب : 159/3 ، وتحصيل عين الذهب: 437 ، وشرح المفصل : 117/7 .

ومنه ما اقترن خبره بالسين نحو قول الشاعر[1] :

عَسى طَيِّءٌ مِن طَيِّءٍ بَعْدَ هذِهِ   سَتُطْفِئُ غُلاّتِ الكُلى والجَوانِحِ

فوضع السين موضع أن للدلالة على الاستقبال[2].

يتضح مما تقدّم ذكره من عرض للجهد النحوي في توضيح عمل (عسى) أن خصوصية تركيبية معينة، فرضت قاعدة معينة في تركيب هذا الفعل؛ لتأدية غايات بعينها، فكان أن ارتبطت عسى بأنماط تركيبية لا تخرج عنها إلاّ شذوذاً[3]. وأما محاولات تأويلها عند النحويين ((يجعل من ذلك ضرباً من التحكّم والافتعال والقسر غير المسوّغ، فضلاً عن أن هذه التأويلات تفضي إلى خسران المدى الدلالي الذي نقلت هذه الأفعال، وجمدت من أجله))[4].

ـ الخلاف النحوي في إعراب (أن والفعل المضارع):

إن تقدير النحويين لـ(أن والفعل المضارع) بالمصدر المؤول أوقعهم في إشكال إعرابي، وذلك في التركيب الذي تكون فيه (عسى) ناقصة مفتقرة إلى خبر منصوب خاصةً، فكان أن ذهبوا بأربعة أوجه إعرابية لا تخلو من تكلّف واضح، وكلها مسوّغات لتوجيه موضع هذا المصدر، وهي على النحو الآتي:

---

(1) غير منسوب إلى قائل ، ورد في : المقتضد : 357/1 ، وشرح المفصل : 118/7 ، وارتشاف الضرب : 121/2.

(2) ينظر : شرح المفصل : 116/7 .

(3) ينظر : مجالس ثعلب : 307/1 ، والمقتضد : 357/1 .

(4) جملة النسخ : 40 .

إن المصدر في موضع نصب على الخبرية، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه الذات، وهذا يخالف قاعدة نحوية لديهم تمنع الإخبار عن الذات بالمصدر[1]. فذهبوا في تسويغه إلى تقديرات وتأويلات كثيرة، منها تقدير مضاف، ومنها اعتبار (أن) زائدة، وغيرها[2].

وقيل إن المصدر منصوب على المفعولية، ونسب هذا الرأي إلى المبرّد، وحجته أنه لا يخبر بالمصدر عن الذات[3]. ((وأجيب بأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة))[4]. وفي المقتضب يرى أن عسى تعمل عمل كان وأنه يريد بالمفعول الخبر[5].

وقيل إن المصدر شبيه بالمفعول به، وعسى هنا تامة[6].

وقيل إن المصدر بدل اشتمال، وهو رأي الكوفيين وابن مالك[7]، وأيَّده الرضي الرضي من القدماء[8]. وعبد السلام محمد هارون من المحدثين[9]. وفيه نظر من وجهين: ((أحدهما: إنه إبدال قبل تمام الكلام، والآخر: إنه لازم، والبدل لا يكون لازماً))[10].

(1) ينظر : مغني اللبيب : 201 .
(2) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(3) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 178/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 302/2 .
(4) الجنى الداني : 436 .
(5) ينظر : المقتضب : 415/4 .
(6) ينظر : الفوائد الضيائية : 300/2 .
(7) ينظر : الجنى الداني : 436 ، 437 ، ومغني اللبيب : 202 ، والبرهان : 161/4 .
(8) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 303/2 .
(9) ينظر : الأساليب الإنشائية : 49 .
(10) الجنى الداني : 436 ، وينظر : مغني اللبيب : 202 .

وقد أنكر بعض الدارسين المحدثين هذه الأوجه الإعرابية، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: ((.. أما نحن فلا نحس فيه شيئاً مما يمكن أن يسمى مفعولاً أو شبيهاً بالمفعول أو بدلاً..))(1). أما الدكتور فاضل السامرائي فيرى أن سبب هذا الإشكال هو تقدير النحويين لـ(أن) بالمصدرية، يقول: ((ليس ثمة ضرورة بالقول بأن (أن) الناصبة للفعل مصدرية دائماً، فقد تكون مصدرية،وقد تكون غير مصدرية، وعندنا في العربية نظائر لذلك، فقد يختلف معنى الحرف الواحد، فيكون مرة لشيء، ومرة لغيره، نحو (ما) المصدرية، فقد تكون مرة مصدرية ظرفية، وقد تكون مرة غير ظرفية))(2). ونظير ذلك نجده في (لعلَّ) أيضاً، كما في الحديث الشريف: ((لَعَلَّ أحَدَكُم أن يكونَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ مِنَ الآخر))(3). يقول ابن عصفور: ((ألا ترى أن التقدير في الحديث: لَعَلَّ أحَدَكُم كانَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ ؟))(4)، فلم يقدّر (أن) وما بعدها بالمصدر. وثمة دليل آخر يدلّ على أنها ليست مصدرية، وهو اقتران الفعل المضارع بعد عسى بالسين، وقد مرّ ذكر الشاهد على ذلك، والسين مع الفعل المضارع مثل (أن) في الدلالة على الاستقبال، ولكنها لا تُقدَّر مع الفعل المضارع بالمصدر.

(1) الفعل زمانه وأبنيته : 63 .
(2) معاني النحو : 292/1 .
(3) النهاية : 421/4 .
(4) شرح جمل الزجاجي : 179/2 .

ـ الأحكام والظواهر اللغوية الخاصة بتركيب (عسى) :

هناك جملة من الخصائص النحوية والظواهر اللغوية في (عسى) عند استعمالها في التركيب اللغوي أُوجزها بما يأتي:

1. التَّجريد والتصريف :

لـ(عسى) في العربية تركيبان: أحدهما: تكون فيه (عسى) غير متصرفة، وتلزم حالة واحدة مع الجنس والعدد. والآخر: تكون فيه (عسى) متصرفة مع الجنس والعدد مع المسند إليه.

والتجريد لغة الحجاز، والتصريف لغة تميم[1]. وذكر الزمخشري خلاف ذلك[2]. أما سيبويه فنسبها إلى عامة العرب ولم يعين هذه اللهجات، قال: ((وتقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا ..، وكل ذلك تكلم به عامة العرب، وكينونة عسى للواحد وللجمع والمؤنث تدلك على ذلك. ومن العرب من يقول: عَسى، وعسيا، وعَسوا، وعَسَتْ، وعَسَتا، وعَسَيْنَ))[3].

وقد أشار دارسو اللهجات من المحدثين إلى أن عسى تلزم صورة واحدة في الاستعمال عند أهل الحجاز، وتتصرف مع الضمائر في لهجة تميم، قال الدكتور غالب المطلبي:((إذ إن عسى عند التميميين ما زالت تصرف تصريف أخواتها،على حين عند أهل الحجاز على حالٍ واحدةٍ))[4]. وذكر الأستاذ كيم رابين أن ((عسى غير المتصرفة هي نظير دقيق للفظ (ي ا ا خ ـو ــو ل) العبري المشني، ويستعمل بمعنى ربما، وبمعنى

(1) ينظر : شرح الأشموني : 525/1 ، ولهجة تميم : 235 .

(2) ينظر : الكشاف : 536/3 .

(3) الكتاب : 158/3 ، وينظر : الأصول في النحو : 207/1 .

(4) لهجة تميم : 235 .

يقدر على.. ولا بد أن يكون استعمال الصيغة غير المتصرفة قد نشأ في مكان ما بالجزيرة العربية، وبما في مكان كان على اتصال بالعبرية المتأخرة، ثم انتشر، ولكنه لم يطغ على استعمال نفس الفعل متصرفاً ، أما أن يكون المركز الذي انتشر منه هذا الاستعمال هو الحجاز فأمر لا أستطيع إثباته))[1].

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن هذا التجريد من الضمائر في (عسى) من علامات تطور البنية واتجاهها إلى التخلّص من هذه العلامات[2]. ويضعفه أن اللغتين تكلم بهما عامة العرب، والعرب كما يقول سيبويه يستغنون عن الشيء بالشيء، فاستغنوا بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا، وبِلَوْ أن ذاهبٌ عن لو ذهابه[3].

وهاتان الصيغتان ((المتصرّفة والمجرّدة)) استعملها القرآن الكريم، فقد استعمل الصيغة المتصرفة (مرتين)[4]، واستعمل الصيغة غير المتصرفة في سائر المواضع الأخرى[5].

2. النقصان والتمام :

يقدر النحويون نقصان (عسى) وتمامها على تقدير تحملها الضمير، ويلخص أقوالهم في هذه الظاهرة النحوية ابن هشام بقوله: ((تحتمل عسى النقصان على تقدير تحملها الضمير، والتمام على تقدير خلوها منه، وإذا قلت: عسى أن يقوم زيدٌ،

(1) اللهجات العربية الغربية القديمة : 329 .

(2) ينظر : الأفعال غير المتصرفة : 79 .

(3) ينظر : الكتاب : 158/3 .

(4) ورد ذلك في (البقرة : 216)، و(محمد : 22)، وينظر أقوال العلماء في : الصاحبي في فقه اللغة : 157 ، والبرهان : 314/4 ، 315 ، ومعترك الأقران : 625/2 .

(5) ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ، محمد فؤاد عبد الباقي : 461 ، 462 (عسى) .

احتمل الوجهين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى، اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيداً، فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال الثاني))(1). وتتضح هذه الظاهرة من خلال أمرين يتعلقان بتركيب جملة (عسى)، وهما(2):

أ. إذا تقدّم عسى اسم ظاهر، ولم يكن بعد الفعل المضارع الواقع بعدها اسم ظاهر، أو ضمير بارز، وذلك نحو: زيدٌ عسى أن يقوم، فيجوّزون في ذلك وجهين:

النقصان: وهو أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، ويطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ويكون هذا الضمير اسماً لعسى، والمصدر المؤول خبرها، وعسى واسمها وخبرها في موضع رفع خبر للاسم المتقدّم.

التمام: وفيه تكون عسى فعلاً تاماً، وأن والفعل المضارع في موضع رفع فاعل لعسى، وعسى وفاعلها في موضع رفع خبر للاسم المتقدّم.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على الوجه الأول: الزَّيدان عَسَيا أن يقوما، والزَّيدون عَسَوا أن يقوموا، وهند عَسَتْ أن تقومَ، والهندانِ عَسَيا أن يقوما، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ.

وعلى الوجه الثاني تقول: الزَّيدانِ عسى أن يقوما، والزَّيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقومَ، والهندانِ عسى أن يقوما، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ. والأولى لغة الحجاز، والثانية لغة تميم، وهي ظاهرة خاصة بعسى؛ لأن غيرها من أفعال هذا الباب يجب الإضمار فيه(3).

(1) مغني اللبيب : 205 .

(2) ينظر : المرتجل : 131 ، وشرح المفصل : 123/7 ، وشرح ابن عقيل : 343/1 ، وشرح الأشموني : 525/1.

(3) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 180/2 ، ولهجة تميم : 235 .

ب. وإذا لم يتقدمها اسم، وجاء بعد المضارع الواقع بعدها اسم ظاهر؛ أو ضمير بارز نحو: عسى أن يقومَ زيدٌ، وعسى أن يقوموا، فقد ذكروا فيها وجهين أيضاً(1):

فعل ناقص، والاسم الظاهر اسمها، وأن والفعل المضارع في موضع نصب خبر لها متقدماً على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخراً لمقدمه في النية.

فعل تام، والاسم الواقع بعد الفعل المضارع فاعل للفعل المضارع، وجملة الفعل المضارع وفاعله في موضع رفع فاعل (عسى).

وتظهر فائدة هذا الخلاف أيضاً في التثنية والجمع والتأنيث. فتقول على الوجه الأول: عَسَى أن يقومَ الزَّيدانِ، وعَسَى أن يقومَ الزَّيدون، وعسى أن تقوم هِندٌ، وعَسَى أن يقومَ الهندانِ، وعسى أن يَقُمْنَ الهنداتُ.

وتقول على الوجه الثاني: عَسى أن يقوما الزَّيدان، وعَسَى أن يقوموا الزَّيدون، وعسى أن يقوما الهندانِ، وعسى أن يَقُمْنَ الهنداتُ.

ويجوز الوجهان إذا جعلت الفعلين متنازعين في الاسم الظاهر، قال الرضي: ((اعلم أن من ذهب إلى أن (أن مع الفعل) في عسى زيد أن يخرج، خبر عسى، جاز أن يقول في عسى أن يخرج زيد: إنه خبر أيضاً، وهو من باب التنازع، فيقول في التثنية على اختيار البصريين: عسيا أن يخرج الزيدان، وعلى اختيار الكوفيين: عسى أن يخرجا الزيدان، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث))(2).

---

(1) ينظر : المرتجل : 131 ، وشرح المفصل : 118/7 ، والمقرب : 110 ، وشرح الأشموني : 524/1 ، والنحو الوافي : 626/1 ، 627 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 303/2 .

ولا يحصل التنازع ولا النقصان في نحو قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[1]. فلو جعلنا الفعلين متنازعين في (ربُّك) لم يجز إعمال عسى؛ لكون (ربُّك) هو أجنبي يفصل بين بعض الصلة وبعض، ولا يتعيّن فيه إلاّ وجه واحد وهو التمام، أي أنّ (ربُّك) فاعل يبعث، والجملة الفعلية فاعل (عسى)[2]. وقد يحصل التنازع في نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا..﴾[3]. قال الرضي: ((يجوز أن يكون الفعلان متنازعين في (شيئاً)، وقد أُعمل الثاني، وأن يكون (أن تكرهوا) فاعل عسى))[4]. ويردُّه أن التنازع لا يقع بين فعلين جامدين أو بين فعل جامد وغيره[5]، وذلك لأن الفعل المتصرف أقوى على العمل من الفعل الجامد، وبهذا يكون (شيئاً) مفعولاً لـ(تكره)، ولا تنازع مع عسى.

والتمام والنقصان مذهب البصريين، أما الكوفيون فإن عسى عندهم تامة سواء تقدم الاسم أم تأخر[6]. وقد تحمس لرأيهم هذا من المحدثين عبد السلام محمد هارون، قال: ((ومذهب الكوفيين – كما رأيت – خالٍ من التكلّف، كما أنه يمكن طرده في جميع صور استعمال (عسى) التي يحار البصريون في تخريجها، ففي قولك: عَسى زيدٌ أن يقوم، وزيدٌ عسى أن يقوم، والزيدون عسى أن يقوموا، نجد من اليسير أن نعرب

(1) الإسراء : 79 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 118/7 ، وشرح جمل الزجاجي : 178/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 303/2 ، والبحر المحيط : 72/6 ، ومغني اللبيب : 227 ، وشرح الأشموني : 524/1 .
(3) البقرة : 216 .
(4) شرح الرضي على الكافية : 303/2 .
(5) ينظر : أوضح المسالك : 22/2 ، 23 .
(6) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 303/2 .

المصدر فيهما فاعلاً لعسى التي هي تامة في قول الكوفيين))(1). وأنكر الدكتور إبراهيم السامرائي ذلك، وقال: ((وليس من المعقول أن يتردد عسى بين النقصان والتمام بسبب من تقديم أو تأخير))(2).

ويبدو لي من هذه الآراء النحوية التي عرضت لها أن نقصان عسى، أو تمامها بسبب من تقدم الاسم الظاهر أو تأخره وسيلة من وسائل الصناعة النحوية، وليس واقعاً استعمالياً، ذلك أن الاستعمال اللغوي أثبت أن لها صورتين في الاستعمال، فمرّة تأتي ناقصة حين يرد اسم ظاهر بعدها، فيكون اسماً لها، والجملة الفعلية خبرها، ومرّة تأتي تامة فتكون الجملة الفعلية فاعلاً لها.

(1) الأساليب الإنشائية : 49 .

(2) الفعل زمانه وأبنيته : 63 .

(عسى) في الاستعمال القرآني

ورد الفعل الجامد (عسى) في القرآن الكريم (ثلاثين مرة)، وجاء استعماله على ضربين :

الضرب الأول : فعل ماضٍ جامد مسنداً إلى معرفـة ، وصـورته التركيبيـة : **عسـى + اسم معرفة + جملة فعلية مصدرة بـ(أن)**

وقد وردت هذه الصورة في القـرآن الكـريم (سـت عشـرة مـرة)، وذلـك في : البقرة: (246)، والنساء: (84، 99)، والمائدة: (52) والأعـراف: (129)، والتوبـة: (18، 102)، ويوسف: (83)، والإسراء: (8)، والكهف: (40)، والقصص: (22)، والممتحنة: (7)، والتحريم: (5، 8) والقلم: (32)، ومحمد: (22).

فـ(عسى) في هذا التركيب لدى النحويين ناقصة، واسمها الضمير المتصـل، أو الاسم الظاهر، وخبرها جملة الفعل المضارع المقترن بـ(أن)[1]. ومثال اسمهـا الضـمير المتصـل قولـه تعـالى:﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾[2]، ومثال اسمها الظاهر قوله تعالى:﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ ﴾[3]، وقولـه تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾[4].

(1) ينظر : شرح المفصل : 115/7 ، وشرح جمل الزجاجي : 177/2 ، ومغني اللبيب : 201 .

(2) البقرة : 246 ، وينظر : محمد : 22 .

(3) المائدة : 52 .

(4) الإسراء : 8 .

ففي قوله تعالى: ((عَسَيْتُمْ)) أُسندت (عسى) إلى ضمير رفع متحرك هو تاء المخاطَب متلوّة بميم ساكنة، وقد جوز اللغويون والنحويون في (عسى) خاصة، وفي هذا الإسناد مع تاء المخاطبة لغتين، هما: عَسَى – بفتح السين – مثل: مَضَى، وعَسِيَ – بكسر السين – مثل: رَضِيَ[1]، وقرأ القرّاء باللغتين، فقد قرأ نافع ((عَسِيتُمْ)) – بكسر السين – ، وقرأ الباقون بفتحها[2]، يقول أبو جعفر النحاس: ((حكى يعقوب بن السكيت وغيره أن (عَسِيت) لغة، ولكنها لغة رديئة، فإذا قال: ((عسى الله))، ثم قال: ((فَهَلْ عَسِيتُم)) استعمل اللغتين جميعاً. إلاّ أنه ينبغي له أن يقرأ بأفصح اللغتين، وهي فتح السين))[3]. ويرى الزمخشري أن قراءة نافع (عَسِيَ) بكسر السين غريبة[4]. وذكر أبو حيان الأندلسي أن ((أهل الحجاز يكسرون السين مع عسى خاصة))[5]. والقول بأنها لغة الحجاز يردُّ ما ذهب إليه الدكتور صاحب أبو جناح من أن ظاهرة كسر السين في عسى من ظواهر اللهجية التميمية وما جاورها من قبائل قيس وأسد[6].

(1) ينظر : العين : 200/2 (عسو)، ومجمل اللغة : 667/3 (عسا)، ولسان العرب : 55/15 (عسا)، وشرح جمل الزجاجي : 177/2 ، وارتشاف الضرب : 124/2 ، والبحر المحيط : 255/2 .

(2) تنظر : القراءة في التيسير في القراءات السبع : 81 ، والبحر المحيط : 255/2 ، والنشر في القراءات العشر : 230/2 .

(3) إعراب القرآن ، النحاس : 277/1 .

(4) الكشاف : 536/3 .

(5) البحر المحيط : 255/2 .

(6) الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري : 115 .

فـ(عسى) بفتح السين هو الأفصح والأشهر، وعليه عامة العرب، وأغلب القرّاء، جاء في اللسان: ((اتفق القرّاء أجمعون على فتح السين .. وتدلّ موافقة القرّاء على (عسى) على أنّ الصواب في قوله: (عسيتم) بفتح السين))[1].

وتركيب (عسى) مع الضمير المتصل يتفق وتركيب (كان) مع الضمائر، فجاءت عسى في هذا الاستعمال في القرآن الكريم على القياس، يقول ابن يعيش: ((فإذا كني عن اسم عسى فينبغي أن يكون كالكناية عن اسم كان ضميراً متصلاً مرفوع الموضع، وعليه الاستعمال نحو: عَسَيْتُ ..))[2]. وعلى هذا تكون التاء اسماً لعسى، وهذا الاسم مشبه بالفاعل؛ لأنه يرتفع ارتفاعه. أما الياء قبلها فبدل من الألف التي كانت في عسى؛ لأنها في موضع متحرك، ولما اتصل الضمير بها سُكِّنَ فعادت الياء إلى أصلها كما كانت))[3]. وهذه الياء تدل على أصل البنية الجامدة، فالألف فيها مقصورة مشبهة بالياء بخلافة البنية المتصرفة (عسا). وخبر (عسى) الجملة الفعلية المقترنة بـ(أن) وهي: ((أن لا تقاتلوا))[4]. ويلحظ أن قصدية الدلالة في هذا التركيب فرضت سياقاً معيناً، فأُدخلت على هذا التركيب عناصر أخرى اتّسقت مع مباني التركيب، لتحقيق هذه الدلالة، ففصل بين اسم عسى وخبرها بالشرط، وجواب الشرط محذوف للدلالة عليه، وتقديره:((إن كتب عليكم القتال))[5]. وجاء الشرط بـ(إن) و((إن لا تقع إلاّ في المواضع المشكوك فيها))[6]. و((وعسى توهم الشك مثل

(1) لسان العرب : 56/15 (عسا).
(2) شرح المفصل : 119/3 .
(3) شرح المفصل : 122/7 ، 123 .
(4) مشكل إعراب القرآن : 134/1 .
(5) البحر المحيط : 256/2 .
(6) الطراز ، العلوي : 298/3 .

لعلَّ..))[1]، فصارت السمة التعبيرية للسياق سمة الشكّ؛ لذا ((أدخل هل مستفهماً عمّا متوقع عنده ومظنون))[2]. فكأنه جلّ ثناؤه قال: أتوقع أن تجبنوا في القتال[3]، وأتوقع أن تفسدوا إن توليتم أمور الناس وترجعوا إلى جاهليتكم[4].

ويلحظ أن العلاقات بين مباني السياق العام للآية الكريمة أسهمت في إظهار دلالة التوقع، ويكون الفعل الجامد (عسى) محور الدلالة في هذا النص.

و(عسى) هذا النمط التركيبي فعل خبري، ذلك أن الاستفهام طلب لا يدخل على الجملة الإنشائية، يقول أبو حيان: ((ودخول هل على (عَسَيْتُمْ) دليل على أنها فعل خبري لا إنشائي ، والمشهور أن (عسى) إنشاء لأنه تَرَجٍ ، فهي نظيرة لعلَّ ، ولذلك لا يجوز أن يقع صلة للموصول، ولا يجوز أن تقول: جاءني الذي عسى أن يحسن إليّ، وقد خالف في هذه المسألة هشام فأجاز وصل الموصول بها، ووقوعها خبراً لـ(أنْ)، دليل على أنها فعل خبري ، وهو جائز))[5].

وهذا الأسلوب القرآني –كما يبدو– يلفت انتباه المخاطب إلى المعنى، مع توكيد المعنى، فيكون المخاطب فيه متيقناً أنه منزَّل منزلة الأسلوب الإخباري عن شيء قد وقع، ولهذا يقول أبو عبيدة إن المعنى في قوله: ((هل عسيتم: هل تعدون أن تفعلوا ذلك))[6]. وأما في الأمثلة الأخرى، وهي بقية تراكيب هذه الصورة، وقد مرَّ

(1) تفسير الرازي : 28/6 .
(2) المصدر نفسه : 171/6 .
(3) ينظر : تفسير الرازي : 171/6 .
(4) ينظر : الكشاف : 536 .
(5) البحر المحيط : 255/2 ، وينظر : حاشية الخضري : 77/1 .
(6) مجاز القرآن : 77/1 .

ذكر أمثلتها، وذلك حين يكون اسم عسى اسماً ظاهراً: علماً أو اسم إشارة أو مضافاً إلى معرفة، وخبرها جملة الفعل المضارع المقترن بـ(أن)، فنقصان عسى فيها متفق عليه لدى جمهور النحويين.

وقد لاحظ النحويون في هذا التركيب أمرين: المعنى المعجمي والمعنى التركيبي، فذهبوا في الأمر الأول إلى أنّها بمعنى قاربَ، يقول ثعلب: ((عسر ربُّكم أن يرحمَكم، أي: ما أقربه))[1]. وذهبوا في الأمر الثاني إل نقصانها، وهو افتقارها إلى الخبر المنصوب[2].

وائتلاف المعنيين فرض أحكاماً خاصة على البنية والتركيب، فكان أن جمدت عسى؛ لتأدية معنى الرجاء، وهو معنى معجمي، وأن ترتبط بتركيب خاص يكون فيه خبرها جملة الفعل المضارع المقترن بـ(أن). واقتران خبر (عسى) بـ(أن) مطّرد في الاستعمال القرآني؛ وذلك لأن معناها ((طَمِعَ وترجَّى))[3]، والطمع والرجاء إنما يختصان بالمستقبل فقط؛ يقول ابن يعيش: ((فإنه لما كانت عسى طمعاً، وذلك لا يكون إلاّ فيما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالاً يفيد الاستقبال..))[4]. أمّا ابن عصفور فيقول: ((إنما أُتيَ بها لتَدُلَّ على أنّ في الفعل ترجياً))[5]. ويرى ابن مالك ((أن اقتران اقتران خبره بـ(أن) مؤكد لمقتضاه فإنها لا تقتض إلاّ المستقبل))[6].

(1) مجالس ثعلب : 307/1 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 201 .

(3) مفردات ألفاظ القرآن : 347 .

(4) شرح المفصل : 118/7 .

(5) شرح جمل الزجاجي : 178/2 .

(6) شواهد التوضيح والتصحيح : 160 .

وإن أغلب اللغويين والنحويين والمفسرين فسروا (عسى) في القرآن الكريم باللازم ، وذهبوا إلى أنها من الله في جميع القرآن واجبة[1]. وحكى ابن الأنباري عن بعض المفسرين أن (عسى) في جميع القرآن واجبة إلاّ في موضعين، هما: الآية الثامنة من سورة الإسراء، والآية الخامسة من سورة التحريم[2]. ويرى ابن يعيش ((أنهم قد غالوا في عسى فاستعملوها موجبة، ولم تأتي في الكتاب العزيز إلاّ موجبة إلاّ في موضع واحد))[3]. ويريد الآية الخامسة من سورة التحريم السابقة الذكر. أما في الشعر فجاءت عسى بمعنى اليقين ((قال ابن مقبل:

ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِتَنُوفَةٍ   يَتَنازَعونَ جَوائزَ الأمثالِ

أي ظني بهم يقين))[4]. وأنكر الرضي ذلك قائلاً: ((وأنا لا أعرف عسى في غير كلامه تعالى يقين فقوله عسى لليقين فيه نظر، ويجوز أن يكون ظني بهم كعسى أي: مع طمع))[5]. ويردُّه ((أن عسى في كلام العرب رجاء ويقين، ويحتمل أنها جاءت على أحد هاتين اللغتين))[6]. ومما يحتاج إلى التأمل والنظر تفسيرهم عسى باللازم أو الواجب، يقول الراغب: ((وكثير من المفسرين فسروا لعلَّ وعسى في القرآن باللازم، وقالوا إن الطمع لا يصحُّ من الله، وفي هذا منهم قصور نظر، وذاك أن

---

(1) ينظر : العين: 200/2(عسو)، ومعاني القرآن، الفرّاء: 451/1، ومجاز القرآن: 225/1 ، ومعاني القرآن، الأخفش: 615/2 ، وإعراب القرآن، النحاس : 9/2 ، والصحاح : 2426/6 (عسا) ، ومجمع البيان : 29/10 ، وتفسير الرازي : 28/6 ، وشرح الرضي على الكافية : 302/2 ، والبحر المحيط : 309/3 ، والقاموس المحيط : 362/4 (عسا) ، ومعترك الأقران : 625/2 .

(2) ينظر : البرهان : 315/4 ، ومعترك الأقران : 625/2 .

(3) شرح المفصل : 120/7 .

(4) مجاز القرآن : 134/1 ، وينظر : شرح المفصل : 120/7 ، وشرح الرضي على الكافية : 302/2 .

(5) شرح الرضي على الكافية : 302/2 .

(6) مجاز القرآن : 134/1 .

الله تعالى إذا ذكر ذلك يذكره ليكون الإنسان منه راجياً لا أن يكون هو تعالى يرجى ، فقوله :﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ ﴾(1)، أي: كونوا راجين))(2). ولهذا قال الزمخشري: في قوله تعالى: ((-عَسَىٰ رَبُّكُمْ - إطماع من الله لعباده، وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون ذلك على ما جرت به عادة الجبابرة من الإجابة بعسى ولعلَّ. ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت. والثاني: أن يجيء به تعليماً العباد وجوب الترجيح بين الخوف والرجاء))(3). ((وعسى كالظن تصلح للشك واليقين))(4)، وذلك ((أن الأمور الممكنة لما كان الخلق يشكون ولا يقطعون على الكائن منها، والله يعلم الكائن منها على الصحة صارت لها نسبتان: نسبة إلى الله تعالى تسمى (نسبة قطع ويقين)، ونسبة إلى المخلوق تسمى (نسبة شك وظن)، فصارت هذه الألفاظ تارة ترد بلفظ القطع .. وتارة بلفظ الشك بحسب ما هي عليه ..))(5). وبهذا ((فهي لا تدل على حصول الشك للقائل؛ إلاّ أنها تدل على حصول الشك للمستمع))(6). يقول الأخفش: ((لو علمت من رجل أنه يدع شيئاً هو أحسن من شيء يأتيه فقال لك: عسى أنْ أُكَافِئَكَ، استنبت بعلمك به أنه سيفعل الذي يجب إذا لا يدع شيئاً هو أحسن من شيء يأتيه))(7).

أخلص من ذلك كله إلى أن (عسى) كلمة مطمعة تصلح للشك واليقين، والطمع يأتي بمعنى اليقين، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾(8). فطمعهم هذا لا يخلو

(1) الأعراف : 129 .

(2) مفردات ألفاظ القرآن : 347 .

(3) الكشاف : 130/4 .

(4) المحيط في اللغة : 186/2 .

(5) معترك الأقران : 626/2 .

(6) تفسير الرازي : 28/6 .

(7) معاني القرآن ، الأخفش : 615/2 .

(8) الأعراف : 46 .

يخلو أن يكون على معنى اليقين[1]. ومنه ((ما أخبر الله بـه إبـراهيم (عليه السلام) في قولـه: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوۡمَ ٱلدِّينِ ﴾[2]، فهذا الطمـع لا يكـون شـكاً، ولا يتوجّه إلى غير اليقين، لأن إبراهيم (عليه السلام) لا يكون شاكاً في الله عزّ وجل، بل كان عالماً بأن الله عزّ وجل سيغفر له ذلك))[3]. ومنه ما جاء في سورتي المائدة ويوسف[4]، وفي وفي سورة التوبة[5]. ويبدو أن للفواصل القرآنية أثراً في إظهار هـذه الدلالـة، ووقـوع الشيء منه جلّ ثناؤه؛ إذ نسب إلى ذاته العلم والمغفرة والبـأس والرحمـة وغيرهـا مـن الصفات الدالة على القدرة لتؤذن بهذا المعنى.

والضرب الثاني: فعل ماضٍ جامد مسنداً إلى (أن والفعل المضـارع)، وصـورته التركيبية:

عسى + جملة فعلية مصدرة بـ(أن)

وقد وردت هذه الصـورة في القـرآن الكـريم (أربـع عشـرة مـرّة)، وذلـك في: البقرة: (216مرتين)، والنساء: (19)، والمائدة: (185)، ويوسف: (21)، والإسراء: (51، 79)، والكهف: (24)، ومريم: (48)، والنمل: (72)، والقصص: (9، 67)، والحجرات: (11 مرتين). وأمثلة هذا التركيب قوله تعـالى : ﴿ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُوا۟ شَيۡـًٔا

---

(1) البحر المحيط : 302/4 .

(2) الشعراء : 82 .

(3) البغداديات : 538 .

(4) ينظر : المائدة : 52 ، ويوسف : 83 ، وينظر في ذلك : العين : 2/ 200 (عسو) ، وإعراب القرآن ، النحاس : 155/2 .

(5) ينظر : التوبة : 102 ، 103 ، وينظر تفسير الفرّاء لها في معاني القرآن : 451/1 .

﴿وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[1] ، وقولـــه تعـــالى : ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[2].

ويرى النحويون أن عسى في هذا الاستعمال فعل تام مكتفٍ بمرفوعه، وفاعله جملة الفعل الضارع المصدرة بـ(أن). بيد أن بعض النحويين منهم ابن مالك أنكر التمام في عسى، إذ يرى أنّ (أن والفعل المضارع) سدّت مسدَّ الاسم والخبر كما سدّت مسدّ مفعولي حَسِبَ في قوله تعالى:﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾[3].

والصواب عندي رأي الجمهور القائل بأنها في هذا الاستعمال تامة؛ لأن استعمالها بهذه الصورة يكشف عن سمة تركيبية توضح طريقة استعمال العرب لهذا الفعل في كلامهم ، وبه جاء التنزيل الحكيم. ولهذه الصورة في الاستعمال القرآني ثلاثة أنماط :

- النمط الأول : <u>عسى + جملة فعلية مصدرة بــ(أن)</u> ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[4]. فـــ((أن تكرهوا شيئاً))، و((أن تحبوا شيئاً)) في موضع رفع بـ(عسى)، وهي هنا تامة لا تحتاج إلى خبر. يقول أبو حيان: ((وزعم الحوفي أنه في موضع نصب، ولا يمكن إلاّ بتكليف بعيد وأندر))[5]. وقد اجتمع في هذه الآية الإشفاق والرجاء[6].

(1) النساء : 19 .

(2) الأعراف : 185 .

(3) ينظر : شواهد التوضيح : 207 ، والجنى الداني : 437 ، ومغني اللبيب : 202 ، والآية من العنكبوت : 2 .

(4) البقرة : 216 .

(5) البحر المحيط : 143/2 .

(6) ينظر : مغني اللبيب : 201 ، والبرهان : 314/4 ، والقاموس المحيط : 362/4 .

يقول ابن مالك : ((ولا فرق بين الإشفاق والرجاء في اللفظ، بل في المعنى ؛ لأن المرجو محبوب لديهم، والمشفق مكروه))[1]. ومجيئها للإشفاق قليل، ومجيئها للرجاء هو الكثير في لسان العرب[2]. ودلالة (عسى) على الإشفاق والرجاء في الآية الكريمة التي مرّ ذكرها يدلّ عليها سياق النص ومقام الحال؛ لأن (شيئاً) يراد به القتال، وهو مكروه لهم لما فيه من أذى وزهق الأرواح، وترك القتال محبوب لديهم لما فيه من الخلود إلى الراحة[3].

- النمط الثاني : **عسى + جملة فعلية مصدرة بـ(أن) + اسم** ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا ﴾[4].
- النمط الثالث : **عسى + جملة فعلية مصدرة بـ(أن) + اسم + مفعول به** ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾[5].

والنمط الأول والثاني الأكثر شيوعاً في الاستعمال القرآني من أنماط هذه الصورة التركيبية.

ولم يجوّز النحويون في هذا النمط إلاّ وجهاً واحداً، وهو التمام، وقد سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن النقص والتمام في (عسى)، لأن النقصان في هذا النمط سيترتّب عليه لفصل بين أن وصلتها الفعل المضارع بالاسم (ربّك) وهو أجنبي[6].

(1) شرح التسهيل : 25/1 .
(2) ينظر : البحر المحيط : 143/2 ، 144 .
(3) ينظر : مجمع البيان : 311/2 .
(4) الكهف : 24 .
(5) الإسراء : 79 .
(6) ينظر : البحر المحيط : 72/6 .

وهذا النمط لم يرد في القرآن الكـريم إلاّ (مـرّة واحـدة)، وفي الموضـع الـذي سـبقت الإشارة إليه.

وقد لا حظ النحويون أيضاً كما لا حظوا في الصورة الأولى (المعنـى المعجمـي والتركيبي)، فـ(عسى) في هذا الاستعمال بمعنى: ((الدُّنو والقرب))[1]، وقد استغني في هذا التركيب عن الخبر بالفاعل، فكان أن ارتبطت بهذه الصورة التركيبية وأنماطها التي ذكرناها.

ويرى الباحث أن جمود (عسى) متأتٍ من استعمالها بمعنى الرجاء، وقد أفضـى جمود الصيغة هذا إلى أن يفرض نظاماً تركيبياً معيناً، فكان أن استعملت مرة (ناقصـة) وأخرى (تامة)، وهذا هو المسوّغ فيما أرى للاتساق الدلالي بين عسى وتراكيبها.

(1) الصاحبي في فقه اللغة : 157 ، وينظر : البرهان : 314/4 .

المبحث الثاني

(طَفِقَ)

ـ أصل البنية ومعناها وجمودها:

ذكر اللغويون في (طَفِقَ) ثلاث لغات: طَفِقَ – بكسر الفاء – وهو الصحيح المستعمل في كلام العرب[1]، وطَفَقَ – بفتح الفاء – وقد وصفها اللغويون بالرّداءة[2]، وطَفْقَ[3] – بسكون الفاء – مثل : عَلْمَ ، ويبدو أنها من التخفيف في لهجة تميم[4]. ((وقد تبدل الفاء فتصبح طَبِقَ، وجوّز هذا الإبدال أن الحرفين من مخرج واحد وهو الشفة، وفي لغة سامية أخرى، وهي العبرية التي تنطق الباء فاء إذا خفّفت))[5].

و(طَفِقَ) على وزن (فَعِلَ) من أفعال الشروع، وأفعال الشروع في العربية هي: جَعَلَ، وأخذ، وعلق، وأنشأ، ووهب، وطَفِقَ[6]، ويدل الشروع على البدء بإيقاع الفعل والدخول فيه[7].

والذي يعنينا من أفعال الشروع الفعل (طَفِقَ)، الذي استعمله القرآن الكريم للدلالة على الشروع.

---

(1) ينظر : لسان العرب : 225/10 (طفق) .

(2) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش : 514/2 ، وشرح المفصل : 127/7 ، ولسان العرب : 225/10 (طفق) .

(3) الجامع لأحكام القرآن : 180/7 .

(4) ينظر: اللهجات العربية، إبراهيم أنيس: 124، ولهجة تميم: 40، والشعر الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: 189، 190.

(5) النواسخ الفعلية والحرفية : 105 ، ويلحظ ذلك في بعض لهجاتنا المحلية في العراق ، فأهل ديالى مثلاً يقولون في برتقال : فرتقال.

(6) ينظر : أوضح المسالك : 215/3 .

(7) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 301/2 .

وقد ذكر اللغويون لـ(طَفِقَ) مضارعاً، قال الأخفش: ((فمن قال: طَفَقَ، قال: يَطْفِقُ، ومن قال: طَفِقَ، قال: يَطْفَقُ))[1]. وذكرت المعجمات اللغوية له مصدراً، وكذلك ذكرت أمثلة يتعدى فيها بالهمزة أو الباء، فإذا كان (طَفِقَ) كذلك، إذن فما المسوّغ لوضعه مع الأفعال الجامدة؟ هذا ما سنعرفه بعد أن نعرض لمعانيه واستعمالاته.

فمعاني (طَفِقَ) في اللغة يمكن إيجازها بما هو آتٍ :

1. إنه بمعنى عَلِقَ : ((قال الليث : طَفِقَ بمعنى : عَلِقَ يفعل كذا، وهو يجمع بين ظلّ وبات))[2]. أي واصل الفعل واستمر عليه.يقول ابن القطاع:((طَفِقَ يفعل كذا طُفُوقاً : أدام فعله ليلاً ونهاراً))[3].
2. وقيل إنه بمعنى أخذَ وجعلَ، يقول الراغب: ((يقال: طَفِقَ يفعل كذا: أخذ يفعل كذا))[4]. وورد (طَفِقَ) بمعنى أخذَ وجعلَ في الحديث النبوي الشريف: ((فَطَفِقَ يُلقي عَلَيْهِمْ الجُبُوبَ))[5]. يقول ابن الأثير الجزري : ((طَفِقَ بمعنى أخذ الفعل وجعل يفعل))[6]. ويقول ابن يعيش : ((فإذا قلت أخذ يفعل كان المعنى أنه داخل في الفعل، فهو بمنزلة زيدٌ يفعل إذا كان في حال الفعل، وأخذ وجعل لتحقيق الدخول فيه، يقال: طَفِقَ يفعلُ بمعنى أخذ في فعله))[7].

(1) معاني القرآن ، الأخفش : 514/2 ، 515 .
(2) لسان العرب : 225/10 (طفق) ، وينظر : مقاييس اللغة : 423/3 (طفق) .
(3) الأفعال ، ابن القطاع : 300/2 .
(4) مفردات ألفاظ القرآن : 314 .
(5) النهاية : 129/3 ، الجُبُوب : المدر .
(6) المصدر نفسه : والصفحة نفسها .
(7) شرح المفصل : 128/7 .

3. وقيل إنه بمعنى لَزِمَ: جاء في اللسان: ((طَفِقَ طفقاً لَزِمَ))[1].

4. وقيل إنه بمعنى: ظَفِرَ، ذكر ابن منظور ((أن الأعراب يقولون: طَفِقَ فلان بما أراد أي: ظَفِرَ، وأطفَقَهُ الله إطفاقاً إذا أظفره الله به، ولَئِن أطفقني الله بفعل فلان لأَفْعَلَنَّ))[2].

5. ونقل السيوطي عن بعضهم أنّ ((معناه بالرومية قصد))[3].

ويلحظ فيما ذكرته من معانٍ للفعل (طَفِقَ) أن له استعمالات كثيرة تدل على أنه وضع أصلاً لها، ومنه استعمال بمعنى (أخذ وجعل)، وهما المعنيان الدالان على الشروع. يقول ابن يعيش: ((أخذَ وجعلَ وطَفِقَ كلها بمعنى واحد، وهو مقاربة الشيء والدخول فيه))[4].

فاستعمال طفق بمعنى شرع يعضده الاستعمال اللغوي، وكما مر في الحديث النبوي الشريف، وفي أمثلة اللغويين السابقة الذكر، مما يدل على أن هذا الفعل نقل من أصول متصرفة لغايات بعينها، وأن هذا الجمود أساس في أداء هذه الغايات، فضلاً عن أنه يمنع الالتباس بالأصل[5]. والفعل إذا لزم معنى معين يجمد عليه، ويصير ويصير علماً دالاً على هذا المعنى[6]. ولهذا أشار أحد الباحثين إلى أن (طَفِقَ) هو الفعل الوحيد من أفعلا الشروع المستعمل لمعنى الشروع في القرآن الكريم[7].

(1) لسان العرب : 225/10 (طفق) ، وينظر : القاموس المحيط : 285/3 (طفق) .
(2) لسان العرب : 225/10 (طفق) .
(3) معترك الأقران : 215/2 .
(4) شرح المفصل : 128/7 .
(5) ينظر : جملة النسخ : 40 .
(6) ينظر : التمهيد من هذا البحث .
(7) ينظر : التوطئة من هذا الفصل .

وأخلص من ذلك إلى أن (طَفِقَ) بمعنى: شرع بالفعل، وجعل يفعل، فعل ماضٍ جامد، فكان أن فرض عليه جموده هذا نظاماً تركيبياً معيناً تتواشج فيه الدلالة مع التركيب لتحقيق مقصد الدلالة .

ـ عمله :

ألحق النحويون (طَفِقَ) بأفعال المقاربة المحمولة على كان وأخواتها في العمل، وهو رفع الاسم ونصب الخبر، وذلك لدخوله على جملة اسمية وإفادة معنى القرب في الخبر(1) . إلاّ أنّ ما يواجهنا في عمل هذا الفعل خروج تركيبه عن النظام التركيبي لـ(كان وأخواتها) ؛ لأن عمله يخالف عمل كان، فخبره يشترط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن) وذلك ((لغرض إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه))(2)، وزمن وقوعه إنما يكون في الحال، وهو زمن الشروع .

ـ الأحكام الخاصة بتركيبه :

وهي بعض الأحكام المستنبطة من النظام التركيبي لاستعمال (طَفَقَ) ، ويمكن إيجازها بما هو آتٍ:

1. أن يكون خبره فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن)، ويعلل ذلك ابن يعيش بأنهم ((أخرجوا الفعل فيه مخرج اسم الفاعل، ولم يذهبوا به مذهب المصدر))(3)، ويرى غيره أن اقتران خبره بـ(أن) يناقض معنى الشروع؛ لأن الشروع إنما يكون في الحال(4).
2. يتعين في المضارع الواقع في خبره أن يرفع ضميراً عائداً إلى الاسم(5).

(1) ينظر : أوضح المسالك : 215/3 .

(2) شرح المفصل : 13/7 .

(3) المصدر نفسه : 127/7 .

(4) ينظر : المقرب : 108 ، وشرح الأشموني : 510/1 .

(5) ينظر : أوضح المسالك : 219/3 .

3. مراعاة الترتيب في تركيب هـذا الفعـل، فـلا تتقـدم الجملـة الفعليـة علـى فعـل الشروع (طَفِقَ)، ولا تتوسط بينه وبين اسمه[1].

4. يجوز حذف الجلة الفعلية إن دلّ عليها دليل[2].

5. لا يدخله النفي عندما يكون للشروع، فلا يقال: ما طَفِقَ[3].

وبهذه الأحكام لزم (طَفِقَ) صورة مخصوصة ذات نظام تركيبي معين، فكان أن جمد الفعل والتركيب على وفق هذه الصورة المخصوصة لأداء معنى الشروع.

(1) ينظر : النحو الوافي : 621/1 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 203 .

(3) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 315 ، والقاموس المحيط : 258/3 .

(طَفِقَ) في الاستعمال القرآني

ورد الفعل الجامد (طَفِقَ) في القرآن الكريم (ثلاث مرات)، بصيغة الماضي في صورة تركيبية على نمطين:

➢النمط الأول : **طَفِقَ + اسمها :ضمير + خبرها : جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من (أن) + فاعل: ضمير (حصراً).**

وقد ورد هذا النمط في القرآن الكريم (مرتين)، وذلك في: الأعراف: (22)، وطه: (121)، ومثاله قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ** ﴾[1].

إن هذا الاستعمال لـ(طَفِقَ) هو القياس في نظام جملته، فقد جاء خبره جملة الفعل المضارع المجردة من (أن)، وهو (يخصفان)،و((قُرئ يُخصِّفان للتكثير والتكرير))[2]. وفي(يخصفان) فاعل مضمر يعود على آدم وحواء[3].

ولا شكّ أن هذه الدلالة قد اقتضت هذا النظام المخصوص للتركيب، فضلاً عن جمود البنية؛ لتحقيق دلالة مقصودة، وهي دلالة الشروع والأخذ بالفعل والدخول فيه.

➢النمط الثاني : **طَفِقَ + اسمها :ضمير + خبرها: مصدر صريح.**

وقد ورد هذا النمط (مرة واحدة) وذلك في قوله تعالى: ﴿ **رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ** ﴾[4]. فالنحويون يقدرون في هذا التركيب فعلاً محذوفاً يرجع الكلام

(1) الأعراف : 22 .

(2) الكشاف : 577/2 .

(3) ينظر : معترك الأقران : 215/2 .

(4) ص : 33 .

إلى أصله مستندين في ذلك إلى أصل نحوي يجوّز حذف الفعل وإقامة المصدر مقامه لقوة الدلالة على المحذوف فقدروا لـ(طَفِقَ) خبراً محذوفاً هو ((يمسحُ مسحاً))[1]، و(طَفِقَ) هنا بمعنى ((جعل))[2]، وهو من المعاني الدالة على الشروع.

ويلحظ أن (طَفِقَ) في الاستعمال القرآني قيّد الحدث الكائن في خبره بالحال، بما ينبئ أن هناك دلالة مقصودة لا يمكن تحقيقها إلاّ بهذا النظام التركيبي، فأجريت طفق مجرى الحروف الموضوعة لمعانٍ معينة، فدلّت على معنى في غيرها، فجمدت من أجله جمود الحروف.

(1) معاني القرآن ، الأخفش : 670/2 ، وينظر : الكشاف : 374/3 ، ومغني اللبيب : 302 .

(2) الكشاف : 374/3 .

الفصل الثالث الافعال الجامدة

في باب المدح والذم

الأفعال الجامدة المستعملة لإنشاء المدح والذم في العربية على قسمين هما:

الأول: (نِعْمَ وبِئْسَ)، وهما فعلان ماضيان وضعا لإنشاء المدح العام والذم العام[1]، ((إلاّ أنّ النحويين أفردوا لهما باباً، لأن لهما أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال))[2]. ويجري مجراهما في المعنى حَبَّذا ولا حَبَّذا[3].

والثاني: ما جاء من الأفعال على وزن (فَعُلَ)، وهو ((كلُّ فعل ثلاثي صالح للتعجُّب منه يجوز استعمالُه على (فَعُلَ) إما بالأصالة كـ(ظَرُفَ وَشَرُفَ)، أو بالتحويل كـ(ضَرُبَ) و(فَهُمَ) ثم يُجرى حينئذٍ مُجرى نِعْمَ وبِئْسَ في إفادة المدح والذم وفي حكم الفاعل، وحكم ا لمخصوص))[4]، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: ((وقد وسع النحاة الأقدمون هذا الباب فضموا له أفعالاً استعملوها استعمال هذه الأفعال الجامدة فقالوا: شَرُفَ الرجُلُ زَيْدٌ، وشَرُفَ رجلاً زَيْدٌ ..))[5].

وقد اختلف النحويون في إلحاق هذه الأفعال بباب(نِعْمَ وبِئْسَ)، فمذهب الفارسي وعليه أغلب النحويين إلحاقها بباب (نِعْمَ وبِئْسَ) فقط. ومذهب الأخفش والمبرّد إلحاقها بباب التعجُّب[6]. ويظهر الخلاف من جهة الإسناد، فإذا دخله معنى التعجُّب جاز أن يكون فاعله كل اسم، وإذا لم يدخله معنى التعجب كان حكمه حكم نِعْمَ وبِئْسَ في جميع الأحكام[7].

(1) ينظر : شرح المفصل : 127/7 .

(2) شرح جمل الزجاجي : 598/1 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 138/7 .

(4) أوضح المسالك : 289/2 .

(5) من اللغة التاريخية ، د. إبراهيم السامرائي ، مجلة الجامعة المستنصرية ، عدد (4)/ 1974 : 14 .

(6) ينظر : ارتشاف الضرب : 27/3 ، والبحر المحيط : 289/3 .

(7) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 608/1 .

وإلحاق وزن (فَعُلَ) بباب المدح والذم له ما يسوّغه، وذلك في أمرين:

1. إنّ (فَعُلَ) من أوزان الفعل الثلاثي الذي تستعمل – في الأعم الأغلب – لأفعال الطبائع والغرائز، أي الصفات الدالة على الحُسن، والقُبح، والطول، والقصر، ونحو ذلك، وهذه الصفات الغريزية ثابتة وملازمة لأصحابها[(1)]. والمدح والذم لا يوجه إلاّ للصفات الخارجية الثابتة التي يشتهر بها الممدوح أو المذموم.

2. إنّ الأفعال الثلاثية على وزن (فَعُلَ) تستعمل لتخصيص المعنى بعد أن كان عاماً[(2)]، وذلك أن هذه الأفعال وضعت لإنشاء المدح الخاص والذم الخاص، في حين أن (نِعْمَ وبِئْسَ) وضعا للمدح العام والذم العام، وهو مدح أو ذم لا خصوصية فيه، لأنك إذا قلت: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ فقد مدحته مطلقاً من غير تعيين خصلة معينة مدحته لها، وكذلك الذم. أما إذا قلت: كَرُمَ الرجلُ زيدٌ فقد مدحته بصفة الكرم، وإذا بَخُلَ أو لَؤُمَ فقد ذممته بصفة البخل واللؤم[(3)]. وهنا تخصص المدح والذم بصفة معينة.

وقد استعمل القرآن الكريم من الأفعال الجامدة في هذا الباب (نِعْمَ وبِئْسَ) لإنشاء المدح العام والذم العام، و(حَسُنَ، وساءَ، وكَبُرَ) للمدح الخاص والذم الخاص، ((وهذه الأفعال لها قيمتها في التركيب الأدبين أو الفني، لكونها من مظاهر الإيجاز في الجملة العربية، ولكونها لا يباشر بها الممدوح أو المذموم مدحاً أ، قدحاً بالمعنى المراد إلاّ وفق تركيب خاص – يعد من الأنماط التي لم تألفها اللغات الأخرى بهذه الصورة))[(4)].

(1) ينظر : شرح الشافية : 74/1 .

(2) ينظر : من أسرار اللغة : 39 .

(3) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 2/96-97 ، ومعاني النحو : 671/4 .

(4) التراكيب اللغوية في العربية : 263 .

وهذا المدح أو الذم لا يوجّه إلى ذات الأشياء، وإنما إلى صفاتها الخارجية. وهذه الصفات إما أن تكون دالة على الجودة فينشأ عنها المدح، وإما أن تكون دالة على القبح والرداءة فينشأ عنها الذم. يقول الرضي: ((وذلك إذا قلت: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فإنما تنشئ المدح، وتحدثه بهذا، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً، بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة ولو كان إخباراً صرفاً عن جودته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب. فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال: نِعْمَ المولودةُ، والله ما هي بنعم المولودةُ، ليس تكذيباً له في المدح، إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر))(1).

ويفهم من قول الرضي هذا أنّ الذي يقبل التكذيب هو الجزء الخبري من جملة المدح أو الذمّ، أي: الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً، وهذا – فيما أحسب – ليس المدلول الأصل لجملة المدح أو الذم، بل لازم المدلول، لأن المدح أو الذم مدلول تركيب، لإيجاد معنى يحصل في الخارج، وهذا المعنى لازم التركيب، فلا يشترط كونه أخباراً، إذ هو إنشاء من حيث التركيب، لأنه موجود ومثبت لمعناه في الخارج.

وقد اختير لهذه الأفعال لفظ الماضي فجمدت عليه، وذلك لأنه ((بمعنى الاستقرار أصلح، وبمعنى الدلالة على الثبوت أدل))(2).

---

(1) شرح الرضي على الكافية : 311/2 .

(2) شرح المراح : 22 .

المبحث الأول

((نِعْمَ وبِئْسَ))

وهما من أشهر أفعال المدح والذم، وأصلان في هذا الباب حتى أنّ بعض النحويين أطلقوا على باب المدح والذم (باب نِعْمَ وبِئْسَ)[1].

الخلاف النحوي في فعلية (نِعْمَ وبِئْسَ) واسميتهما:

وقد اختلف النحويون في (نِعْمَ وبِئْسَ) أهما فعلان أم اسمان؟[2] . فمذهب جمهور النحويين البصريين والكسائيّ من الكوفيين أنهما فعلان بدلالة ما يأتي:

1. رفعهما الفاعل .
2. لو كانا اسمين لكانا معربين، إذ لا موجب لبنائهما .
3. تلحقهما تاء التأنيث وصلاً ووقفاً كما تلحق الأفعال .
4. يضمر فيها، والإضمار لا يكون إلاّ في الأفعال .
5. اتصال الضمائر بهما نحو: نِعْما ونِعْموا .

ومذهب جمهور النحويين الكوفيين أنهما اسمان بدلالة ما يأتي:

1. دخول حرف الجر عليهما، نحو: (والله ما هي بنِعْمَ المولودةُ) .
2. جمودهما، لأن الجمود من خصائص الأسماء .

---

(1) ينظر مثلا : الجمل في النحو : 108 ، وأوضح المسالك : 283/2 .

(2) ينظر في هذه المسألة الخلافية : الإنصاف : 97/1-112، وشرح المفصل : 127/7-128، وشرح جمل الزجاجي : 598/1-599 .

3. مناداتهما، نحو: (يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير) .

4. لا مصدر لهما .

5. بناؤهما على الفتح .

والراجح عندي قول البصريين من أنهما فعلان ماضيان جامدان، لوجاهة وقوة تلك الأدلة التي ذكروها. ولا أريد الخوض في هذه المسألة الخلافية، فجميع المصادر التي عنيت بالخلافات النحوية أفاضت في ذلك، ومن ثم فإن صاحب الإنصاف أفرد مسألة لهذا الخلاف في كتابه ذكر فيها جميع آراء وحجج وأدلة الفريقين، وذكر رأيه في هذه المسألة[(1)] .

ـ أصل بنيتهما وتطوّرهما الصوتي:

أجمع اللغويون والنحويون على أن أصل نِعْمَ وبِئْسَ هو (نَعِمَ وبَئِسَ)، ثم كسرت الفاء من أجل حرفي الحلق[(2)]، فصارا (نِعِمَ وبِئِسَ) ثم أسكنوا العين من نِعِمَ فصارت (نِعْمَ) والهمزة من بِئِسَ فصارت (بِئْسَ)[(3)] .

وبهذا فإن الفعلين قد خضعا خلال مراحل تطورهما الصوتي إلى ظاهرتين صوتيتين هما : الإتباع الحركي، والتخفيف، ويمكن توضيح ذلك بما يأتي:

(1) ينظر : الإنصاف : المسألة (الرابعة عشرة) .

(2) حروف الحلق ستة : (الهمزة والهاء) وهما أقصاه ، و(العين والحاء) وهما أوسطه ، و(الغين والخاء) وهما أوله، ينظر : كتاب سيبويه : 433/4 ، والمقتضب : 138/2 ، والأصوات اللغوية : 87-89 .

(3) ينظر : المقتضب : 138/2 ، والأصول : 111/1 .

1. الإتباع الحركي:

إن الإتباع الحركي: ((ظاهرة من ظواهر التطور في حركات الكلمات. فالكلمة تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه الحركات))[1]. وهو ما يطلق عليه المحدثون مصطلح ((التوافق الحركي))[2]. وهذا الانسجام بين الحركات كما يرى الدكتور إبراهيم أنيس نوع من الاقتصاد في الجهد العضلي تميل إليه لهجات البدو أكثر من لهجات الحضر، وقد يوجد في لهجات الحضر، ولكن بنسبة أقل[3]. وكان الإتباع الحركي، من خصائص لهجة تميم[4]. ((وأُثر عن لهجة أسد أنها جنحت إلى الإتباع الحركي، وذلك متأتٍ من كونها أحدى القبائل البدوية))[5]. ويبدو أن لهذه الحروف الحلقية وظيفةً في هذا التماثل بين الحركات،لذا يمكن إدخال هذه الظاهرة في باب المماثلة[6].

ولذا يمكن القول إن (نَعِمَ وبَئِسَ) قد خضعا للإتباع الحركي فصارا (نِعْمَ وبِئْسَ)، إذ كُسرت فاء الفعل للتوافق مع حركة حروف الحلق. وهو اتباع ذو اثر رجعي، إذ تأثر الصوت الأول بالثاني.

(1) في اللهجات العربية : 96 .

(2) علم اللغة العربية : 228 .

(3) ينظر : في اللهجات العربية : 97 .

(4) ينظر : الكتاب : 107/4 ، والتهذيب : 75/6 .

(5) لهجة قبيلة أسد : 121 .

(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 178 .

2. التخفيف أو (التسكين بالتخفيف)[1].

قد يثقل الاتباع الحركي على المتكلّم فيحاول التخلص منه بإحدى الوسائل اللغوية المعروفة، منها التخفيف – وهو تسكين صرفي يظهر في لهجات بعض القبائل العربية التي تؤثر المقاطع الساكنة على المقاطع المتحركة، كما في لهجة تميم التي تؤثر تسكين وسط الكلمة المتحرك[2]. يقول سيبويه: ((لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركاً، وغير الثاني أول الحرف، وذلك قولك:شِهْدَ، ولِعْبَ، كما أسكَنتها في عَلْـمَ، وتدع الأول مكسوراً، لأنه عندهم بمنزلة ما حرّكوا))[3]. ولا تختص هذه الظاهرة بهذين الفعلين حسب، وإنما تطّرد في كل اسم أو فعل ثلاثي وسطه حرف حيي. وقد سوّغوا في (نِعْمَ وبِئْسَ) وفي كلّ ما كان مثلهما أربع لغات هي[4]:

نَعِمَ – بفتح النون وكسر العين – وهي الأصل.

نِعِمَ – بكسر النون والعين – على الإتباع الحركي.

نَعْمَ – بفتح النون وسكون العين – على التخفيف.

نِعْمَ - بكسر النون وسكون العين – على التخفيف أيضاً، إذ أُسكنت عين الفعل بعد الإتباع، وهي المستعملة، وبها جاء التنـزيل الحكيم.

وكل ما قيل في (نِعْمَ) يقال في (بِئْسَ).

(1) أطلقه الدكتور صاحب أبو جناح في كتابه : الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري : 36 .

(2) ينظر : في اللهجات العربية : 161، ولهجة تميم: 40، 184، والأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة : 189-190.

(3) الكتاب : 116/4 .

(4) ينظر : الكتاب : 107/4 ، والأصول في النحو : 111/1 ، والصحاح : 2042/5 (نعم)، وشرح المفصل : 128/7 ، وشرح الرضي على الكافية : 312/2 ، وشفاء العليل : 585/2 .

ويبدو أن هذا التحول في بنية هذين الفعلين حصل بسبب سرعة الأداء والنطق في لهجات البدو كلهجة تميم مثلاً. وقد ترتب على ذلك على رأي الدكتور غالب المطلبي ميل التميميين إلى أن يكون المقطع الأول من الكلمة مقطعاً طويلاً مغلقاً، وإنهم يتوسلون إلى ذلك بوسائل شتى كالتخفيف، فيكون هذا المقطع في لهجتهم ثابتاً، وهو موضع النبر عند التميميين[1]. فـ(نِعْمَ وبِئْسَ) من بقايا الصيغ التميمية التي احتفظت بصيغتها ونطقها في العربية الفصحى[2]. واستعملتها لإنشاء المدح والذم فصار علمين دالين عليه.

ـ جمودهما :

يرجع سبب جمود هذين الفعلين إلى تضمنهما زيادة على معنى الخبر، وهي المبالغة في المد أو الذم –زيادة على الأصل– إذ نُقلا من الخبر إلى إنشاء المدح أو الذمّ فخرجا عن منهاج جمهور بواقي الأفعال، فأشبها الحروف الدالة على المعاني فجمدا ولم يتصرفا[3]. الأمر الذي أدى إلى أن تفرض هذه الصيغة الجامدة للفعلين قواعد معينة في نظام تركيب جملة هذين الفعلين .

ـ الأحكام الخاصة بتركيبهما :

وتتمثل هذه الأحكام في أمور :

1. يختلف فعل المدح والذم في الاستعمال اللغوي عن سائر بقة أفعال العربية؛ إذ هو يستعمل في تركيب خاص له عناصر أساسية ثلاثة تضمُّها صورة تركيبية، لأداء معنى لا يحصل إلاّ بها، وصورته التركيبية هي : **فعل المدح أو الذم + الفاعل + المخصوص بالمدح أو الذم**.

(1) ينظر : لهجة تميم : 216 .

(2) ينظر : المخصص : 214/14 .

(3) ينظر : الجمل في النحو : 108، والمرتجل: 136، وشرح المفصل: 127/7، وبصائر ذوي التمييز، عبد العليم الطحاوي : 89/5.

2. يشترط في فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) أن يكون[1]:

أ. اسماً مظهراً فيه الألف واللام، نحو: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ.

ب. اسماً مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، نحو: نِعْمَ غلامُ الرَّجلِ زيدٌ.

وهذان النمطان هما الغالبان في الاستعمال، وما ورد بغيرهما فهو في حكم القليل والنادر[2].

ت. اسماً مضمراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز، نحو: نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ.

3. يجوز حذف المخصوص أو التمييز عند فهم المعنى، نحو: ((فبها ونِعْمَتْ))[3].

---

(1) ينظر : الأصول في النحو : 111/1 ، 112 ، والجمل في النحو : 108، واللمع في العربية : 140 ، والمقتصد : 363/1 ، والمرتجل : 139 ، والمقرب : 70 ، وشرح ابن عقيل : 161/2 ، 162 .

(2) وقد ورد فاعلهما مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ولكن بواسطة، ينظر : أوضح المسالك: 283/2 ، ومضافاً إلى نكرة، ينظر : المقرب : 11 ، ومضافاً إلى (ما ومن) ، ينظر : شرح الرضي على الكافية : 317/2 . وهذه الضروب من الاستعمال تكاد تكون قليلة، بل نادرة، إذ لم تطرد في الاستعمال. أما في القرآن الكريم فلم يرد لها ذكر البتة .

(3) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 602/1 .

(نِعْمَ وبِئْسَ) في الاستعمال القرآني

استعمل القرآن الكريم (نِعْمَ وبِئْسَ) لإنشاء المبالغة في المدح العام أو الذم العام[1]. فقد وردت نِعْمَ (ثماني عشرة مرة)، وبِئْسَ (أربعين مرة)، على أنماط تركيبية مختلفة، باختلاف وتغيّر الحال والمقام. ويلحظ في استعمالها هذا غلبة استعمال (بِئْسَ) على (نِعْمَ) في القرآن الكريم، وإن كان عدلاً حسناً، إلاّ أن استعمال (بِئْسَ) ورد في مقام يحتاج إلى البُؤس والشدّة[2] . وقد جاء الاستعمال القرآني للفعلين الجامدين (نِعْمَ وبِئْسَ) على ضربين :

الضرب الأول : فعل المدح أو الذم مسنداً إلى الفاعل الظاهر، وصورته التركيبية:

فعل المدح أو الذم + الفاعل + المخصوص بالمدح أو الذم

ولهذه الصورة في الاستعمال القرآني أربعة أنماط، هي:

➢**النمط الأول : فعل المدح أو الذم + الفاعل المعرف بـ(أل).**

وهذا النمط التركيبي هو الشائع في الاستعمال القرآني للمدح والذم مع (نِعْمَ وبِئْسَ)، وهو تركيب نادر من جهة المعنى إلاّ في سبيل المبالغة))[3]. فقد ورد مع نِعْمَ (إحدى عشرة مرة)، وذلك في: آل عمران (173)، والأنفال (40 مرتين)، والكهف (31)، والحج (78 مرتين)، والصافات (75)، وص (30، 44)، والذاريات (48)،

(1) وقد يستعملان للإخبار عن النعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الأفعال المتصرفة، نحو: أنعَمَ، وينعمُ، وناعم، وبائس، وبئيس، ومنه قوله تعالى:ﭽ ﮈ ﮉ ﮊﭼ [الغاشية/8] ، وقوله تعالى : ﭽ ﮦ ﮧ ﮨﭼ [الحج/28] ، وغيرها من أوجه التصريف.

(2) ينظر : مجمع البيان : 211/12 .

(3) التراكيب اللغوية في العربية : 264 .

والمرسلات (32). وأمثلة ذلك قوله تعالى:﴿ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾[(1)]، وقوله تعالى :﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾[(2)].

وورد النمط نفسه مع بِئْسَ (خمساً وعشرين مرة)، وذلك في : البقرة (126، 206)، وآل عمران (112، 162، 197)، والأنفال (16)، والتوبة (73)، وهود (98، 99)، والرعد (18)، وإبراهيم (29)، والكهف (29)، والحج (13 مرتين، 72)، والنور (57)، وص (56، 60)، والحديد (15)، والزخرف (38)، والحجرات (11)، والمجادلة (8)، والتغابن (10)، والتحريم (9)، والملك (6) . وأمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾[(3)]، وقوله تعالى:﴿ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[(4)].

والفاعل المعرف بـ(أل) هو محو الاهتمام والتركيز في هذا التركيب، فلما أُريد إبراز ما فيه من مدح أو ذم أُسند إلى (نِعْمَ) عند إنشاء المبالغة في المدح، وإلى (بِئْسَ) عند إنشاء المبالغة في الذم، فتلازم فعل المدح أو الذم مع فاعله ملازمة الصفة للموصوف، لأن المدح أو الذم نقل إلى الاسم الواقع بعدهما فصارت النسبة نسبة اتصاف لا حدث إلى محدث، والاسم الواقع بعدهما هو الموصوف بالفعل فدلاّ على معنى في غيرهما، وهو سبب جمودها، لأنهما ضارعا الحروف الموضوعة للمعاني[(5)]. فإن التركيب دال على تخصيص الممدوح بالتعظيم والمدح والثناء، والمذموم بالتحقير والذم وكلّها صفات.

(1) آل عمران : 173 .

(2) الأنفال : 40 .

(3) آل عمران : 12 .

(4) الحديد : 15 .

(5) ينظر : الجمل في النحو : 108 ، ونحو الفعل : 69 .

ودلالة (أل) في هذا التركيب هو التخصيص للمبالغة، ((فكأنما أراد أن يخص المتحدث عنه بمعنى خاص وبمرتبة خاصة))[1]. ولهذا جاء الاستعمال (نِعْمَ) في صفاته تعالى وفي صفات أنبيائه وأوليائه (عليهم السلام)، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[4]. وكلها صفات دالة على المدح والتعظيم.

وقد اختلف النحويون في (أل) الداخلة على فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ)، فكانت لهم مذاهب متفرقة تتلخّص بما يأتي:

1. إنها للجنس، وهو مذهب سيبويه[5]، وجمهور النحويين[6]، واختلفوا أيضاً في هذا الجنس إن كان حقيقة أو مجازاً، فذهب قوم إلى أنها للجنس حقيقة، فالجنس كله الممدوح، والمخصوص بالمدح أو الذم مندرج في هذا الجنس، لأنه فرد من أفراده[7]. وفيه نظر، إذ يدخل في المدح ما لا يستحق المدح، وفي الذم ما لا يستحق الذم. ومنهم من قال هي للجنس مجازاً، لأنك جعلت زيداً في (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) جميع الجنس مبالغة[8].
2. إنها عهدية، وقد اختلفوا أيضاً في هذا العهد، فمنهم من قال: هي عهدية شخصية، ونسب أبو حيان هذا القول إلى إسحق بن ملكون(ت548هـ)،

(1) في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) : 112 .
(2) الذاريات : 48 .
(3) المرسلات : 23 .
(4) ص : 44 .
(5) ينظر : الكتاب : 177/2 .
(6) ينظر : المقتضب : 141/2 ، والمقتصد : 363/1 ، والمرتجل : 139، وشرح المفصل : 130/7 .
(7) ينظر : ارتشاف الضرب : 16/3 .
(8) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 604/1 .

لاعتقاده بأنه لا يراد بفاعلها إلاّ الاسم الممدوح خاصة[1]. ويرى ابن الحاجب أنها للعهد الذهني[2]. واعترض الرضي على ذلك قائلاً: ((وليست اللام في(نِعْمَ في(نِعْمَ الرجلُ) للإشارة إلى ما في الذهن كما قال المصنف))[3]. وأنكر الرضي أيضاً القول بأنها لاستغراق الجنس، وحجته أن علامة المعرف بالألف واللام الاستغراقية صحة إضافة (كل) إليه، وهذا لا يصدق في (نِعْمَ الرجلُ)[4].

وللمحدثين نصيب أيضاً من هذا الخلاف أيضاً، فالدكتور فاضل السامرائي يرى أن ((فاعل نِعْمَ وبِئْسَ وأل فيه جنسية))[5]. أما الدكتور هادي نهر فيذهب إلى أنها ((قد تكون للعهد أو للجنس على حسب ما يقتضيه المعنى، فهي للجنس حقيقة، إذا أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصداً وتبعاً للممدوح أو المذموم، ثمّ نصّ عليه كما ينصُّ على الخاص بعد العام والمفرد المعين على ادعائه أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره .. وهي (أل) عهدية إذا أردنا أن معهودها ذهني؛ لأن مدخولها فرد مبهم مفسّر بما بعده تفخيماً، أو أن يكون معهوداً خارجياً وهو المخصوص))[6].

ويبدو أن القول الأرجح أن (أل) هذه تفيد الجنس، وذلك من وجهين، أحدهما: إننا لا نمدح الجنس أو نذمه إذا لم يكن معه فرد من أفراده نخصّه بهذا المدح أو الذم، فنقول: نِعْمَ الأستاذُ زيدٌ، فالأستاذ جنس عام، وزيد فرد منه، وخصّ بالمدح من بين أفراد هذا الجنس، والآخر: إن العرب قد تجعل الفرد بمنزلة الجنس مبالغةً في المدح، ومن ذلك قولهم ((كُلُّ الصّيدِ في جوفِ الفَرا))[7]، الذي هو حمار الوحش

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 16/3 .

(2) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : 375 ، وشرح الرضي على الكافية : 312/2 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 312/2 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : الصفحة نفسها .

(5) معاني النحو : 673/4 .

(6) التراكيب اللغوية في العربية : 266-267 .

(7) جمهرة الأمثال : 162/2 ، وينظر : النهاية : 422/3 .

لجلالته بمنـزلة جنس للصيد. وقد تمثل به رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) حين أسلم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب[1].

➢النمط الثاني : فعل المدح أو الذم + الفاعل المضاف إلى ما فيه (أل).

وقد ورد هذا النمط مع نِعْمَ (خمس مرّات)، وذلك في: آل عمران (136)، والرعد (24)، والنحل (30)، والعنكبوت (48) والزمر (74)، وأمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾[3]. وورد النمط نفسه مع بِئْسَ (ست مرّات) أيضاً، وذلك في: آل عمران (151)، والنحل (29)، والزمر (72)، والمؤمن (67)، والجمعة (5)، وأمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿كَفَرُوا۟ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۚ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[5].

يرى المبرّد وابن السراج أن : ((ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام بمنـزلة ما فيه الألف واللام))[6]. فجعلا فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) في هذا النمط بمنزلة النمط الأول، ويفهم الباحث من كلامهما أن التعريف في النمط الأول، أو في النمط الثاني إما أن يكون من تعريف الجنس، أو من تعريف العهد. والراجح أنه من تعريف الجنس؛ لأن المراد به عموم الجنس لا واحد بعينه.

(1) ينظر : النهاية 422/3 .
(2) آل عمران : 136 .
(3) الرعد : 24 .
(4) آل عمران : 151 .
(5) النحل : 29 .
(6) المقتضب : 143/2 ، وينظر : الأصول في النحو : 122/1 .

وقد أفادت الإضافة هنا التخصيص، إذ تخصص الفاعل المضاف بالمضاف إليه، وضُيِّقت عليه الصفة حتى صارت له مزيد خصوصية بين أفراد الجنس المضاف إليه. فلما أُريد المبالغة في إظهار هذه الخصوصية في المدح أُسند إلى (نِعْمَ)، وفي الذم أُسند إلى (بِئْسَ).

و(نِعْمَ وبِئْسَ) أساس هذا التركيب؛ إذ نقلا الكلام من مقام الإخبار إلى مقام الإنشاء. وتدلّ دوال الثبوت التي تسبق التركيب في سياق الآيات المتضمنة لهذا النمط نحو: خالدين فيها، ومأواهم، ونحو ذلك على أن الجودة الحاصلة من إنشاء التركيب ثابتة الوقوع والتحقيق .

➢**النمط الثالث : فعل المدح أو الذّم + الفاعل المعرف بـ(أل) + الصفة .**

لم يرد هذا التركيب مع (نِعْمَ)، وقد ورد مع (بِئْسَ) (مرتين)، وذلك في سورة هود، قال تعالى:﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَـٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ ﴿٩٩﴾ ﴾[1].

فـ(المورود) و(المرفود) صفتان لفاعلي بِئْسَ المعرّفين بـ(أل) ولا يمتنع عند النحويين فاعل نِعْمَ وبِئْسَ[2]. ومنه قول زهير بن أبي سُلمى[3]:

نِعْمَ الفتى المُرّيُّ أَنْتَ إذا هُمُ حَضَروا لدى الحُجُراتِ نارَ المَوْقِدِ

فـ(المريّ) صفة لفاعل نِعْمَ وهو الفتى، وقد حمله ابن السراج وأبو علي الفارسي على البدل[4]. وقال ابن مالك: ((يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأن تخصيصه حينئذ، لإمكان أن ينوي في النعت ما

(1) هود : 98-99 .

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 317/2 .

(3) ديوانه : 275 .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 120/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 317/2 ، ومغني اللبيب : 765 .

نوي في المنعوت،وعلى هذا يحمل البيت))[1]. في حين يرى الرضي أنه صفة؛ لأن فاعل نِعْمَ وبِئْسَ المعرّف باللام في معنى النكرة، وقد يوصف؛ لأن الصفة مخصصة والمقصود هنا العموم والإبهام. والإبهام مع التخصيص باقٍ، إذ المخصوص لا يعين فهو كقوله تعالى:﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾[2]. والمخصوص بالذم محذوف يدل عليه سياق الآية الكريمة.فـ((بِئْسَ الوِردُ المَوْرود)) أي: النار، وهي في مقابلة النعيم في الجنة[3]. ((وسأل نافع عن قوله تعالى :﴿ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ ﴾ ، فقال ابن عباس: بِئْسَ اللّعنةُ))[4]. وتقول الدكتورة عائشة عبد الرحمن: ((وملحظ الصلة يمكن أن يفهم من تتابع لعنة في هذه، ويوم القيامة مع سياق الآية قبلها في فرعون يقدِم قومه فأوردهم النار وبِئْسَ الوِردُ المَوْرودُ))[5].

فتداخلت المباني في سياق الآية لتنبئ بسوء عمل فرعون وملئه في الدنيا وفي يوم القيامة.

➢**النمط الرابع : فعل الذم + الفاعل المعرف بـ(أل) + المخصوص بالذم .**

وقد ورد هذا النمط في آية واحدة، وذلك في قوله تعالى:﴿ بِئْسَ ٱلِاسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[6]. ودلالة هذا النمط على التخصيص بيّنة ظاهرة، فقد اختصّ المخصوص بالذم بتعريفه بـ(أل). ويبدو أن ذكر المخصوص في هذا الموضع جاء لإزالة الإبهام الذي في فاعل (بِئْسَ)، وذلك المخصوص كما يرى الدكتور محمد طاهر جعفر داخل ضمن العموم الذي يمثله الجنس وهو الاسم؛ لذا

(1) مغني اللبيب : 765 .

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 317/2 ، والآية من سورة البقرة : 221 .

(3) ينظر : مجمع البيان : 211/12 .

(4) الإعجاز البياني للقرآن ومسائل نافع ابن الأزرق : 379 .

(5) نفسه : 380 .

(6) الحجرات : 11 .

فقد ارتبط به فصار دخوله بمنـزلة الذكر الذي يعود عليه فأجروا الذكر المعنوي مجرى الذكر اللفظي[1].

الضرب الثاني : فعل المدح أو الذم مسنداً إلى فاعل مضمر مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز، وصورته التركيبية: **نِعْمَ أو بِئْسَ + (فاعل: مضمر) + تمييز**، ولهذه الصورة ثلاثة أنماط، هي:

➢ **النمط الأول : بِئْسَ + (فاعل : مضمر) + جار ومجرور + تمييز**

وقد هذا التركيب في آية واحدة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوُّۢۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[2].

وفي هذا التركيب ثلاث مسائل، إحداها: إضمار فاعل (بِئْسَ) وتفسيره بنكرة منصوبة على التمييز، وثانيها: عدم ظهور علامة الإضمار بعد (بِئْسَ)، وثالثها: الفصل بالجار والمجرور بين فاعلها المضمر والتمييز .

ففي (بِئْسَ) فاعل أُضمر قبل أن يتقدمه ظاهر فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير بمنـزلة تقدم الذكر له، والأصل في كلّ مضمر أن يكون بعد الذكر[3]. يقول سيبويه: ((وذلك لأنهم بدأوا بالإضمار؛ لأنهم شرطوا التفسير، وذلك نووا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا))[4]. و(بدلاً) تمييز يفسّر الضمير المستكن في (بِئْسَ) على

(1) ينظر : أفعال المدح والذم وتطبيقاتها في القرآن الكريم، د. محمد طاهر جعفر، مجلة جامعة القادسية، مج (2) /1972 : 21.

(2) الكهف : 50 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 131/7 .

(4) الكتاب : 175/2 .

مذهب البصريين، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: هم، أي: الشيطان وذريته. وذهب الكوفيون إلى إعراب المنصوب بعد (نِعْمَ وبِئْسَ) حالاً على اختلاف بينهم[1].

والراجح هو التمييز، لأن (نِعْمَ وبِئْسَ) لا تليهما معرفة محضة فخصّا بهذا الإضمار، ((لأن المضمر قبل الذكر فيه شبه من النكرة لا يفهم متى يرجع حتى يفسر))[2]. وذكر ابن يعيش أيضاً فائدتين لهذا الإضمار ((إحداهما: التوسع في اللغة، والأخرى التخفيف، فإن لفظ النكرة أخف مما فيه الألف واللام))[3]. ومن خصائص هذا المضمر عند النحويين أنه لا يتبع بتوكيد أو عطف بيان أو بدل[4]. وجيء بالتمييز بعده لينقل التركيب من دلالة الإخبار إلى دلالة الإنشاء[5]. وقد يُحذف هذا التمييز عند فهم المعنى كما في الحديث الشريف: ((مَنْ تَوَضَّأَ يَومَ الجُمُعةِ فَبِها ونِعْمَتْ ومَن اغتسَلَ فالغُسلُ أفضل))[6]. والتقدير: ((نِعْمَتْ رُخصةُ الوضوءِ، فحذف التمييز وهو (رخصة) واسم الممدوح وهو الوضوء لفهم المعنى))[7]. ولا تظهر علامة الإعراب بعد (نِعْمَ وبِئْسَ) فلم يقولوا: نِعْمَوا ولا بِئْسَوا، ولا نِعْمَا، ولا بِئْسَا، فالعرب توحّد نِعْمَ وبِئْسَ وإن كانتا بعد الأسماء[8]. فالفرّاء يرى أن السبب في ذلك اسميتها، قال: ((وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليس بفعل يلتمس معناه))[9]. أمّا ابن عصفور فذكر أنه أنه ((إذا كان فاعلهما مضمراً ولم يبرز في حال التثنية والجمع استغناء بتثنية التمييز

(1) ينظر : البحر المحيط : 249/3 .

(2) شرح المفصل : 131/7 .

(3) المصدر نفسه : والصفحة نفسها .

(4) ينظر : شفاء العليل : 588/2 .

(5) ينظر : معاني النحو : 492/2 ، 675/4 .

(6) سنن الترمذي : 369/2 (أبواب الجمعة) .

(7) شرح جمل الزجاجي : 602/1 .

(8) ينظر : الكتاب : 179/2 .

(9) معاني القرآن ، الفرّاء : 141/2 .

وجمعه عنه))[1]. وقد حكى أبو الحسن الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب كانوا يقولون: نِعْما ونِعْموا[2]. ((إلاّ أنّه لم يتحقق بقاؤهم على الفصاحة لمخامرتهم أهل الحاضرة))[3].

ولهذا يمكن القول إن توحيد (نِعْمَ وبِئْسَ) هو الأفصح والمستعمل في كلام العرب، لأنهم اكتفوا بتثنية أو جمع التمييز عن إظهاره، وما ورد في القرآن الكريم فعلى وفق المستعمل الشائع من كلام العرب، إذ كل ما جاء فيه من (نِعْمَ وبِئْسَ) موحّد؛ لذا قال: بِئْسَ ولم يقل (بِئْسوا) مع أنه يريد: إبليس وذريته، وقد يكون إبليس وحده أيضاً[4] .

والمسألة الثالثة في هذا التركيب هي الفصل بين فاعل بِئْسَ المضمر والتمييز، فقد فصل بين بالجار والمجرور بينها على الرغم من صعوبة الفصل بينهما لشدة احتياج هذا المضمر إلى ما يفسره، إلاّ أنهم جوّزوا الفصل بالظرف[5]، لأنهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها، والفصل بالظرف عندهم كلا فصل[6].

➢**النمط الثاني : نِعْمَ أو بِئْسَ + (فاعل : مضمر) + ما + المخصوص بالمدح أو الذم**

وقد ورد هذا النمط (مرتين)، وذلك في قوله تعالى:﴿ **إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن**

(1) شرح جمل الزجاجي : 606/1 ، وينظر : المقرب : 72 .
(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 606/1 .
(3) المقرب : 72 .
(4) ينظر : معاني القرآن ، الفرّاء : 141/2 .
(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 316/2 .
(6) ينظر : أوضح المسالك : 8/2 .

سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا ﴾ [2].

فجيء بـ(نِعْمَ) مدغمة مع (ما) في قوله : (فنِعِمَّا)، وهذا الإدغام كان سبباً للاختلاف في تحديد صيغة (نِعْمَ) في هذه البنية المدغمة. فسيبويه يرى أنها على لغة من كسر النون والعين – على الإتباع، أي: نِعِمَ، وينسبها إلى هذيل[3]. وبها قرأ ابن كثير وورش وحفص، أي: (فَنِعِما) – بكسر النون والعين[4]. يقول مكي بن أبي طالب: ((فمن كسر النون والعين من القراء احتمل أن يكون كسر العين على لغة من كسرها وأتبع النون بها، ويحتمل أن يكون على لغة من أسكن العين وكسر النون، لكن كسر العين لالتقاء الساكنين. فأما إسكان العين مع الإدغام فمحال لا يجوز ولا يمكن في النطق))[5]. ((وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي (فَنَعِما) بفتح النون وكسر العين، وهو الأصل على وزن فَعِلَ))[6]. ويحتمل ((أن يكون قرأ على لغة من قال: (نَعْمَ) مثل (عَلْمَ)، ويجوز أن يكون أسكن العين استخفافاً فلما اتصلت بالمدغم كسرها لالتقاء الساكنين))[7]. وأحسب أن الرجوع إلى نظرية المقطع الصوتي عند المحدثين يحل هذه الإشكالية الصوتية ويوضّح بجلاء أصل هذه البنية[8].

---

(1) البقرة : 271 .

(2) البقرة : 90 .

(3) ينظر : الكتاب : 440/4 .

(4) ينظر : البحر المحيط : 324/2 .

(5) مشكل إعراب القرآن : 141/1 .

(6) البحر المحيط : 324/2 .

(7) مشكل إعراب القرآن : 141/1 .

(8) ينظر : الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس : 163-169 ، والعربية الفصحى ، هنري فليش اليسوعي ، تعريب : د. عبد الصبور شاهين : 42 ، 45 .

فـ(نِعِمّا) مكونة من (نِعْمَ ما) فأُدغمت ميم نِعْمَ مع ميم ما. فـ((الميم تدغم في مثلها كقولك: لم ترم مالك، ولا تغم في غيرها، لأن فيها غنة يذهبها الإدغام))(1).

فـ(نِعْمَ ما) تتألف من ثلاثة مقاطع: نـِ ع / مـَ / مـً [مقطع طويل مغلق + مقطع قصير مفتوح + مقطع قصير مفتوح].وعند إدغام المثلين تعمل شيئين: إسكان الأول، وإدغامه في الثاني(2)، فصارت البنية (نِعْمًا)، وفي المقاطع الصوتية: نـِ ع م / مـً [مقطع مزيد + مقطع قصير مفتوح]. والمقطع المزيد ثقيل لا يسيغه النطق العربي فيخفف بتحويله إلى مقطعين، وهذا يحصل بجلب قمة من الخارج للمقطع المزيد فيحول إلى مقطعين، وهما :

[مقطع قصير مفتوح + مقطع طويل مغلق] ، فتصير البنية نـِ / عـِ م / مـً

وفي هذه الحال لا يكون كسر العين لالتقاء الساكنين، وإنما مقطع مزيد حول إلى مقطعين، وإن أصلها (نِعْمَ) وأدغمت ميمها بميم (ما)، فانتقل النبر بعد الإدغام من المقطع الأول إلى المقطع الثاني المغلق .

وتظهر في هذا النمط إشكالية إعرابية تتعلّق بإعراب (ما) في هذا التركيب، وللنحويين في إعرابها مذاهب متفرقة أوجزها بما يأتي:

1. إنها تكون غير موصوفة بمعنى (شيء) في موضع نصب تمييز الفاعل المضمر في نِعْمَ أو بِئْسَ، وهو مذهب أغلب النحويين(3). ويلحظ أن النكرة الواقعة في غير

(1) شرح المفصل : 147/10 .

(2) ينظر : نفسه : 131/10 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش : 322/1 ، وإعراب القرآن ، النحاس : 197/1 ، ومشكل إعراب القرآن : 104/1 ، 141 ، والكشاف : 397/1 ، وشرح المفصل : 4/4 ، وشرح الرضي على الكافية : 317/2، والبحر المحيط : 323/1 ، 324 ، وارتشاف الضرب : 17/3 .

الاستفهام والتعجب لا تستغني عن الوصف إلاّ في بابي التعجّب و(نِعْمَ وبِئْسَ)[1].

2. إنها معرفة تامة فاعل لفعل المدح أو الذم بمعنى (الشيء)، وهو مذهب سيبويه[2]، والكسائي[3]، وابن خروف[4]. قال النحاس: ((وقول سيبويه حسن يجعل (ما) وحدها اسماً لإبهامها وسبيل بِئْسَ ونِعْمَ أن لا تدخلا على معرفة إلاّ للجنس))[5].

3. التركيب مع الفعل أي: نِعْمَ أو بِئْسَ مع ما بمنزلة الشيء الواحد، وهو رأي الكوفيين والفرّاء[6]. قال أبو حيان: ((وقال قوم منهم الفرّاء ما بعد نِعْمَ وبِئْسَ كالشيء الواحد لا موضع له من الإعراب فالمرفوع فاعل أيضاً بنعما أو بئسما))[7].

4. إنها موصولة بمعنى (الذي) فاعل لنِعْمَ أو بِئْسَ، والجملة بعدها صلتها، وإليه ذهب أبو علي الفارسيّ في أحد قوليه[8]. ((ويضعفه قلة وقوع الذي فاعلاً لِنِعْمَ وبِئْسَ، ولزوم حذف الصلة بأجمعها في (فنعما هي) لأن (هي) مخصوص))[9].

والراجح عندي مذهب جمهور النحويين من أنها نكرة غير موصوفة ولا موصولة، وهو ما يناسب مقام التركيب، إذ هي تمييز يفسر المضمر المبهم في نِعْمَ أو

(1) ينظر : مغني اللبيب : 395 .

(2) ينظر : الكتاب : 7/1 .

(3) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 317/2 .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 166/2 ، والمطالع السعيدة : 160/2 .

(5) إعراب القرآن ، النحاس : 197/1-198 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، الفرّاء : 58/1 ، وإعراب القرآن ، النحاس : 197/1 ، ومشكل إعراب القرآن : 104/1

(7) ارتشاف الضرب : 17/3 .

(8) ينظر : البغداديات : 253 .

(9) شرح الرضي على الكافية : 316/2 .

بِئْسَ. وبهذا يمكن القول إن في نِعْمَ وبِئْسَ مضمراً تفسره (ما) والتقدير في الآية الأولى: ((فَنِعْمَ شيئاً هي))(1)، وفي الآية الثانية ((بِئْسَ شيئاً اشتراؤهم))(2)، وقد ذكر ذكر المخصوص (هي) في الآية الأولى ، و(أنْ يشتروا) في الآية الثانية.

أما علاقة (نِعْمَ) مع مباني السياق في الآية، فقد اقترنت (نِعْمَ) بالفاء، لكونها فعلاً جامداً وقع جواباً للشرط، وقد عُلِّق جواب الشرط، وهو المبالغة في مدح الحكم الذي يتضمنه الشرط أي : إبداء الصدقات. وسياق الآية في التركيب الشرطي الأول دالٌّ على الإبداء المادي، ثم عطف عليه تركيب آخر مراعياً فيه المقام النفسي والاجتماعي في الحث على إخفائها.

ويلحظ الانسجام في سياق الآية العام بين تركيب الشرط بوصفه تعلّق حكم بحكم، وتركيب المدح بوصفه تعلّق صفة بموصوف، وجيء بـ(إن) التي تفيد الإنكار والشكّ لتتناسب مع الإبهام في الفاعل المضمر في (نِعْمَ) .

ولهذا التركيب أكثر من دلالة منها: الحث والإرشاد مع (نِعْمَ) والإنكار والإبعاد مع (بِئْسَ)، وكلها مستفادة من مباني السياق وعلاقة تركيب المدح أو الذم بما قبله وما بعده. ولا شكّ أن التركيب مع الفعل الجامد يمثّل الأساس في بلوغ هذه الدلالات .

➢**النمط الثالث : <u>نِعْمَ أو بِئْسَ + (فاعل : مضمر) + ما + جملة فعلية</u>**

ورد هذا النمط (مرة واحدة) مع نِعْمَ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾(3). وورد مع بِئْسَ (أربع مرات) في : البقرة (90، 93، 102) ،

(1) شرح المفصل : 134/7 .
(2) المصدر نفسه : 135/7 .
(3) النساء : 58 .

والأعراف (105) ، ومثاله قوله تعالى :﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (1).

يلحظ في هذا النمط حذف المخصوص الموصوف وإقامة الصفة مقامه(2). وأن الفاعل في (نِعْمَ وبِئْسَ) مضمر تفسره (ما). فإنه قيل: و(ما) أشد الأشياء تنكيراً وإبهاماً، فكيف تفسر غيرها؟ أقول: هناك وجهان أجدهما مناسبين لتفسير ذلك، أحدهما ذكره ابن عصفور، قال: ((وجاء التمييز بما وإن كانت شديدة الإبهام لاختصاصها بالنعت))(3)، والآخر هو أنّ أي كلمة مبهمة تفيد من محيط النص وإيحاءاته بدلالات من الكلمات الأخرى في الجملة أو العبارة(4).

ولما كان مقام المدح أو الذم يقتضي الإطناب جيء بـ(ما) طلباً للإيجاز والاختصار. ومن خصائص العربية أداء المعنى بأقل ما يمكن من الألفاظ، لهذا جيء بها في القرآن الكريم في جملة قصيرة موجزة موحية، دالة على معناها.

وقد حذف المخصوص في هذا التركيب لدلالة ما قبله عليه، وجيء بجملة المدح خبراً لـ(إنَّ) المؤكدة، لتأكيد دلالة الوعظ والإرشاد والإخبار، لأن الممدوح في الآية غاية في الأهمية وهو تأدية الأمانات، ولهذا قدّمها تعالى على الحكم العادل، لخطرها وشمولها ((فهي كثيرة جداً، فمن ذلك ما يؤتمن عليه الشخص من ودائع الناس وأموالهم، ومنها ما يطلع عليه من أسرار الناس وأحوالهم، .. والحكم أمانة، والرعية أمانة، والقضاء أمانة ثقيلة والشرع أمانة))(5). ولهذا جاء التوكيد بـ(إنّ) في سياق الآية (ثلاث مرات) اسمها لفظ الجلالة وخبرها جملة.

(1) البقرة : 93 .

(2) ينظر : شفاء العليل : 591/2 .

(3) شرح جمل الزجاجي : 601/1 .

(4) ينظر : دلائل الإعجاز ، مقدمة المحقق) : 18 .

(5) ينظر : لمسات بيانية في نصوص من التنـزيل : 109-110 .

ـ المخصوص بالمدح أو الذَّم:

معنـاه : يقصـد بالمخصـوص : ((ذات الاسـم المخـتص الواقـع في أسـلوب الاختصاص، وقد سمي المعني بالمدح أو الذم مخصوصاً، لأنه ذكـر جنسـه، ثـمّ خـصّ شخصه))[1]. وهو اسم مرفوع يقع قبـل جملـة (نِعْـمَ أو بِـئْسَ) أو بعـدهما، وفائدتـه تفسير المقصود بالمدح أو الذم، وهذا المخصوص إما أن يذكر أو يحذف للعلم به[2].

إعرابه : للنحويين في إعراب هذا المخصوص ثلاثة أوجه :

1. المخصوص مبتدأ والجملة التي قبله خبره[3]. وفي هذا الوجه يكون تركيب المـدح أو الذمّ جملة واحدة مكونة من خبر مقدّم، ومبتدأ مؤخر[4]. وفي هذه الحال يكون موقع المخصوص بعد الفاعل فيحصل التفسير بعد الإبهام[5]، ومثال ذلك: نِعْـمَ الرجلُ زيدٌ، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ، فـ(زيدٌ) هو المخصوص.
2. المخصوص خبر لمبتدأ محذوف ، وذلك المبتدأ لا يظهر، وتقديره (هو)[6]. وقيل : : هو مبتدأ خبره محذوف. تقديره فـلان الممـدوح أو المـذموم[7]. ويضـعفه ((أن الخبر لا يحذف وجوباً إلاّ أن سدَّ شـيء مسـدَّه))[8]. وعلـى هـذا الوجـه يكـون التركيب جملتين: فعلية لا محلّ لها من الإعراب، واسمية كالمفسرة للجملة الأولى،

(1) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 75 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 167/2 .

(3) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 173/1 ، وشرح المقدمة المحسبة : 383/2 ، وشرح المفصل : 134/7 ، وشرح ابن عقيل : 167/2 .

(4) ينظر : شرح المفصل : 135/7 .

(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 315/2 .

(6) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 383/2 ، والمرتجل : 143 ، وشرح المفصل : 135/7.

(7)ينظر : شرح جمل الزجاجي : 605/1 ، وشرح ابن عقيل : 167/2 .

(8) مغني اللبيب : 785 .

ولا تعلق لإحداهما بالأخرى، كما هي الحال بالنسبة إلى الوجه الأول[1]. وعلى هذا الوجه يكون التقدير في جملة (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، هو زيدٌ، أو الممدوح زيدٌ.

3. المخصوص بدل من فاعل نِعْمَ أو بِئْسَ[2]. ويضعفه أن المخصوص لازم، وهذا ليس من صفات البدل، فضلاً عن أن المخصوص لا يصلح لمباشرة نِعْمَ وبِئْسَ.

والراجح عندي من هذه الأوجه الوجه الأول؛ لأنه تقرّر بالدليل، وتدعو إليه أمور منها، دخول النواسخ عليه نحو: كنت نِعْمَ الرجلُ، ودخول لام الابتداء ولام القسم على (نِعْمَ وبِئْسَ)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[3]، وقول بعضهم: والله لنعم الفتى زيدٌ. ويرى الرضي أن هذه الدلائل هي التي دفعت الفرّاء إلى القول باسمية نِعْمَ وبِئْسَ[4].

ـ **أحكام المخصوص** : إن أحكام المخصوص عند النحويين هي:

1. المجانسة :

ويراد بالمجانسة مجانسة فاعل نِعْمَ أو بِئْسَ للمخصوص[5]، وذلك أن تعلق المخصوص بالتراكيب تعلّق لازم فإذا ((لم يكن من جنسه لم يكن به تعلّق))[6]، ولم تحصل الفائدة المرجوة من التركيب. ولهذا إذا وجد كلام ظاهره مخالف لهذا لجأ النحويون إلى التقدير والتأويل، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟

(1) ينظر : شرح المفصل : 135/7 .

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 104/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 315/2 ، والمدرسة البغدادية : 200 .

(3) النحل : 30 .

(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 314/2 .

(5) ينظر : الكتاب : 177/2 ، والمقتضب : 142/2 ، والأصول في النحو : 113/1 .

(6) شرح المفصل : 137/7 .

﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1]. فالقوم ليس من جنس المثل، ولهذا قدّروا محذوفاً يرجع الكلام إلى الأصل فقدّروا: بِئْسَ مثل القوم مثلُ الذين، ثم حذف المضاف (مثل) وأقيم المضاف إليه مقامه، والمضاف يكتسب إعراب المضاف إليه إذا أقيم مقامه، وجعلوا هذا قياساً[2].

2. الاختصاص :

ويقصد به أن يكون المخصوص أخص من فاعل نِعْمَ وبِئْسَ، ولا يكون أعم ولا مساوياً، فلو كان أعم أو مساوياً له لم يجز ، إذ ليس فيه بيان[3] ؛ ((لأنه للتخصيص بعد الإبهام ، فلا يجوز نِعْمَ الإنسان رَجُلٌ، إلاّ أن تصفه بما يرفع الجهالة عنه))[4]. ولهذا كان من ((حق المخصوص أن يختص إما بتعريف نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أو بصفة نحو: نِعْمَ الرجلُ يواظبُ على النوافل))[5].

ـ حذف المخصوص وذكره في القرآن الكريم :

يلحظ في الاستعمال القرآني لأفعال المدح والذم كثرة حذف المخصوص؛ إذ لم يرد ذكره إلاّ في ثلاث آيات، هي: البقرة (90، 271)، والحجرات (11). يقول ابن يعيش: ((الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان، إلاّ أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه إذا تقدّم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدل عليه، وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز

---

(1) الجمعة : 5 .

(2) ينظر : المقتصد : 370/1 ، ومجمع البيان : 64/9 ، والمرتجل : 142 ، وشرح المفصل : 137/7 .

(3) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 602/1 ، 603 ، والمقرب : 71 .

(4) شرح الرضي على الكافية : 318/2 .

(5) شفاء العليل : 590/2 .

محذوفاً))[1]. وأمثلة حذف المخصوص في القرآن الكريم كثيرة منها قوله تعالى:﴿ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾[2]، أي: ((أيوب (عليه السلام) وهو المخصوص بالمدح، ولم يذكره لتقدّم قصته))[3]. وقوله تعالى:﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾[4]، أي: نحن، وحذف لدلالة الحال عليه[5].

ويرى أبو حيان أنّ السبب في كثرة حذف المخصوص في القرآن الكريم هو وقوع الفاعل فاصلة قرآنية، وحذفه جاء لهذا المعنى[6]. ولا يجد الباحث في ذلك سبباً سبباً كافياً لتفسير ظاهرة حذف المخصوص في القرآن الكريم؛ لأن المخصوص قد حذف في مواضع لم يقع فيها الفاعل فاصلة قرآنية، وإنما حذف للإيجاز والاختصار، فإنه مفهوم من سياق الكلام، أو لأنه مبتدأ ((لأن المبتدأ قد يحذف كثيراً إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه))[7].

(1) شرح المفصل : 135/7 ، وينظر : شرح ابن عقيل : 167/2 .
(2) ص : 44 .
(3) شرح المفصل : 135/7 .
(4) الذاريات : 48 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 135/7 .
(6) ينظر : البحر المحيط : 118/2 .
(7) شرح المفصل : 136/7 .

المبحث الثاني

المدح والذّم بـ(فَعُلَ)

يلحق بـ(نِعْمَ وبِئْسَ) كل فعل ثلاثي على وزن فعلَ، أصلاً أو تحويلاً[1]، وقد بيّنتُ سبب إلحاق هذه الأفعال بـ(نِعْمَ وبِئْسَ) في بداية هذا الفصل.

وقد استعمل القرآن الكريم من هذه الأفعال ثلاثة أفعال، هي: (حَسُنَ)؛ لإنشاء المدح الخاص، و(ساءَ وكَبُرَ)؛ لإنشاء الذم الخاص في آيات كريمة على أنماط من التركيب سأتناولها حسب استعمالها القرآني.

ـ الأحكام الخاصة بتركيبه:

إن هذه الأفعال التي على وزن (فَعُلَ) تخالف في الاستعمال (نِعْمَ وبِئْسَ) في ستة أمور أُوجزها بما يأتي:

1. الاختلاف في المعنى، ويتمثل في أمرين:

أ. اشراب (فَعُلَ) معنى التعجّب، فقولنا: كَرُمَ الرجلُ زيدٌ في المعنى (ما أكرم زيدٌ)[2].

ب. يستعمل وزن (فَعُلَ) للمدح الخاص والذم الخاص[3]، في حين أن (نِعْمَ وبِئْسَ) وبِئْسَ) للمدح العام والذم العام.

2. الاختلاف في الفاعل الظاهر، وذلك في أمرين أيضاً[4]:

---

(1) جاء في الارتشاف : ((وبعض النحويين على أن العرب شذت في ثلاثة أفعال لم تحولها، واستعملتها استعمال (نِعْمَ وبئسَ) وهي: عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ .. كذا قال الكسائي: إنه يجوز أن يبني على فَعُلَ إلاّ في هذه الأفعال الثلاثة، ومن النحويين من أجاز فيها (سَمُعَ وعَلُمَ وجَهُلَ) بضم عين الكلمة))، ارتشاف الضرب : 27/3 .

(2) ينظر : المقتضب : 147/2 ، 148 ، والأصول : 115/1 ، وحاشية الخضري : 45/2 .

(3) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 96/2 ، 97 ، وحاشية الخضري : 45/2 .

(4) ينظر : أوضح المسالك : 289/2 .

أ. جواز خلو فاعل (فَعُلَ) من (أل)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾[1]، في حين أن القياس في فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) أن يكون محلى بـ(أل) أو مضافاً إلى ما فيه (أل).

ب. كثرة جرّه بالباء، ولم يرد في القرآن الكريم مجروراً بالباء البتة. ((وحكى الكسائي عن العرب: مررتُ بأبياتٍ جادَ بِهُنَّ أبياتاً ..))[2].

3. الاختلاف في الفاعل المضمر، ويكون في أمرين أيضاً:

أ. تجويز عود الفاعل المضمر على ما قبله[3] .

ب. مطابقة فاعل (فَعُلَ) المضمر لما قبله، فإذا قلت: كَرُمَ رَجُلاً زيدٌ، يحتمل عود الضمير على (رجُلاً)، ويحتمل عوده على (زيد)، كما في فعل التعجّب لتضمنه معناه[4].

---

(1) النساء : 69 .

(2) مجالس ثعلب : 273/1 .

(3) ينظر : حاشية الخضري : 45/2 .

(4) ينظر : أوضح المسالك : 289/2 ، وحاشية الخضري : 45/2 .

الاستعمال القرآني لـ(فَعُلَ)

ورد استعمال (فَعُلَ) في القرآن الكريم (اثنتين وثلاثين مرة)، في (ثلاث مرات) مع حَسُنَ، و(ثلاث وعشرين مرة) مع ساءَ، و(ست مرات) مع كَبُرَ. وقد جاء هذا الاستعمال في خمسة أنماط من التركيب، لتحقيق دلالة المدح الخاص أو الذم الخاص، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

➢النمط الأول : **فعل الذّم (فَعُلَ) + جار ومجرور + (فاعل : معرفة)**

وقد ورد هذا النمط في القرآن الكريم (مرتين) مع (كَبُرَ)، ولم يرد مع ساءَ وحَسُنَ، ومجيئه مع كَبُرَ كان في آيتين هما: الأنعام (35)، ويونس (71)، ومثاله قوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ ﴾[1].

فـ(كَبُرَ) في هذا الاستعمال خالف (نِعْمَ وبِئْسَ) في أحكام الفاعل، فلم يكن فاعله محلى بـ(أل) ، ولا مضافاً إلى ما فيه (أل) ، وإنما جيء به معرفة . وقد جوّز ذلك تضمّن (كَبُرَ) معنى التعجّب[2]، فكأنه قال: ما أكبره عليكم مقامي. أما الفصل بالجار والمجرور فهو من باب الاتساع وعموم التركيب يدل على الإنكار.

➢النمط الثاني : **فعل المدح (فَعُلَ) + (فاعل : معرفة محضة) + تمييز**

وقد ورد هذا النمط مع حَسُنَ (مرة واحدة)، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾[3].

(1) يونس : 71 .

(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 680/1 .

(3) النساء : 69 .

فقد جيء بفاعل (حَسُنَ) معرفة محضة، فاستغني عن اسم الجنس بهذه المعرفة المحضة، وأيضاً السبب في ذلك على ما يراه النحويون هو تضمن (حَسُنَ) معنى التعجب، فكأنه قال: ما أحْسَنَ أولئك رفيقاً[1]. ورفيقاً عند جمهور النحويين تمييز[2]. ويرى أبو الحسن الأخفش أنه حال، وأولئك في موضع رفع بـ(حَسُنَ) مثل قولنا: كَرُمَ زيدٌ رجُلاً[3]. ((ووحد الرفيق وهو صفة لجمع؛ لأن الرفيق والبريد والرسول تذهب به العرب إلى الواحد والجمع ..))[4]. لهذا لم يقل رفقاء.

ويراد بهذا التركيب مدح هذه الرفقة، إذ هو مدح خاص، لدلالته على صفة معينة هي إنشاء المبالغة في المدح لهذه الرفقة مع أولئك المشار إليهم في سياق الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[5]. لهذا أسند الفعل الجامد (حَسُنَ) إلى اسم الإشارة (أولئك) للدلالة على التعظيم والتبجيل، والإشارة أيضاً إلى بُعد وارتفاع منزلة المشار إليهم في الآية الكريمة، فائتلفت مباني التركيب مع مباني السياق لإظهار دلالة التخصيص والتعيين والله أعلم.

ويلحظ في هذا التركيب ندرته في أسلوب المدح، بما يغلب الظنّ على الباحث أن ذلك يناسب ندرة هذه المنـزلة.

➢النمط الثالث : **فعل الذّم (فَعُلَ) + (فاعل : مضاف إلى ما فيه أل)**

وقد ورد هذا النمط مع ساءَ (ثلاث مرات)، وذلك في : الشعراء (173)، والنمل (58)، والصافات (177)، ولم يرد مع (كَبُرَ وحَسُنَ). ومثاله مع (ساء) قوله

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 680/1 ، والبحر المحيط : 289/2 ، وشفاء العليل : 593/2 .

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 201/1 ، والتاج : 271/1 (سوأ) .

(3) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش : 450/1 .

(4) معاني القرآن ، الفرّاء : 268/1 .

(5) النساء : 69 .

تعالى: ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ [1]. و(ساءَ) فعل منقول من أصل متصرّف، وله في اللغة أبنية واشتقاقات متعددة، جاء في التاج:((ساءَهُ يسُوءُهُ – بالضمّ، وسَوءاً – بالفتح – وسواءً كسحاب، وسَواءة كسحابةٍ))[2]. فأصل ((ساءَ سَوَأَ – بالفتح ، ثمّ حوّل إلى فَعُلَ – بالضمّ، فصار قاصراً، ثمّ ضُمِّن معنى (بِئْسَ) فصار جامداً قاصراً))[3]. وبعد أن تحركت الواو وانفتح ما قبلها صارت البنية (ساءَ).

وقد استعمل القرآن الكريم الفعل الجامد (ساءَ) استعمال (بِئْسَ)، فجاء فاعله اسماً مضافاً إلى ما فيه (أل). ويلحظ أن بعض المفسرين يساوي بين (ساءَ) و(بِئْسَ) صراحة[4].وقد تخصص فاعل (ساء) بإضافته إلى الجنس، والمخصوص بالذم محذوف لدلالة ما قبله عليه.

➢النمط الرابع : **فعل المدح أو الذّم (فَعُلَ) + فاعل مضمر + تمييز**

وقد ورد هذا النمط في القرآن الكريم (خمس عشرة مرة)، في (مرتين) مع حَسُنَ، و(عشر مرات) مع ساءَ، و(ثلاث مرات) مع كَبُرَ. أمّا مع (حَسُنَ) ففي : الكهف (31)، والفرقان (76)، وأما مع (ساءَ) ففي : النساء (22، 38، 97، 115)، والأعراف (177)، والإسراء (32)، وطه (101)، والكهف (29)، والفرقان (66)، والفتح (6). وأما مع (كَبُرَ) ففي : المؤمن (35)، والصف (3)، والكهف (5). ومثال هذا التركيب قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾[5].

(1) الشعراء : 173 .
(2) التاج : 271/1 (سوأ) .
(3) أوضح المسالك : 288/2-289 ، وينظر : حاشية الخضري : 44/2 .
(4) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 358/8 ، والكشاف : 552/2 .
(5) النساء : 22 .

ففي ساء فاعل مضمر يفسره التمييز (سبيلاً)، وتقدير الكلام: ((وساءَ الزِّنى سبيلاً))[1]. أو على رأي بعضهم ((قَبُحَ هذا الفعل فعلاً كما تقول: ساءَ هذا مذهباً))[2]. ومثاله أيضاً قوله تعالى: ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾[3]. ففي ((كَبُرَ ضمير فاعل، أي: كَبُرَ المقتُ مقتاً، وهذا مما أضمر من غير تقدم ذكر فبله، لكنه أضمر على شريطة التفسير، ففسر بمقت ...))[4]. وقد يفصل بالجار والمجرور والظرف بين هذا الفاعل المضمر ومفسِّره كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾ ﴾[5]. وتقديره: ((ساءَ حملاً وزرهم))[6]، وقد فصل بين فاعل ساءَ المضمر والتمييز (حملاً) بالجار والمجرور والظرف من باب الاتساع، ولا يجوز النحويون الفصل بغير ذلك لشدة احتياج الفاعل المضمر إلى ما يفسره. وعموم التركيب دال على التخصيص.

وقد تلحق تاء التأنيث بـ(فَعُلَ) في هذا النمط، وذلك إذا كان في الفعل ضمير يعود على مؤنث ((مثل: الدارُ منزل صُدْق، قلتُ: نعمت منزلاً))[7]. وقول ذي الرمة[8]:

أو حُــرَّةٌ عيطــلٌ ثبجــاءُ مجفــرةٌ دعــائمُ الــزّورِ نِعْمَــتْ زورقُ البَلــدِ

---

(1) ينظر : تفسير الطبري : 358/8 ، والبحر المحيط : 248/3 ، 33/6 .

(2) التاج : 271/1 (سوأ) .

(3) الصف : 3 .

(4) مشكل إعراب القرآن : 730/2 .

(5) طه : 99-100

(6) الكشاف : 255/2 .

(7) معاني القرآن ، الفرّاء : 267/1 .

(8) ديوانه : 103 .

((فالزورق مذكر لكن ألحقت العلامة لما كُنّي به عن الحرة))[1]. وألحقت تاء التأنيث بـ(فَعُلَ) في القرآن الكريم (ثماني مرات) في هذا النمط، في (مرتين) مع حَسُنَ، و(خمس مرات) مع ساءَ، و(مرة واحدة) مع كَبُرَ. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾[3]. ففي(حَسُنَ) ضمير مؤنث يعود على الجنّة المتقدم ذكرها، وفي (ساءَ) ضمير مؤنث يعود على جهنم. واختلف النحويون والمفسرون في قوله تعالى: ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِأَبَآئِهِمْۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾ ﴾[4]. وكان اختلافهم في تركيب جملة (كَبُرَتْ كلِمةً)، فقد قرئت قرئت (كلمة) بالنصب وبالرفع، يقول الفرّاء: ((نصبها أصحاب عبد الله ورفعها الحسن وبعض أهل المدينة))[5]. فمن نصب أضمر في (كَبُرَت) أي كَبُرَت تلك الكلمة الكلمة (كلمة)، و(كلمةً) تمييز للفاعل المضمر في (كَبُرَت)[6] . ومن رفع (كلمة) يضمر فيها شيئاً فارتفعت الكلمة بفعلها، وجملة (تخرج) نعت للكلمة، وكبرت بمعنى عظمت[7].

ويرى الأخفش وأبو حيان أن قراءة النصب أبلغ في المعنى وأقوى[8]؛ ((لأنها في معنى أَكبِرْ بها كلمةً))[1]، أي: تعجب و(فَعُلَ) تتضمن معنى التعجب.

---

(1) المقرب : 72 .

(2) الكهف : 31 .

(3) النساء : 97 .

(4) الكهف : 4-5 .

(5) معاني القرآن ، الفرّاء : 134/2 ، 8/3 ، وفي البحر المحيط : 97/6 نسب أبو حيان قراءة الرفع إلى الحسن وابن يعمر وابن محيصن والقواس وابن كثير .

(6) ينظر : معاني القرآن ، الفرّاء : 134/2 ، ومشكل إعراب القرآن : 437/1 .

(7) ينظر : المصادر نفسها : والصفحات نفسها .

(8) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش : 616/2 ، والبحر المحيط : 97/6 .

ويبدو لي أن الأرجح هو أن (كلمة) تمييز للفاعل المضمر في (كَبُرَت) العائد على المقالة المفهومة من قولهم: اتّخَذَ اللهُ وَلَداً، وقد أنّث فعل الذم، لأن الضمير يعود على مؤنث، وهو المقالة المتقدم ذكرها، وهي مؤنث.

ويلحظ في هذا التركيب كثرة الإضمار مع ساءَ وكَبُرَ بما يغلب الظن على الباحث أن هذا التركيب يفضي إلى دلالات أخرى غير (الذم الخاص) كدلالة الإنكار، لأن الإضمار والإبهام يتناسب مع هذه الدلالة، فقد تكون قد أضمرت هذه الأعمال لقبحها. وهذا يوحي به سياق المقال والمقام في هذه الآيات.

ويلحق هذا الوزن (فَعُلَ) تخفيف في بعض اللهجات، إذ يقولون: حُسْنَ، وحَسْنَ، وكُبْرَ، وكَبْرَ[2]. ((وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم))[3]، وذكر أبو حيان أن نقل الضمة وسكون العين لغة بني قيس[4].

➢النمط الخامس : **فعل المدح أو الذّم (فَعُلَ) + (فاعل: مضمر) + ما + جملة**

وقد ورد هذا النمط (إحدى عشرة مرة)، في (عشر مرّات) مع ساءَ، و(مرة واحدة) مع كَبُرَ. أما مع ساءَ ففي: المائدة (66)، والأنعام (31، 136)، والتوبة (9)، والنحل (25، 59)، والعنكبوت (4)، والجاثية (21)، والمجادلة (15)، والمنافقون (2). وأما مع (كَبُرَ) ففي : الشورى (13). ومثاله مع (ساءَ) قوله تعالى: ﴿ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾[5]. ومثاله مع (كَبُرَ) قوله تعالى: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴾[6].

(1) معاني القرآن ، الأخفش : 616/2 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 116/1 ، 159/3 ، وشرح المفصل : 139/7 .

(3) شرح الشافية : 40/1 ، وينظر : البحر المحيط : 289/3 ، ولهجة تميم : 151 ، 65 .

(4) ينظر : البحر المحيط : 289/3 .

(5) المائدة : 66 .

(6) الشورى : 13 .

وفي هذا النمط استعمل الفعلان (ساءَ) و(كَبُرَ) استعمال (بِئْسَ) ففي كل منهما فاعل مضمر تفسره ما[1]. ويلحظ أن الإساءة هي غير الأفعال الكبيرة، لأن المسيء غير المشرك، فقد ينال المسيء المغفرة، إلاّ أن المشرك لا ينالها، ومصداق ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[2]. ولهذا جاء (كَبُرَ) مع مقام الإشراك، لأنه أشد وأقوى مما هو مع ساءَ. كما أن اتساق مباني التركيب من جهة الإضمار في الفاعل والإبهام في (ما) يفضي بالتراكيب إلى دلالة الإنكار.

يتّضح مما مرّ ذكره في المبحثين (الأول والثاني) أن الأنماط التركيبية التي تم عرضها ما هي إلاّ وسيلة من وسائل التنويع في التركيب، فائدته إعطاء الجملة إمكانات تركيبية ودلالية، غير متوافرة في الجملة الاعتيادية، لأن هذه الأفعال منقولة من أصول متصرفة، لغرض استعمالها لغايات دلالية وأسلوبية مقصودة، فلهذا جمدت على هذه الصيغ، وعلى هذه الأنماط، فتساوق جمودها الصرفي مع جمودها التركيبي لتحقيق هذه الغايات.

وإن النظر في جملة أحكام هذه الأفعال وخصائصها أظهر سماتها التركيبية وخصائص جملتها، وكما أظهر أثرها في تبيان أثر جمود البنية في تركيب جملة هذه الأفعال، وفي تفسير هذه التراكيب على وفق مستويات الدراسة اللغوية. وهو الأمر الذي فرض على هذه الأفعال أنماطاً من التراكيب معينة لها خصوصية معينة من خلالها يمكن تحقيق غايات ومقاصد هذه التراكيب.

(1) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 250/1 ، والبحر المحيط : 528/3 .

(2) النساء : 48 .

الفصل الرابع

الأفعال الجامدة في باب التعجب

تنبّه بعض العرب قديماً بحسهم اللغوي على بعض الصيغ النحوية المطردة في كلامهم. فالروايات المنقولة عن بعض مؤرخي اللغة والنحو ورواتها تدلّ على أن للتعجب في العربية صيغتين قديمتين كانتا موضع اهتمام علمائنا القدماء. والرواية قديمة ومعروفة تشير إلى تلك المحاورة التي جرت بين أبي الأسود الدؤلي وابنته؛ إذ أعلمها اللفظ الذي يتعجب به حين أخرجت كلامها مخرج الكلام الذي يستفهم به[1]. ويلحظ في ذلك أن العلماء قد تنبهوا على الصيغ التي يتعجب بها قبل نشوء النحو ووضع قواعده. ويدلّ على ذلك أيضاً ما نقله أبو الفرج الأصبهاني عن سلسلة الرواة عن أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي قوله: ((أول باب وضعه أبي من النحو: التعجب))[2].

والتعجب انفعال يحصل للنفس حيث تُدهش أو تحتار من أشياء خرجت عن المألوف أو بلغت مرتبة فوق مراتب نظائرها. ولا يتعجب من الشيء إلاّ إذا كان مبهماً لا يعرف سببه.

بهذه المعاني جاءت أقوال العلماء في التعجب، إذ هو عندهم: ((استعظام الشيء مع خفاء سبب حصول عظم ذلك الشيء، فما لم يوجد المعنيان لا يحصل التعجب؛ هذا هو الأصل))[3].

ويلحظ في تعريفهم هذا للتعجب مراعاة الجانب الوجداني والنفسي للمعنى، والتعجب انفعال وجداني نفسي يؤدي بألفاظ ذات هيأة مخصوصة، يصاحبها انفعال يظهر على الوجه والجسم، ذلك أن اللغة حادثة نفسية.

(1) ينظر : الأغاني : 298/12 ، ومن تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني : 10 .

(2) الأغاني : 298/12 .

(3) تفسير الرازي : 29/5 ، وينظر : المقرب : 76 ، والبرهان : 330/3 ، والتعريفات ، الشريف الجرجاني : 65 .

يقول فندريس: ((إن معيني اللغة الانفعالية: المفردات والتنظيم))[1]. فإذا أخذنا بقول فندريس هذا نجد أن العربية وضعت للتعجب صيغتين مخصوصتي اللفظ مطّردتين في كلّ معنى يصحُّ منه التعجب، وهما: (ما أَفْعَلَهُ وأفْعِلْ بهِ)[2]. وهناك صيغ سماعية أخرى لا ضابط لها، وإنما تحددها القرائن الدالة في السياق. أما هاتان الصيغتان فموضوعتان لأجله، يوضح ذلك ما ذكره الرضي في المعنى الاصطلاحي لفعل التعجّب، قال: ((ففعل التعجب في اصطلاح النحويين ما يكون على صيغة (ما أَفْعَلَهُ وأَفعِلْ بهِ) دالاً على المذكور، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب))[3].

ويلحظ أنّ هاتين الصيغتين من بدع العربية وإمارات ميلها إلى تخصيص المعنى وتعيينه، إذ لم تصطنعها بقية اللغات الجزرية، ويدل على ذلك الأبحاث التي كُتبت في فقه اللغات الجزرية ونحوها، كالذي كتبه بروكلمان وبرجشتراسر، فلم يشر بروكلمان إلى أنّ اللغات الجزرية قد استعملت هاتين الصيغتين[4]. أما برجشتراسر فيقول: ((وأفعل التفضيل هو عين فعل التعجب نحو: أكرمُ، وما أكرَمَ زيداً، فأصل الجملة جملة اسمية، وزيد الاسم فيها، ثم شبهت أكرم بعد ذلك بالفعل الرباعي، فنصبوا زيداً

(1) اللغة : 186 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 101/3 ، والإيضاح في شرح المفصل : 107/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 307/2 ، وقد زاد بعض النحويين صيغ التعجب القياسية فجعلوا منها (فعُلَ)، ينظر : المرتجل : 151 ، وارتشاف الضرب : 27/3 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 307/2 ، وأراد بقوله: وليس كل فعل أفاد هذا المعنى .. الاحتراز من أفعل التفضيل .

(4) لم يشر بروكلمان إلى صيغتي (أفعَلَ وأفعِلْ بهِ) بأنهما مستعملتان في باقي اللغات الجزرية، ينظر: جدول تصريفات صيغ الزوائد في فقه اللغات السامية، لبروكلمان: 126-131 .

كأنه مفعول الفعل. وأما أكرم بزيدٍ، أي: ما أكرمَ زيداً فلا نعرف أصلها))[1]. ويفهم من قوله أن أوزان أفعال التعجب خاصة بالعربية، قال: ((ولم يبق وزن من الأوزان حياً على هذا المثال في واحدة من سائر اللغات))[2].

(1) التطور النحوي : 105 .

(2) المصدر نفسه : والصفحة نفسها .

فعلا التعجب الجامدان

بينتُ فيما سبق من كلام الصيغتين القياسيتين التي استعملتهما العربية للتعجب بهما، وهما:

ـ أولاً : (ما أَفْعَلَهُ) :

وهي صيغة جامدة مركبة من: ما وفعل ماض جامد فاعله مضمر فيه، ومفعول به، وقد اختلف النحويون في عنصرين من عناصر هذه البنية المركبة وهما: (ما) و(أَفْعَلَ)، إذ هما متلازمان في هذا التركيب، وفصل بعضهما عن بعض يخرج التركيب عما وضع له، وهو معنى التعجب.

أ- الخلاف النحوي في (ما) :

لقد اختلف النحويون في (ما) الداخلة في تركيب التعجب ، وكان لهم فيها مذاهب متفرقة:

1. إنها نكرة تامة بمعنى (شيء)، وهو قول الخليل وسيبويه، قال سيبويه: ((وذلك قولك: ما أحسَنَ عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلّم به))[1]. وإليه ذهب جمهور النحويين البصريين[2]، وابن كيسان[3]. وقد أنكره الكوفيون إنكاراً شديداً، فقالوا: لو كان التقدير ما زعم البصريون لوجب أن يكون التعجب في نحو: ما أعظمَ الله، وما

(1) الكتاب : 72/1 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 142/7 ، وارتشاف الضرب : 33/3 ، وأوضح المسالك : 72/2 ، والأشباه والنظائر : 133/4 .

(3) الموفقي في النحو ، ابن كيسان ، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ود. هاشم شلاش ، مجلة المورد، مج 4، عدد 2 ، 1975 : 122 .

أقدر الله: شيء أعظم الله، وشيء أقدر الله، والله عظيم لا بجعل جاعل[1]. وردّ البصريون على ذلك بقولهم: ((قلنا: معناه شيء أعظم الله، أي: وصفه بالعظمة، كما تقول: عظمت عظيماً ولذلك الشيء ثلاثة معانٍ، أحدها: أن يعني الشيء من يعظمه من عباده، والثاني: أن يعني الشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته في مصنوعاته، والثالث: أن يعني نفسه، أي أنه عظيم لنفسه، ولا شيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين غيره))[2]. وذكر الزركشي أن بعض المحققين قال إنه لا يمنع التعجب من فعل الله[3].

2. إنها معرفة موصولة بمعنى الذي، وإليه ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى[4]. والأخفش في أحد قوليه، ويرى في قول آخر أنها نكرة موصوفة، وما بعدها صفة لها[5]. وأنكر الرضي هذا التقدير قائلاً: ((وأيضاً ليس في هذا التقدير المعنى اللائق في التعجب كما كان في تقدير سيبويه))[6]. وما يرد القول بالموصولية والنكرة الموصوفة أيضاً هو أن الصلة والصفة توضحان الاسم الذي تكونان صلة أو صفة له، والتعجب باب إبهام وخفاء، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يكون اسماً مجرداً من الصلة والصفة[7].

---

(1) ينظر : الإنصاف : 147/1 ، والأشباه والنظائر : 133/4 .

(2) الأشباه والنظائر : 4/133-134 .

(3) البرهان : 331/2 .

(4) ينظر : مجاز القرآن : 64/1 .

(5) ينظر : المقتضب: 177/4 ، وشرح المفصل : 149/7 ، وشرح الرضي على الكافية : 310/2 .

(6) شرح الرضي على الكافية : 310/2 .

(7) ينظر : المرتجل : 146 .

3. إنها استفهامية وما بعدها خبرها، وإليه ذهب الفرّاء[1]، وابن دُرُستويه[2]، ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين عامة[3]، وأيده الرضي قائلاً: ((وهو قوي من حيث المعنى؛ المعنى؛ لأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾[4]، وأتدري من هو؟ ولله درُّه))[5].

ورفض بعض النحويين القول بالاستفهامية، فابن يعيش يقول: ((إن (ما) استفهام فبعيدٌ جداً، لأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب، والمتكلم لا يسأل عن الشيء الذي جعله حسناً، وإنما يخبره بأنه حسن، ولو كانت (ما) استفهاماً لم يسغ فيها صدق أو كذب، لأن الاستفهام ليس بخبر فاعرفه))[6].

4. إنها تعجبية[7]، والقول بالتعجبية يمكن حمله على القول الأول؛ لأن معنى التنكر يناسب معنى التعجب.

والأرجح عندي أنها نكرة تامة بمعنى (شيء) لا موصوفة ولا موصولة، وجوّز الابتداء بالنكرة في هذا الموضع، لأنها في تقدير التخصيص، وفيها معنى التعجب، ويجوز الابتداء بالنكرة إذا كان فيها معنى التعجب[8]. ولهذا يمكن إعرابها دونما تكلف تكلف بأنها تعجبية في موضع رفع (مبتدأ)، وما بعدها خبرها.

ب- الخلاف النحوي في فعلية (أَفْعَلَ) واسميته:

(1) ينظر : معاني القرآن ، الفرّاء : 103/1 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 149/7 .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : 33/3 .

(4) الانفطار : 17 .

(5) شرح الرضي على الكافية : 310/2 .

(6) شرح المفصل : 149/7 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 117/1 ، والجامع لأحكام القرآن : 236/2 ، والبحر المحيط : 494/1 .

(8) ينظر : شرح ابن عقيل : 220/1 ، والمطالع السعيدة : 164/2 .

(أَفْعَلَ) عند البصريين والكسائي من الكوفيين فعل ماضٍ جامد، وعند الكوفيين اسم بمنزلة (أفعَلَ) في التفضيل[1]. واحتجّ البصريون على فعليته بما يأتي:

1. دخول نون الوقاية على الفعل إذا وصل بياء الضمير نحو: ما أحسنني، وما أظرفني، ولو كان اسماً لكان (ما أحسني) مثل ضاربي، فإنك لا تقول ضاربني.
2. إنه ينصب المعارف والنكرات، وأَفْعَلَ إذا كان اسماً لا ينصب إلاّ نكرة على التمييز نحو: زيدٌ أكثرُ منك مالاً، وأكرمُ منك أباً، وهذا دليل على فعليته.
3. إنه مبني على الفتح من غير موجب لبنائه، ولو كان اسماً لارتفع، لكونه خبراً.

وأورد الكوفيون أدلتهم على الاسمية بما يأتي :

1. إن (أَفْعَلَ) جامد غير متصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف.
2. جواز تصغيره، والتصغير من خصائص الأسماء، واحتجوا بقول الشاعر[2]:

يا ما أُمَيْلِحِ غزلاناً شَدَنَّ لَنا … من هؤليائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فـ(أميلح) تصغير أملح، وقد جاء كثيراً في الشعر وسعة الكلام.

4. تصحّ عين (أَفْعَلَ) في التعجب نحو: ما أَقْوَلَهُ، وما أَبْيَعَهُ، وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء، ولو كان فعلاً لاعتلّ بقلب عينه ألفاً، نحو: أقالَ وأباع.

يقول الرضي في مذهب الكوفيين في هذه المسألة : ((ولولا انفتاح أفعل في التعجب، وانتصاب المتعجّب منه بعده انتصاب المفعول به، لكان مذهبهم جديراً بأن ينصر))[3].

---

(1) ينظر : الإنصاف : 1/126-138 ، وشرح المفصل : 7/143 ، 144 .

(2) اختلفوا في نسبة هذا البيت للعرجي أو لكاهل الثقفي أو لغيرهما، وهو من الشواهد التي ذكرها أبو البركات الأنباري في الإنصاف: 1/127 ، وابن يعيش في شرح المفصل : 5/135 ، 7/143 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 2/308 .

وقد ذكر أبو البركات الأنباري في الإنصاف أدلة كثيرة لمعارضة كلّ دليل من هذه الأدلة[1]. وعلى الرغم من اختلاف النحويين في فعلية (أَفْعَلَ) واسميته نجدهم يتفقون على جموده وعدم تصرفه، ويعللون عدم تصرفه أيضاً[2].

ـ ثانياً : (أَفْعِلْ) : أ- بنيته ومعناه :

تبنى صيغة (أَفْعِلْ) التي يراد بها التعجب من (أَفْعَلَ) التي للصيرورة، أي: التي يراد بها (صار ذا كذا)، وذلك نحو قولهم: ((أبقلت الأرض، أي: صارت ذا بقل، وأجنى الشجر، أي صار ذا جنى، ودليل ذلك أن همزته همزة قطع، ولو كان فعلاً ثلاثياً لكانت همزته همزة وصل))[3]. والنقل هنا على ما يراه ابن يعيش ((نظير النقل في (ما أكرم زيداً)، ألا ترى أنك ما عديته بالهمزة إلاّ بعد أن نقلته إلى أفعل التي معناها المبالغة))[4].

وبهذا يكون (أَفْعِلْ) منقولاً من (أَفْعَلَ) التي للصيرورة لغرض التعجب، فتعجبوا منه بصيغة الأمر بقطع همزته وسكون آخره. ولا خلاف في فعليته، لأنه على صيغة لا تكون إلاّ للفعل. واختلفوا في معناه فذهب الجمهور من النحويين إلى أن لفظه الأمر ومعناه الخبر[5]، وزعم بعضهم أن لفظه ومعناه الأمر، ونسب ابن يعيش الرأي للزجاج[6]، ونسبه الرضي للفرّاء، والزمخشريّ (ت538هـ)، وابن خروف

---

(1) ينظر : الإنصاف : 1/138-155 .

(2) ينظر : همع الهوامع : 2/90 ، والأفعال غير المتصرفة : 125 .

(3) شرح جمل الزجاجي : 1/588 ، وينظر : البغداديات : 165 .

(4) شرح المفصل : 7/147 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش : 2/618 ، وإعراب القرآن ، النحاس : 2/316 ، والعسكريات ، أبو علي الفارسي ، تح: د. علي جابر المنصوري : 96 ، والمرتجل : 149 ، وأوضح المسالك : 2/273 ، وشرح ابن عقيل : 2/148 .

(6) ينظر : شرح المفصل : 7/148 .

(ت610هـ)[1]، وجعله بعضهم واحداً من عدة احتمالات مفترضة يقول أبـو حيـان مثلاً: ((يحتمل عندي أن يكون على معناه مـن الطلـب، ويكـون دعـاء، ويحتمـل أن يكون خبراً في المعنى، وصورته الأمر))[2].

ويبدو من هذه الآراء في (أفْعِل) في التعجب أن الراجح منها هو أن لفظه الأمر ومعناه الخبر، وذلك بدلالة ما يأتي:

1. احتمال الكلام التصديق والتكذيب، كما يحتمل الإخبار، وهـذا يـدل علـى أنـه ليس بحقيقة أمر[3].
2. لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور، فتلـزم تثنيتـه وجمعـه وتأنيثـه علـى حسـب أحوال المخاطبين[4]. فالفعل لزم صورة واحدة، كما لزم ما أَفعلَهُ صورة واحدة، واحدة، ((لأنها محض إنشاء التعجب، ولم يبـق فيـه معنـى الخطـاب حتـى يثنـى ويجمع ويؤنث، باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه))[5].
3. يلحظ أن كل أمر يجاب بالفاء نحو: أكرِمْ بزيد فيشكرك، على حد قولنا: أَكْرِمني، وهذا لم يجز مع (أَفعِلْ) التي في التعجب، فدلّ على أنه ليس بأمر حقيقة[6].

ب- إسناد (أَفْعِل) إلى الفاعل:

إن نقل (أفْعِلْ) من أفعل التي للصيرورة لغرض التعجب فـرض تركيبـاً معينـاً يبني عليه القصد، فكان أن لزمت البنية هذا التركيب وجمدت عليـه، لـذا قـبح إسـناد

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 310/2 .
(2) البحر المحيط : 212/6 .
(3) ينظر : المصدر نفسه : والصفحة نفسها .
(4) ينظر : البغداديات : 166 ، وشرح المفصل : 148/7 .
(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 310/2 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 148/7 .

(أَفْعِلْ بِهِ)، فالجمهور منهم جعله في موضع رفع[1]. وبعضهم جعله في موضع نصب[2]. ((فالذي جعله في موضع رفع استدلّ على ذلك أنّ (أَفْعِلْ) فعل والفعل لا بد له من فاعل، ولا فاعل ملفوظ ولا مقدر، إذ لو كان مضمراً لبرز في بعض الأحوال فدلّ ذلك على أن المجرور فاعل، والباء زائدة))[3]. أما من زعم أن المجرور بالباء في موضع نصب على المفعولية فيضمر في (أَفْعِل) ضميراً هو الفاعل، ولزم الإفراد والتذكير، لأنه لا يتصرف فأجري مجرى المثل، وهذا الضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل[4]. وفي الرأي الثاني تكلف واضح، لأن الفعل في هذا التركيب على رأي ابن جني لا يحتمل ضميراً مقدراً؛ ((لأنك لست تأمر أحداً بإيقاع فعل، وإنما أنت مخبر))[5]. وبهذا يكون المجرور بالباء فاعلاً على ما ذهب إليه الجمهور من النحويين.

ج- أغراض زيادة الباء في المتعجب منه:

ذكر اللغويون والنحويون جملة أمور توضّح الغرض من زيادة الباء في المتعجب منه، أُجملها في النقاط الآتية:

1. التوسع في العبارة، فتأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد[6].
2. إرادة الدلالة على التعجب، يقول ابن يعيش: ((لزمت الباء هنا لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار))[7].

---

(1) ينظر : البغداديات : 165 ، واللمع : 137 ، وشرح المفصل : 148/7 .
(2) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 283/2 ، والمرتجل : 149 .
(3) شرح جمل الزجاجي : 588/1 .
(4) ينظر : التدريب في تمثيل التقريب : 84 .
(5) اللمع : 137 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 148/7 .
(7) المصدر نفسه : والصفحة نفسها .

3. المبالغة في المعنى والتكثير، يقول أبو علي الفارسي: ((ألا ترى أن ما لم يدخل فعله في بناء التعجب لم يُبْنَ منه مفعال ولا مفعول، ولا نحو ذلك مما تراد به المبالغة فهذا يدلك على أن التعجب عندهم داخل في هذا الحد، وأنهم يريدون ما يريدون بهذه الأبنية))[1].

4. إصلاح اللفظ، وقد عقد له ابن جني في كتابه الخصائص باباً سماه ((إصلاح اللفظ))[2]، ودعا اللغويين والنحويين إلى القياس عليه، لهذا ذهب ابن عصفور إلى أن زيادة الباء مع (أَفْعِل) إصلاح للّفظ[3] .

وأخلص من ذلك إلى أن الباء في هذا التركيب زائدة، ولو لم تكن كذلك لتعدى الفعل بغيرها، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((ومُحال أن يتعدى الفعل إلى الفاعل بالباء، أو بغير الباء، ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة منه إلى متوسط وموصل ومعدّ، فاعرفه والله أعلم بالصواب))[4].

يتضح مما تقدم أن فعلي التعجب في العربية موضوعان أصلاً لغاية بعينها هي إرادة معنى التعجب، فكان أن التزمتا تركيبين معينين وجمدا عليهما، وهذا التركيبان (ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بهِ) يمثلان واقعاً لغوياً تركيبياً، وقواعد معينة لا يمكن الخروج عنها.

ـ جمود فعلي التعجب :

(ما أفعل وأفعِل به) صيغتان جامدتان، ويرجع النحويون سبب جمودهما إلى تضمنهما ما ليس لهما في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، هو التعجب[5]. قال المبرد: ((لأنه وقع لمعنى، فمتى صرّف زال المعنى، وكل شيء دخله

---

(1) البغداديات : 165 .
(2) الخصائص : 312/1 .
(3) ينظر : المقرب : 83 ، وشرح جمل الزجاجي : 588/1 .
(4) أسرار البلاغة : 389 .
(5) ينظر : الإنصاف : 138/1 .

معنى من غير أصله على لفظ فهو يلزم ذلك اللفظ المعنى))[1]. وذكر ابن هشام أنّ كلاًّ ((من هذين الفعلين ممنوع التصرّف، فالأول: نظير تبارك، وعسى، وليس، والثاني نظير هَبْ بمعنى اعتقد، وتعلّم بمعنى اعلم، وعلّةُ جمودها تضمُّنهما معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع))[2]. فلما أفادا فائدة الحروف جمدا جمودهما، وجريا مجراها في الجمود وامتناع التصرف.

ـ الأحكام الخاصة بفعلي التعجب :

1. صوغ فعل التعجب :

يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط هي[3]: أن يكون – فعلاً، وثلاثياً ، ومتصرفاً، وتاماً، ومثبتاً، وقابلاً للتفاوت، وغير مبنٍ للمفعول، وليس الوصف منه على أفعل فعلاء. فإن كان غير مستوفٍ لهذه الشروط الثمانية فإنه يتوصل إلى التعجب منه على نحو: ما أشدّ في الصيغة الأولى، وأشدِد في الصيغة الثانية، وذلك ما عدا الفعل الجامد، فإن معناه غير قابل للتفاوت فلا يتعجب منه[4].

ومنع جمهور النحويين البصريين التعجب من الألوان. وأجاز الكوفيون التعجب من خصوص البياض والسواد دون سائر الألوان؛ لكونهما أصلاً للألوان كلها[5]، واحتجّوا بقول طرفة بن العبد[6]:

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ ... أبيضُ من أُختِ بني أُباضِ

(1) المقتضب : 190/3 .

(2) أوضح المسالك : 278/2 .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : 3/42-44 ، وأوضح المسالك : 81/2 ، 282 ، وشرح ابن عقيل : 154/2 ، 155 .

(4) ينظر : أوضح المسالك : 283/2 .

(5) ينظر : الإنصاف : 1/148-150 .

(6) ديوانه : 15 .

((ووجه الاستدلال به أنه قال: (أبيض من أخت بني أباض)، وأفعل من كذا، وما أفعل مجراها واحد أن لا يستعمل أحدهما إلاّ حيث يستعمل الآخر))[1]. ومذهب الزجاجي وجمهور النحويين منه أنه شاذ غير مأخوذ به ولا معمول عليه[2].

2. التقديم والتأخير:

لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير، فلا تقول: زيداً ما أحسن، ولا ما زيداً أحسن لأنها جرت مجرى المثل والأمثال لا تغير. فهو كلام تلم له صورة لفظية تؤدي معنى التعجب؛ فإن تصرف فيها بتقديم أو تأخير أزيل المعنى الذي وضعت لأجله[3].

3. الفصل:

إن الفصل ظاهرة نحوية عُني بها النحويون كثيراً؛ لأنها نوع من التصرف في التركيب، ووضعوا لها أحكاماً، بعضها مستنبط من الاستعمال اللغوي، والآخر كما هو المعروف من منهج النحويين في اللجوء إلى الأمثلة المصنوعة.

وقد تراوحت آراؤهم في هذه المسألة بين المنع والجواز، فمنهم من منع الفصل بين (أَفْعَلَ) ومعموله بشيء دون أن يتعلق بهما؛ لأنه نوع من التصرف في علم التعجب، وإن كان بين الفعل والفضلة[4]. ومنع بعضهم الفصل بالظرف، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه[5]. وليس لسيبويه فيه نص[6]. والمنع هو مذهب

(1) شرح المفصل : 147/7 .

(2) ينظر : الجمل في النحو : 102 ، وشرح المفصل : 147/7 ، والمقرب : 78 .

(3) ينظر : المقتضب : 178/4 ، والإيضاح في شرح المفصل : 111/2 .

(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 309/2 ، وارتشاف الضرب : 37/3 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 157/2 .

(6) ينظر : البغداديات : 256 .

الأخفش[1]، والمبرد[2]. في حين أجاز الفرّاء والجَرمي والفارسي الفصل بالظرف والجار والمجرور من نحو: ما أحسن الرجل أن يصدق وأحسِنْ اليوم بزيد[3]. يقول أبو علي الفارسي مثلاً: ((ولا أرى القياس إلاّ مجيزاً له؛ لأن الفصل قد جاء في باب نِعْمَ وبِئْسَ .. فإذا جاز في هذا كان في التعجب أجوز؛ لأنه أشد تصرفاً في معموله من (نِعْمَ)، ألا ترى أنه يعمل في المعرفة والنكرة والمضمر والمظهر، ومعمول (نِعْمَ) على ضرب واحد .. إنما هو اسم منكور[4]، فإذا جاز في (نِعْمَ) كان في التعجب أجوز))[5]. وأيّده أبو حيان الأندلسي بقوله: ((وهو الصحيح المنصور))[6].

وقد ورد الفصل بين فعل التعجب ومعموله في كلام العرب، ولم يرد في القرآن الكريم. فقد فصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور والظرف خاصة؛ ((لأنهم يتّسعون بالظروف ما لا يتّسعون في غيرها))[7]. ومنه قول عمرو بن معديكرب: ((لله درُّ بني سُليم ما أشدَّ في الهيجاء لقاءَها، وأكرمَ في اللّزبات عطاءَها، وأثبت في المكرمات بقاءَها))[8]. وفصل بالنداء بين (أَفْعِلْ) ومعموله، في قول الإمام علي (عليه السلام) عند مصرع عمار بن ياسر : ((أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظان بأن أراك صريعاً مجدَّلاً))[9]. وأجاز ابن كيسان الفصل بـ(لولا)، نحو: ما أحسن لولا بخله زيداً[10].

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 309/2 .

(2) ينظر : المقتضب : 178/4 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 149/7 ، وشرح الرضي على الكافية : 309/2 ، وارتشاف الضرب : 38/3 .

(4) يريد بالاسم المنكور فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) .

(5) البغداديات : 256 .

(6) ارتشاف الضرب : 38/8 .

(7) مغني اللبيب : 909 .

(8) أمالي القالي : 114/2 ، وينظر : المقرب : 82 ، وشرح ابن عقيل : 57/2 ، وفيه : ما أحسن في الهجاء .

(9) ارتشاف الضرب : 3/37-38 ، وشرح ابن عقيل : 157/2 .

(10) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 309/2 ، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه: 107 .

ومنع ذلك جمهور النحويين[1]. وأجاز ابن هشام الفصل بالحال نحو: مـا أحسـن لونـه متغيراً زيداً[2].

وأخلص من ذلك إلى أن الفصل في هاتين الصيغتين بين الفعل الجامد ومعموله ضعيف لا يعتدّ به؛ لأن الكلام لزم نظماً معينا لا يمكن التصرف به، بسبب من التأثير في تغيير مقصد التركيـب، وإنمـا أُجيـز الفصـل بالجـار والمجـرور والظـرف مـن بـاب الاتّساع.

أما الفصل بين (ما) وفعل التعجب فلم يجـزه أحـدٌ مـن النحـويين؛ لأن (مـا) ملازمة للفعل، وإزالتها عن موضـعها الملاصـق للفعـل يخـرج التركيـب عمـا وضـع لأجله. ولكن النحويين جوزوا الفصل بـ(كان)، وسيأتي بيانه في الفقرة الآتية.

4. زيادة (كان) في تركيب التعجب :

جوّز أغلب النحويين زيادة (كان) في تركيب التعجّب، للدلالة على المضي[3]. ولا يزاد في ((باب التعجب إلاّ كان وحدها من بين سائر أخواتها ؛ لاتساعهم فيهـا ، ولأنهـا أصل في كل فعل وحدث))[4]. ومن أمثلة زيادتها قول امرئ القيس[5]:

أرى أُمَّ عمــروٍ دمعهــا قــد تحــدّرا   بكاءً على عمروٍ وما كان أصبرَا

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 38/3 ، والمدرسة البغدادية : 201 .

(2) ينظر : التدريب في تمثيل التقريب : 83-84 .

(3) ينظر : الكتاب: 73/1، والموفقي في النحو : 114، والأصول: 258/2 ، والجمل في النحو: 103، وشرح المفصل : 151/7 .

(4) الجمل في النحو : 103 ، وينظر : شرح المفصل : 151/7 ، والمقرب : 81 .

(5) ديوانه : 69 .

((وقاس ابن كيسان يكون على كان في الفصل بين ما وأفعل خلافاً لغيره من النحاة))[1]، فكان أن أنكر النحويون ذلك ومنعوه، يقول الرضي مثلاً: ((ولا يقاس يكون على كان خلافاً لابن كيسان))[2].

5. الحذف :

يجوز النحويون حذف المتعجب منه إذا كان معطوفاً على آخر مذكور معه؛ إن دلّ عليه دليل[3]، فيحذف من الكلام للإيجاز والاختصار ((لكونه في اللفظ بمنزلة الفضلة))[4]. ومثال حذفه مع (ما أفعل) قول الإمام علي (عليه السلام) في ربيعة يوم صفين، قال[5]:

جزى الله عني والجزاءُ بفضلهِ ربيعةَ خيراً ما أعفَّ وأَكْرَما

والتقدير: ما أعفها وأكرمها، فحذف الضمير؛ لدلالة سياق الكلام عليه[6].

6. ومن أحكام فعل التعجب أيضاً : أنه ((لا يتعجب من مختص بتعريف ، نحو : ما أحسنَ زيداً ، أو بوصف نحو: ما أسعد رجلاً اتقى الله، ولا يقال: ما أشعرَ غلاماً))[7].

وجملة هذه الأحكام المتعلقة بتركيب هذين الفعلين الجامدين تظهر واقع الاستعمال اللغوي لهذين الفعلين الجامدين، وانتظامهما في تراكيب مخصوصة جمدت في الاستعمال على هذه الصورة لتحقيق غايات التركيب ومقاصده.

(1) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه : 170 .
(2) شرح الرضي على الكافية : 309/2 .
(3) ينظر : أوضح المسالك : 276/2 ، وشرح ابن عقيل : 157/2 .
(4) المقرب : 83 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 311/2 .
(5) الشاهد في أوضح المسالك : 275/2 .
(6) ينظر : المطالع السعيدة : 165/2 .
(7) شفاء العليل : 600/2 ، وينظر : الأساليب الإنشائية : 96 .

(فعلا التعجب) في الاستعمال القرآني

استعمل القرآن الكريم الصيغتين القياسيتين الجامدين ما أَفْعَلَ وأفْعِلْ بهِ (أربع مرات)، وجاء هذا الاستعمال على نمطين:

➢النمط الأول: **ما + فعل ماض جامد صيغته على أَفْعَلَ + (فاعل: مضمر) + مفعول به**

وقد ورد هذا النمط في القرآن الكريم (مرتين)، وذلك في قوله تعالى:﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡعَذَابَ بِٱلۡمَغۡفِرَةِۚ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [1]، وقوله تعالى:﴿ قُتِلَ ٱلۡإِنسَـٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ ﴾ [2].

فـ(ما) في الآيتين عند جمهور النحويين البصريين نكرة تامة بمعنى شيء[3] ، وأنكر الكوفيون هذا التقدير[4]. وقيل: استفهامية[5]، وقيل موصولة[6]، وقيل تعجبية[7].

أما التركيب في الآيتين فهو تركيب تعجب جرى على وفق الاستعمال اللغوي الشائع في الكلام العرب حين يتعجبون بصيغة (ما أَفْعَلَ). فتركيب التعجب في الآيتين الكريمتين لا يختلف عن قولنا: (ما أحسن زيداً). وهذه الخصوصية التركيبية يعضدها الواقع اللغوي، لذا فإن الافتراض والتأويل لعناصر التراكيب في قوله تعالى: ﴿ فَمَآ

(1) البقرة : 175 .

(2) عبس : 17 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 117/1 ، وتفسير الرازي : 29/5 ، وشرح المفصل : 5/4 ، 149/7 .

(4) ينظر : الإنصاف : 147/1 ، والأشباه والنظائر : 132/4 .

(5) ينظر : تفسير الرازي : 31/5 .

(6) ينظر : مجاز القرآن : 64/1 ، وتفسير الرازي : 31/5 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 117/1 ، ومغني اللبيب : 392 .

﴿أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ يفضي إلى انتفاء المعنى الدلالي الذي نقلت إليه هذه الصيغ وجمدت لأجله. ولهذا فإن الاختلاف في تحديد دلالة هذا التركيب أظهر إشكالية معينة خلقتها أمور منها ما يتعلق بالتركيب، ومنها ما يتعلّق بالسياق العام للآية الكريمة، ويمكن تحديد هذه الأمور وبيانها بما يأتي:

1. حدّ التعجّب :

والتعجب عند العلماء استعظام مع خفاء السبب، وهذا يستحيل إطلاقه في حقه تعالى؛ لأن العلم من صفاته القديمة، ولهذا قالوا: ((معنى التعجب في حق الله تعالى مجرد الاستعظام، وإن كان في حق العباد لا بد مع الاستعظام من خفاء السبب، كما أنه يجوز إضافة السخرية والمكر إلى الله لا بالمعنى الذي يضاف إلى العباد)) [1] . وعلى حسب هذا المفهوم للتعجب صرفوا المعنى إلى المخاطب قالوا: أي: أنّ هؤلاء ممن يجب أن يقال لهم ذلك[2]. ((كما أن ويل يقال لصاحب الهلكة والبلاء))[3]، قال الطبرسي : ((وإذ ثبت ذلك فالغرض أن يدلنا على أن الكفار حلوا محل من يتعجب منه ، فهو تعجيب لنا منهم))[4].

(1) تفسير الرازي : 29/5 ، وينظر : المقرب : 76 ، والبحر المحيط : 494/1 ، والبرهان : 333/2 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 5/4 ، والبحر المحيط : 494/1 ، والبرهان : 332/2 .
(3) البغداديات : 353 ، وينظر : البرهان : 332/2 .
(4) مجمع البيان : 260/2 .

2. التقدير والافتراض:

والتقدير والافتراض يفقد النص التكافؤ الدلالي. فالـذي يقـدر (مـا) تعجبيـة يجعل المعنى فيها ((أعجبوا من صبرهم على النار ومكثهم فيها)) [1]، والذي يقـدرها استفهامية يجعل المعنى فيها: أي شيء أصبرهم على النـار؟[2]، أو مـا الـذي صـبرهم على النار؟[3]، ((وقيل: (ما) استفهام التوبيخ.. ومعناه: أي شيء صبّرهم على عمـل أهل النار؟ وقيل: هذا وجه الاستهانة بهم، والاستخفاف بأمرهم))[4]،والذي يقدرها موصولية يجعل المعنى فيها: الذي صبرهم على النار شيء عظيم[5]، والـذي يقـدرها نظرة غير موصوفة يكون معناها عنده: شيء عظيم أصـبرهم علـى النـار. ويلحـظ في ذلك عدم تكافؤ الجانب الدلالي، بسبب من اختلاف التقدير والافتراض.

3. المعنى المعجمي:

إن حمل المفردة على معنى معين له أثر في اختلاف دلالة التركيـب. فـاللغويون والمفسرون حملوا الصبر في الآية الكريمة على وجهات مختلفـة. فمـنهم مـن يـرى أنـه بمعنى الحبس، قال أبو علي الفارسي: ((وأصل هذا الباب في اللغة الحبس، فمن ذلك قولهم: الصبر في المصيبة ، وإنما هو حبس النفس عن إظهار مـا يصـل إليهـا مـن الألم والمضض، واستشعاره ، ونهى عن صبر الروح))[6]. وقال الزمخشري: ((كما تقول لمن لمن يعترض لغضب السلطان: ما أصبرك على القيـد والسـجن تريـد أنـه لا يتعـرض

(1) الجامع لأحكام القرآن : 236/2 .

(2) ينظر : مجمع البيان : 260/2 ، والكشاف : 329/1 .

(3) ينظر : تفسير الطبري : 332/3 .

(4) الجامع لأحكام القرآن : 236/2 .

(5) ينظر : مجاز القرآن : 64/1 .

(6) البغداديات : 354 .

لذلك إلاّ من هو شديد الصبر على العذاب))[1]. وتفسير الصبر بالحبس في هذه الآية على ما يراه الرازي خلاف الظاهر، وهو ((ضعيف لوجوه: أحدهما أن الله تعالى وصفهم بذلك الحال، فصرفه إلى أنه سيصبرون كذلك خلاف الظاهر، وثانيها: أن أهل النار قد يقع الجزع منهم والاستغاثة))[2].

ويرى بعضهم أن الصبر هنا بمعنى الجرأة، وهي لغة يمنية معروفة[3]، ((قال الكسائي: سألني قاضي اليمن وهو بمكّة ، فقال : اختصم إليّ رجلان من العرب ، فحلف أحدهما على حقّ صاحبه ، فقال له : ما أصبرك على اللّه! وفى هذه أن يراد بها : ما أصبرك على عذاب اللّه ، ثم تلقى العذاب فيكون كلاما كما تقول : ما أشبه سخاءك بحاتم)) [4].

وتفسير الصبر بالجرأة أولى هذه الأقوال عند الطبري فيكون المعنى عنده: ((ما أجرأهم على عذاب النار ، أو ما أجرأهم على عذاب الله ، ولكن اجتزئ بذكر النار عن ذكر عذابها)) [5]. قال الراغب : ((وهذا تصور مجاز بصورة حقيقة ؛ لأن ذلك معناه : ما أصبرك على عذاب الله في تقديرك إذا اجترأت على ارتكاب ذلك))[6].

4. السياق:

وللسياق أثر في إظهار مقصد وغايات الدلالة، وكثيراً ما يستثمر السياق المعنوي التركيب في تحقيق غاياته، قال الطبري: ((فمن قال: هو تعجب وجه تأويل

(1) الكشاف : 329/1 .

(2) تفسير الرازي : 29/5 .

(3) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 281 ، والجامع لأحكام القرآن : 236/2 .

(4) معاني القرآن ، الفرّاء : 103/1 ، وينظر : تفسير الطبري : 334/3 ، ومفردات ألفاظ القرآن : 281 ، والكشاف : 329/1 .

(5) تفسير الطبري : 334/3 .

(6) مفردات ألفاظ القرآن : 281 .

الكلام إلى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡعَذَابَ بِٱلۡمَغۡفِرَةِ ﴾[1]، فما أشد جرأتهم بفعلهم ما فعلوا ذلك على ما يوجب النار))[2].

فالقرآن الكريم نزل بلغة العرب، وعلى وفق أساليب كلامهم، لذا صرف الكلام إلى ما تفهمه العرب، فالتعجب موجّه إلى المخاطب لا إلى القائل جلّت قدرته وعلت منزلته، ويفضي النص إلى دلالات أخرى من نحو: الإنكار والتوبيخ والتقريع وغيرها.

وبالطريقة نفسها يمكن حمل الآية الثانية (ما أَكْفَرَهُ) على أنه تعجب من كفرهم بالذي خلقهم وسوّى خلقهم[3].

ويلحظ في هذا النمط أن جموده متأتٍ من استعماله لمعنى مخصوص كان أجمد بسبب منه على صيغة الماضي، وذلك ((لأن التعجب لا يكون إلاّ فيما قد ثبت واستقر حتى فاق أشكاله وخرج عن العادة))[4]، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن جمود الصيغة قد أدى إلى جمود التركيب، وتحديد حركة جملته، فارتبطت بهذا النمط من التركيب ولم تخرج عنه .

➢النمط الثاني: **(فعل التعجب الجامد : أَفْعِلْ) + الباء + (فاعل : مجرور لفظاً مرفوع محلاً)**

(1) البقرة : 175 .
(2) تفسير الطبري : 332/3 .
(3) المصدر نفسه : والصفحة نفسها .
(4) شرح المفصل : 147/7 .

وقد ورد هذا النمط في القرآن الكريم (مرتين)، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴾[2].

ويرى النحويون أن الفعلين (أَسمِعْ وأَبصِرْ) في هذا النمط منقولان من (أَفعَلَ) التي للصيرورة[3]، يقول أبو علي الفارسي: ((ومعنى هذا عندي: صاروا واجدي سمعٍ وبَصَرٍ، خلاف من وصف بالصم والبُكم في قوله: ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[4]، ونظير هذا أقوى الرجلُ، وأقطف التمرُ ونحوه فمعنى هذا كمعنى فَعُلَ))[5]. وفَعُلَ من أفعال الطبائع والغرائز، ولا يتعجب من الشيء إلاّ إذا تكرر الفعل منه وفاق حد أشكاله، فيخبر عنه مبالغة وتكثيراً لإيراد الدلالة على التعجب. ولهذا نقل الفعلان (أسمِعْ وأبصِرْ) من الصيغتين (أَسمَعَ وأبصَرَ) لغرض الإخبار بهذا المعنى، فمعنى: أسمِعْ بهم وأبصِرْ: ما أسمَعَهم وما أبصرَهم[6]. ((كما تقول أكرم به أي: ما أكرمه، وذلك أن العرب تقول: يا أمة الله أكرِمْ بزيدٍ، فهذا معنى: ما أكرمه..)) أي: أنه إخبار وليس بأمر في الحقيقة، وهو ما سوغ لفاعله أن يكون اسماً ظاهراً.

وكان أن فرض نقل الصيغة هذه نظاماً تركيبياً معيناً قد جمد بسبب منه فعل التعجب (أَفْعِلْ)، ولزم هذا النظام التركيبي الذي من خلاله تحقق غاية التركيب الذي جمد لأجلها.

---

(1) مريم : 38 .

(2) الكهف : 26 .

(3) ينظر : البغداديات : 165 ، وشرح المفصل : 147/7 ، وشرح جمل الزجاجي : 588/1 .

(4) البقرة : 18 .

(5) البغداديات : 165 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش : 618/2 ، ومشكل إعراب القرآن : 612/2 ، وشرح المفصل : 148/7 .

وقد استثمر السياق القرآني هذا التركيب الجامد لإظهار دلالة التعجب ، وبما أن التعجب لا يحصل منه جلّت قدرته، فصرف المعنى إلى المخاطب، فصار المعنى: ((هم ممن يجب أن يقال فيهم: ما أسمعَهم وما أبصَرَهم يوم القيامة))[1]. فنزّل الكفار منزلة ممن يتعجب منه[2].

ـ الدلالة الزمنية لفعلي التعجب :

اختلف النحويون في زمن فعل التعجب ، فذهب بعضهم إلى أنه الماضي المتصل بأول الحال ، ويكون للماضي المنقطع إذن اقتران بـ(كان)، وهو قول الأكثرين[3]، ويرى بعضهم أنه بمعنى الحال، واستدلوا بأنك لا تقول ما أحسن زيداً، إلاّ وهو في الحال حسن[4]، ونقل أبو حيان الأندلسي رأياً ثالثاً يرى صلاحية فعل التعجب للدلالة على الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال[5].

والرأي الثالث يؤيده الدرس اللغوي الحديث الذي ينظر إلى الزمن من خلال السياق لا الصيغة، ويلحظ ذلك في قوله تعالى:﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾[6]. فالزمن في سياق الآية الكريمة هو المستقبل بدلالة القرائن اللفظية (يوم)، وهو ظرف لما يستقبل من الزمان، لأن يراد به يوم معلوم هو يوم القيامة، وزمن هذا اليوم هو المستقبل، وكذلك قوله: يأتوننا، فهو فعل دال على المستقبل، وكذلك الأمر نفسه في

(1) مشكل إعراب القرآن : 612/2 .

(2) ينظر : البرهان : 331/2 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 143/7، 144 ، وشرح جمل الزجاجي : 584/1 .

(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 584/1 .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب : 3/ 38، 39 .

(6) مريم : 38 .

قولـه تعـالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[1]، أي ((وما أصبرهم على النار يوم القيامة))[2]. ويوم القيامة هو سياق الحال في الآيتين الكريمتين. وبهذا فإن هذه الدلالة الزمنية مستفادة من السياق اللفظي والسياق المعنوي في النصين الكريمين.

(1) البقرة : 175 .

(2) مشكل إعراب القرآن : 612/2 .

ثمّة أفعال جامدة أخرى جاءت مستعملة في القرآن الكريم، وهي أفعال متفرقة لا يربطها ربط سوى الجمود، ولا تندرج تحت باب معين كسابقاتها من الأفعال الجامدة التي سبق ذكرها.

والنحويون الذين قسموا الفعل على حسب التصريف والجمود لم يخصوها بباب معين يضمها، وإنما ذكروها في باب الفعل الجامد غير المبوب له[1]. لذا وجدت من المناسب جداً أن أخص هذه الأفعال بفصل لدراستها. والأفعال التي هي مدار البحث في هذا الفصل أربعة: تباركَ، وسُقِطَ في يدهِ، وهاتِ، وتعالَ.

وسأتناول هذه الأفعال على نحو ما فعلت في الأفعال الجامدة السابقة متتبعاً أصلها، وبنيتها وتركيبها، ودلالتها، وإعرابها، واستعمالها القرآني.

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 12/3 .

المبحث الأول

(تَبارَكَ)

ـ أصل البنية ومعناها:

تَباركَ على وزن (تَفاعلَ) فعل مشتق من البركة، قال الزجاج: ((تَباركَ: تَفاعلَ من البركة: الكثرة في كـل خـير))[1]، ((ومعنـاه: تعـالى عطـاؤه، أي: زاد وكثـرَ))[2]. وقيل: معناه: ثبت وأقام[3]. وباركَ على الشيء واظـب[4]. وتبـارك في القـرآن صـفة ذات ((قال ابن عباس: لم يزل ولا يزول، وقال الخليل: تمجَّد، وقال الضحاك: تعظَّمَ، وحكى الأصمعي: تباركتُ عليكم من قول عربي صعد رابية فقال لأصحابه: تعاليتُ وارتفعت. ففي هذه الأقوال تكون صفة ذات))[5]. ((وقال ابن الأنبـاري: تبـارك الله أي يتبرك باسمه في كل أمر))[6]. ويرى الفيروز آبادي أنه بمعنى التقـديس والتنـزيه، قال: ((وتبارك الله: تقدّس، وتنـزّه، صفة خاصة بالله تعالى، وبالشيء تفاءل بـه))[7]، وهي الدلالة التي وردت في اللغات الأخـرى. ففـي السـريانية (بَـرخ)، مثـل باركـك فلان، أي: طلب بركة الله عليك[8]. ومنه في المزامير (باركي)، أي: سبِّحي يـا نفـس الرب[9].

---

(1) لسان العرب : 396/6 (برك) ، وينظر : تفسير غريب القرآن ، ابن قتيبة، تح: السيد أحمد صقر : 10 .

(2) مشكل إعراب القرآن : 519/2 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 1/13 ، والبحر المحيط : 480/6 .

(3) ينظر : مقاييس اللغة : 277/1 (برك) ، والقاموس المحيط : 293/3 (برك) .

(4) ينظر : لسان العرب : 398/6 (برك) .

(5) البحر المحيط : 480/6 .

(6) لسان العرب : 396/6 (برك) .

(7) القاموس المحيط : 293/3 (برك) .

(8) ينظر : التضاد في ضوء اللغات السامية ، دراسة مقارنة ، د. ربحي كمال : 33 .

(9) ينظر : الكتاب المقدس ، المزمور الرابع والثلاثون : 854 .

وأخلص من ذلك إلى أن (تبارك) فعل منقول من معناه الأصلي إلى معنى التقديس والتنزيه، وهو المعنى المستعمل في القرآن الكريم لتنزيه الخالق جلّت قدرته عن صفات البشر، فجمد في هذا الاستعمال على صيغة الماضي، ولم يتصرف إلى غيرها من الصيغ الفعلية.

ـ جموده:

يرجع سبب جمود (تبارك) إلى استعماله، إذ هو فعل متصرف في أصل وضعه، وحين استعمل للتقديس والتنزيه ضعف فيه جانبا الحدث والزمن، فتمخض لمعنى الوصف، وصار لازماً لفاعله ملازمة الصفة للموصوف. يقول السيوطي: ((أما في القرآن فتخصص تبارك صفة أصلية لله تعالى بمعنى تقدّس وتنزّه، ولا تستعمل إلاّ بلفظ الماضي، ولعدم تصرّفه قيل إنه اسم فعل))[1].

(1) الإتقان : 116 ، وينظر : بصائر ذوي التمييز، تح: محمد علي النجار : 341/1 .

(تبارك) في الاستعمال القرآني

ورد الفعل الجامد تبارك في القرآن الكريم (تسع مرات)، فاعله في ثلاث مرات لفظ الجلالة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[3].

ويلحظ في هذا التركيب للفعل (تبارك) مع لفظ الجلالة أن القرآن الكريم يستثمر التركيب لتحقيق الدلالة، وهي سمة أسلوبية توائم نظام التركيب في الآيات الكريمة السابقة الذكر. فـ(تبارك الله) جملة فعلية تامة حدّدت دلالتها من خلال عناصر التركيب الإسنادية، وهي الفعل الجامد تبارك ولفظ الجلالة فاتجهت الدلالة إلى التخصيص، وهذا التخصيص أفضى إلى دلالتين متضادتين هما: الإثبات والنفي[4]. فأثبت سبحانه وتعالى لنفسه صفة التقديس والتعالي في الربوبية والخلق، ونفاها عن غيره من المخلوقات.

وورد الفعل تبارك (خمس مرات) مسنداً إلى اسم موصول هو (الذي)، وذلك في: الفرقان (1، 10، 61)، والزخرف (85)، والملك (1). وأمثلته قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى

(1) المؤمن: 64.
(2) الأعراف: 54.
(3) المؤمنون: 14.
(4) ينظر: أساليب النفي في القرآن: 281.
(5) الفرقان: 1.

جَعَلَ فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2].

ونلحظ في هذا التركيب سمة الأسلوب القرآني المميز، فأسند الفعل تبارك إلى (الذي)، وهو اسم موصول مبهم توضحه صلته، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((إنك لا تصل الذي إلاّ بجملة من الكلام قد سبق السامع علم به، وأمر قد عرفه))[3].وجيء بصلة الموصول جملة، لأنه على حد قول ابن مالك لا يعرف ولا يوضح مثل هذه الجمل[4]. لهذا كانت الصفات المذكورة بعد (الذي) صفات كبيرة ومعجزة، لا يقدر عليها مخلوق، وهي: القدرة على التنـزيل، والخلق، والملك. وأيضاً هي صفات معروفة ومحسوسة للمخلوق. ومن هنا يتّضح أثر السياق المعنوي في استثمار التركيب؛ للدلالة على التوحيد.

وجاء تبارك (مرة واحدة) مسنداً إلى فاعل مضاف إلى الرب تعالى شأنه، وذلك في قوله تعالى:﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[5]، فالإضافة في هذا التركيب أفادت التضييق والتقييد، فاختص اسمه تقدست أسماؤه بكونه ذي الجلال والإكرام، وكأنه قال: تقدّس اسمه عما سواه من الخلق.

يتضح مما تقدّم أن (تباركَ) في استعماله فعل مختص بالله تعالى للتعبير عن صفاته القديمة، فجمد على صيغة الماضي، لأن تصرفه يفقده المعنى الذي استعمل لأجله.

---

(1)الفرقان : 61 .

(2) الملك : 1 .

(3) دلائل الإعجاز : 203 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 127/1 ، وشرح المراح : 12 .

(5) الرحمن : 78 .

المبحث الثاني

(سُقِطَ في يدهِ)

ـ أصل البنية ومعناها وجمودها:

(سُقِطَ في يدهِ) بنية مركبة من: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب فاعل: جار ومجرور. وقد وردت هذه البنية في بعض المصنفات اللغوية والنحوية في باب الفعل الجامد[1]. ونقل عن الزجاجي عدم استعمال العرب لهذا التركيب قبل نزول القرآن، ((قال أبو القاسم الزجاجي: سُقط في أيديهم نظم لم يسمع قبل القرآن، ولا عرفته العرب، ولم يوجد ذلك في أشعارهم. والذي يدل على ذلك أن شعراء الإسلام لمّا سمعوا هذا النظم واستعملوه في كلامهم خفي عليهم وجه الاستعمال؛ لأن عادتهم لم تجر به. فقال أبو نواس:

* ونشوةٌ سقطتُ منها في يدي *

وأبو نواس هو العالم النحرير فأخطأ في استعمال هذا اللفظ؛ لأن (فعلتُ) لا يُبنى إلاّ من فعلٍ يتعدى، لا يقال: رغبتُ، ولا يقال غضبتُ، وإنما يقال: رغبتُ في، وغضبتُ على))[2].

وقد عني اللغويون والنحويون والمفسرون بمعرفة معناه، ((قال ثعلب والفرّاء والزجاج يقال: سُقِطَ وأُسقِطَ في يدهِ أي: ندم))[3]. وقال الفرّاء: ((وسقط في أيديهم

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 12/3 ، وهمع الهوامع : 83/2 ، والمزهر : 45/2 .

(2) مجمع الأمثال : 420/1 .

(3) المصدر نفسه : والصفحة نفسها، وينظر : معاني القرآن ، الفرّاء : 393/1 ، ولسان العرب: 318/7 (سقط) .

أكثر وأجود))[1]. ((وقال بعضهم سَقَطَ، وكل جائز، والعرب تقول: سُقِطَ في يديه، وأُسْقِطَ في أيديهم))[2]. ومنع بعضهم أُسقِطَ – بالألف على ما لم يُسمَّ فاعله[3]. ويرى أبو علي الفارسي أنه من السقوط، قال: ((ضربوا بأكفّهم على أكفّهم من الندم، فإن صحّ ذلك فهو إذا من السقوط ..))[4]. وذكر بعضهم أنه ((من الاستئسار، وذلك أن يضرب الرجل الرجل أو يصرعه فيرمي بين أيديه إلى الأرض ليأسره أو يكتنفه، فالمرمي مسقوط في يد الساقط))[5]. ويرى الزمخشري أنه ((من باب الكناية))[6].

ويبدو لي أن هذا التركيب من المجاز اللغوي، ثم أجري مجرى المثل الذي يضرب لكل من تسقط منه صفة في يده فيندم. فاستعماله بمعنى الندم والحسرة مقصور على صيغة الماضي الذي لم يُسمَّ فاعله دون إسناد أية ضمائر فلا يقال: يسقط ولا سقطوا، ولا يسقطون، وهو متصرف في بقية استعمالاته[7]. وبسبب من هذا الاستعمال لزم الفعل المبني للمجهول (سُقِطَ) هذا النمط من التركيب ولم يتصرف.

---

(1) معاني القرآن ، الفرّاء : 393/1 .

(2) معاني القرآن ، الأخفش : 523/2 .

(3) ينظر : لسان العرب : 318/7 (سقط) .

(4) المصدر نفسه : والصفحة نفسها .

(5) الجامع لأحكام القرآن : 286/7 .

(6) الكشاف : 118/2 .

(7) ينظر : ارتشاف الضرب : 12/3 ، والأفعال غير المتصرفة : 167 .

(سُقِطَ في يدهِ) في الاستعمال القرآني

ورد هذا التركيب في آية واحدة حسب، وذلك في قوله تعالى :﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾[1].

فالمسند في التركيب (سُقِطَ)، والجار والمجرور في موضع رفع نائب فاعل. هذا هو المفهوم من كلام اللغويين والنحويين[2] . ويرى بعضهم غير ذلك: ((وقال ابن دُرُسْتويه والسهيلي وتلميذُه الرُّنديُّ: النائب ضمير المصدر لا المجرور، لأنه لا يُتبع على المحل بالرفع ولأنه يُقدّم نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾[3] ، ولأنه إذا تقدّم لم يكن مبتدأ، مبتدأ، وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل . فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له ... والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان، وهو المكلّف، وامتناع الابتداء لعدم التجرُّد))[4]. ولهذا أنكر بعض الدارسين التعلق بين الجار والمجرور وعامله في هذا التركيب لعدم وجود الارتباط المعنوي واللفظي[5].

وفي الجار والمجرور ضمير يعود على قوم موسى (عليه السلام) حين عبدوا العجل بعد غياب نبيِّهم، وعند رجوعه ((اشتدّ ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل؛ لأن من شأن من اشتدَّ ندمه وحسرته أن بعض يده غماً فتصير يده مسقوطاً فيها؛ لأن فاقدة

(1) الأعراف : 149 .

(2) ينظر : الكشاف : 118/2 ، وارتشاف الضرب : 12/3 .

(3) الإسراء : 36 .

(4) أوضح المسالك : 373/3 .

(5) ينظر : إعراب الجمل ، د. فخر الدين قباوة : 308 ، 311 .

وقع فيها))[1]. والندم عادة يكون في القلب إلاّ أنه ذكر اليد لأنها أقرب شيء لمباشرة الأشياء، والنادم يعضُّ يده ويضرب إحدى يديه على الأخرى[2].

ويبدو أن هذا التركيب عرفته العربية قبل نزول القرآن، ومنه قول امرئ القيس[3]:

دَعْ عنكَ نهباً صيحَ في حَجَراتِهِ ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحلِ؟

((أي: صاح المنتهب في حجراته، وكذلك المراد: سقط الندم في يدهِ))[4].

ويلحظ أن الفعل المتصرف حين انتظم في هذا التركيب، وجمد عليه التزم نمطاً تركيبياً معيناً لا يفارقه، وقد سخر القرآن الكريم في استعماله لهذا التركيب الجامد السياق لإيضاح غاية ومقصد التركيب، وبهذا تتضح الخصوصية الدلالية لهذا التركيب الجامد.

(1) الكشاف : 118/2 .

(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 286/7 .

(3) ديوانه : 94 ، وينظر : لسان العرب : 318/7 (سقط) .

(4) لسان العرب : 318/7 (سقط) .

المبحث الثالث

(هاتِ)

ـ أصل البنية ومعناها وجمودها:

أحسب أن وضع (هات) في باب الأفعال الجامدة له ما يسوِّغه من جهة الوضع والاستعمال، قال الخليل: ((يقال: اشتقاقه من (هاتي يُهاتي) الهاء فيه أصلية، ويقال: بل الهاء في موضع قطع الألف من آتي يؤاتي))(1). فعلى القول الأول يكون الفعل متصرفاً، وقد ذكروا له مضارعاً في شطر من الرجز :

*** لله ما يُعطي وما يُهاتي ***

أي: ما يأخذ(2).إلاّ أنّ هذا التصرف قد أُميت في الاستعمال عند العرب،ولم يبق من تصاريفه إلاّ صيغة الأمر (هاتِ)(3). وهذا دليل على أنه فعل جامد. وقول الخليل الآخر بأن الهاء مبدلة من الهمزة أي: من آتى يؤاتي لا يمكن استبعاده؛ لأن إبدال الهمزة هاءً ورد في الاستعمال اللغوي عند العرب، يقال: هرقتُ الماء بدلاً من أرقت الماء، وهرحت الدابة بدلاً من أرحت الدابة، وهياكَ بدلاً من إياك(4). وعلى هذا القول هو فعل أيضاً.

ويرى الزمخشري أنه اسم فعل بمعنى أعطني(5). وتبعه ابن يعيش في هذا الرأي، قال: ((وهو اسم لأعطني أو ناولني أو نحوهما، وهو مبني لوقوعه موقع الأمر، وكسر

(1) العين : 80/4 (هتى) .
(2) ينظر : المصدر نفسه : والصفحة نفسها ، والبارع : 144 .
(3) ينظر : البارع : 143 ، ولسان العرب : 352/15 (هتا) .
(4) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش : 167/1 ، ولسان العرب : 480/15 (هتا) ، وأوضح المسالك : 315/1 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 25/4 .

لالتقاء الساكنين الألف والتاء، وكأنه من لفظ هيتَ ومعناه))[1]. فابن بعيش أرجع أصله إلى هيت ليستقيم له الأمر إن (هاتِ) اسم فعل بخلاف ما ذهب إليه اللغويون إذ جعلوا أصله (هتا)[2].

ولم يطمئن ابن هشام لما ذهب إليه الزمخشري وابن يعيش؛ لأن (هات) عنده فعل أمر ودليله شيئان: أحدهما دلالته على الطلب، والآخر قبوله ياء المخاطبة[3]. واحتج ابن هشام لذلك بقول امرئ القيس[4]:

إذا قلتُ هاتي نوِّليني تَمايلتْ ... عليَّ هضيمَ الكشحِ ريّا المُخلخلِ

والفرق بين الفعل واسم الفعل عند ابن مالك قبول اللفظ الاتصال بضمائر الرفع، إذ إنّ هذه العلامات عنده أدلة قاطعة على الفعلية، قال: ((وأي كلمة دلّت على الأمر وقبلت الاتصال بضمير الرفع فهي فعل ... فإن لم تقبله فهي اسم فعل كصه ودراكِ))[5].

يتضح مما تقدّم أن (هات) فعل أمر؛ لقبوله الاتصال بضمائر الرفع، تقول: هاتِ، وهاتِيا، وهاتُوا، وهاتي، وهاتَيْنَ[6]. وقد يتصل به ضمير النصب تقول: هاتِه، وهاتيهِ، وهاتوه، وهاتينه[7]. ولم يبق منه في الاستعمال إلاّ صيغة الأمر (هاتِ) – بكسر بكسر التاء – بمعنى (قرّب)، وهي الصيغة الجامدة التي استعملها القرآن الكريم.

---

(1) المصدر نفسه : 30/4 .
(2) ينظر : الأفعال غير المتصرفة : 185 .
(3) ينظر : شرح شذور الذهب : 22 .
(4) ديوانه : 15 ، وينظر : شرح شذور الذهب : 22 .
(5) شرح التسهيل : 15/1 .
(6) ينظر : البارع : 143-144 ، ولسان العرب : 352/15 (هتا) .
(7) ينظر : لسان العرب : 352/15 (هتا) .

(هاتِ) في الاستعمال القرآني

ورد لفظ (هات) في القرآن الكريم (أربع مرات) مسنداً فيها إلى واو الجماعة، وذلك في: وأمثلته قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ۖ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ ۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [2].

فأصل هاتُوا – هاتِوا (هاتِ + واو الجماعة)، وأبدلت كسرته ضمة لمجانسة الواو، فصارت البنية (هاتوا). وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل يعود على ذكر متقدم، وهو ذكر الكافرين المعاندين الذين أشارت إليهم الآيات الكريمات.

وقد استثمر القرآن الكريم هذا الفعل في تركيب مخصوص بعد أن نقل مجال دلالته من الأخذ إلى التقريب، فهاتوا في هذا الاستعمال ((بمعنى قربوا))[3]. فصارت هذه الدلالة ملازمة لهذا الفعل فلزمها وجمد عليها.

وقد أفضى جمود (هاتِ) وتقييد استعماله في نظام تركيبي مخصوص إلى توجيه الدلالة إلى (التعجيز وعدم القدرة)، ينبئ بذلك السياق اللفظي والمعنوي، فهو سياق صراع وجدل وتكذيب، فورد تركيب الفعل الجامد بعد فعل قول طلبي في ثلاث آيات هي: البقرة: وبعد فعل قول خبري، أي: فقلنا، وذلك في: القصص:

(1) القصص : 75 .

(2) الأنبياء : 24 .

(3) لسان العرب : 352/15 (هتا) .

وهذا يدل على أن السياق في الآيات الثلاث الأولى مختلف عنه في الرابعة؛ لأنه صوّر حالهم في سياق الطلب وأظهر عجزهم عم إبداء الدليل في الـدنيا، وفي السـياق الآخر أخبر عن حالهم في الآخرة بعد أن علموا الحق واعترفوا به.

ويلحظ هنا سمة الاستعمال القرآنـي الميـزة في اسـتثمار المفـردة والتركيـب في سياق معين لتحقيق الدلالة.

المبحث الثالث

(تَعالَ)

ـ أصل البنية ومعناها وجمودها:

ذكر اللغويون أن هذا الفعل مشتق من التعالي، أي: الارتفاع، كما ذكروا الأمر منه[1]. ويبدو أن عدم تصرفه وجموده على صيغة الأمر مقترن باستعمال خاص، وهو استعماله في النداء؛ إذ هو في هذا الاستعمال يقتصر على الأمر فقط، فإنه ((لا يجوز أن تقول منه تعاليتُ ولا ينهى عنه))[2]. وكذلك لا ينطق له بمصدر، قال أبو سعيد المؤدِّب: ((وتعالوا إذا أمرتهم لا ينطق له بمصدر، لأنه ترك معناه الذي منه افتُعِل. وإنما كان أصله من التعالي في الارتفاع، ثمّ صُيّر إلى معنى أَقْبِلْ وهَلُمَّ حتى تقول لمن فوق الجبل: تَعال إليَّ. فسقط عنه المصدر وتصرّف الفعل))[3]. وهو غير (تعالى)، فقال أيضاً: ((وإذا أردت قوله عزَّ وجلَّ سبحانه وتعالى قلت: تَعالى : تعالياً، فهذا له مصدر؛ لأنه ثابت على معناه))[4]. ((وقالوا في النداء: تعالَ، أي: أعلَ، ولا يستعمل في غير الأمر))[5]. وعلى هذا يكون أصله (أعلَ) والتاء زائدة مثل (تعلّم) الذي أصله (اعلم).

---

(1) ينظر : لسان العرب : 9/15 (علا) .

(2) الصحاح : 2437/6 (علا) .

(3) دقائق التصريف : 64 .

(4) المصدر نفسه : والصفحة نفسها .

(5) لسان العرب : 9/15 (علا) .

وكثرة استعمال (تَعال) للنداء نقل مجال دلالته من الخاص إلى العام، يقول الزمخشري: ((تعالَ من الخاص الذي صار عاماً، وأصله أن يقول من كان في مكان مرتفع لمن هو أسفل منه ثم كثر واتّسع فيه حتى عمّ))(1). فصار دالاً على النداء ((أن يكون المدعو من مكان أعلى من مكان أو مكان دونه))(2) .

و(تَعالَ) بمعنى(أقبِل) فعل أمر جامد؛ لتضمنه معنى الطلب، ولقبوله ضمائر الرفع المتصلة(3) نحو: تَعالَيا، وتَعالَوا، وتَعالَي، وتَعالَيْنَ(4). وهذه الضمائر علامات لفظية دالة على فعليته. وقد ذكر السيوطي جموده في نظم قال فيه(5):

الفعل ذو تصرف وجامد فمنه قلَّ وتعالَ وارد

وشرح هذا القول قائلاً: ((ومنها تعال لا يستعمل منها إلاّ لفظ الأمر.. دون الماضي والمضارع))(6).وبهذا الجمود تتضح الخصائص التركيبية والدلالية لاستعمال (تَعالَ) بعد نقله من أصوله المتصرفة، وتقييده بتركيب معين؛ لإظهار الدلالة المقصودة التي جمد من أجلها الفعل، وبما لا يلتبس مع تلك الأصول.

(1) الكشاف : 2/60-61 .
(2) لسان العرب : 15/9 (علا) .
(3) ينظر : شرح شذور الذهب : 20، 22 .
(4) ينظر : الصحاح : 6/2437 (علا) .
(5) المطالع السعيدة : 2/156 .
(6) المطالع السعيدة : 2/156 .

(تَعالَ) في الاستعمال القرآني

ورد فعل الأمر الجامد (تَعالَ) في القرآن الكريم (ثماني مرات)، أُسند في (سبع مرات) منها إلى (واو الجماعة)، و(مرة واحدة) إلى (نون النسوة).

أمّا إسناده إلى واو الجماعة ففي: آل عمران: (61، 63، 167)، والنساء: (61)، والمائدة: (151)، والمنافقون (5). وأمثلته قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾[2].

فهذا الاستعمال لفعل الأمر الجامد (تَعالَ) هو الأكثر شيوعاً في القرآن الكريم، ويمثل سمة أسلوبية واضحة في تركيبه. والواو ضمير متصل فاعل بـ(تَعالَ) يعود على ذكر متقدم. وهو في هذا الاستعمال فعل أمر جامد، وجموده متأتٍ من نقله من معنى العلو والارتفاع إلى معنى الإقبال والدنوّ، يقول الطبري: ((وأما تأويل قوله: تعالوا، فإنه أقبلوا، وهلمّوا، وإنما هو تفاعلوا من العلو، فكأن القائل لصاحبه تعال إليَّ ... كما يقال تدان مني من الدنو، وتقارب من القرب))[3].

وورد تَعالَ (مرة واحدة) مسنداً إلى نون النسوة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾[4].

(1) آل عمران : 64 .

(2) الأنعام : 151 .

(3) تفسير الطبري : 485/6 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 576/2 .

(4) الأحزاب : 28 .

وفي هذا التركيب وقع الفعل الجامد (تَعالَ) جواباً للشرط، فاقترن بالفاء، وهي سمة تركيبية خاصة بالأفعال الجامدة حين تقع في جواب الشرط، وقد أشرت إلى ذلك في الأحكام المخصوصة. وهذا يدلّ على أن الدلالة المقصودة هي التي تحدد أسلوب التركيب. فالتركيب القرآني يرتبط مع غيره في السياق لتحقيق دلالته بحسب أسلوبه المختار، فضلاً عن أثر جمود البنية في تحديد التركيب بنظام معين مخصوص، وتقييد سماته التركيبية وخصائصه الدلالية.

خاتمة

لعلّ الكثير ممّا وقف عليه البحث يلفت الانتباه إلى طائفة من المسائل التي تتعلّق بالصيغ والتراكيب والدلالة، وسأوجز ذلك على النحو الآتي:

1. إن جمود الفعل يفرض أنماطاً معينة من التراكيب لا يمكن الخروج عنها، أو التصرف بها؛ لأنّ ذلك يخلّ بالمعنى الذي جمدت لأجله هذه الأفعال.
2. إنّ استعمال مصطلح ((الفعل الجامد)) أوفق لدلالة هذه الأفعال من ((غير متصرّف))؛ لأنّه يضمّ الفعل المتصرف الذي جمد في استعمال معين؛ لأداء دلالة خاصة نحو (تبارَكَ) فهو فعل متصرّف في الأصل؛ فإذا استعمل للتنزيه والتقديس صار جامداً، وفي غيره يكون فعلاً متصرفاً .
3. للأفعال الجامدة أحكام خاصّة ليست لغيرها من الأفعال سواء من جهة صيغها، أو من جهة استعمالها .
4. إنّ الكثير من الدلالات التي ارتبطت بهذه الأفعال في الاستعمال القرآني هي نتيجة استعمال خاص ومقصود، نحو (أَنْ) التي جاءت مع (عسى) في كلّ استعمالات عسى في القرآن الكريم. إذ لم تكن مصدرية على قول النحاة فحسب، بل هي للإيذان بمعنى الاستقبال الذي اقتضاه معنى الرجاء في عسى .
5. إن استعمال هذه الأفعال في القرآن الكريم أظهر خصوصية استعمال قائمة على اختيار الصيغ، ووضعها في بناء خاص؛ لأداء الدلالة المطلوبة، وتوصيلها بأخصر الطرق وأوضحها في الإفهام، وهذا ما يلحظ في استعمال الفعل الجامد وربطه بدلالات خاصة لا تؤدّيها الأفعال المتصرّفة .

المصـادر والمراجـع

1. المصادر والمراجع المطبوعة والمترجمة:

﴿ القرآن الكريم ﴾

– أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، د. علي مزهر الياسري، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979م.

– الإتقان في علوم القرآن، أبو بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، المكتبة الثقافية، بيروت، 1973م.

– إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937م.

– أخبار أبي القاسم الزجاجي، الزجاجي (ت340هـ)، تح: د. عبد الحسين المبارك، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1401هـ-1980م.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت754هـ)، تح: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، 1409هـ-1989م.

– الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، مصر، 1399هـ- 1979م.

– أساليب النفي في القرآن، د. أحمد ماهر البقري، ط2، دار المعارف، مصر، 1984م.

– أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني (ت472هـ)، تح: هـ. ريتر، ط2،(ط أوفسيت)، نشر مكتبة المثنى، بغداد،1399هـ- 1979م.

– أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي،د. خليل أحمد عمايرة، جامعة اليرموك، الأردن.

– الأشباه والنظائر في النحو، أبو بكر السيوطي، تح: د. فايز ترحيني، ط1، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، 1404هـ- 1984م.

– الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ط5، دار وهدان للطباعة والنشر، مكتبة الأنجلو مصرية، 1979م.

– الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمّام حسّان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988م.

– الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت 1407هـ- 1987م.

- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، د. عائشة عبد الرحمن، مطابع دار المعارف، مصر، 1971م.

- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، ط3، دار الآفاق الجديدة،بيروت،1981م.

- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ- 1977م.

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (ت311هـ)، وهو جواهر العلوم، لعلي بن الحسين (ت503هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، 1406هـ- 1986م.

- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين (ت356هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1383هـ- 1963م.

- الأفعال، علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطّاع (ت515هـ)، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ- 1983م.

- الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعارف، الإسكندرية، 1994م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، أبو بكر السيوطي، تح: أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976م.

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، تقديم: د. تمام حسان، المطبعة العالمية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ- 1977م.

- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت356هـ)، ط2، دار الجيل- دار الآفاق الجديدة، لبنان، بيروت، 1407هـ- 1987م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1380هـ- 1961م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الإمام أبي عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط6، دار الندوة الجديدة، بيروت، 1966م.

- الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ- 1982م.

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت328هـ) تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، 1391هـ- 1971م.

- البارع في اللغة، أبو علي القالي، تح: هاشم الطعّان، ط1، مكتبة النهضة، دار الحضارة العربية، بيروت، 1975م.

- البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، بغداد،1403هـ- 1983م.

- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة،السعودية، الرياض،(د.ت).

- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت794هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1408هـ- 1988م.

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين الفيروز آبادي (ت817هـ)، الجزء الأول، تح: محمد علي النجار، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، 1383هـ-1967م، والجزء الخامس، تح: عبد العليم الطحاوي، القاهرة، 1390هـ- 1970م.
- بغية الآمال في معرفة مستقبل الأفعال، أبو جعفر أحمد بن يوسف اللبلي الأندلسي (ت691هـ) تح: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، 1971م.
- البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي، مطبعة العمال المركزية، بغداد،1410هـ-1989م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد المرتضى الزبيدي (1205هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون وآخرين، مطبعة الكويت، 1389هـ- 1970م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر العرب في علم مجازات العرب، صنفه أبو الحجاج يوسف ابن سليمان بن عيسى الشنتمري (ت476هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1992م.
- التدريب في تمثيل التقريب، أبو حيان الأندلسي، تح: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1978م.

- التراكيب اللغوية في العربية، دراسة وصفية تطبيقية، د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1408هـ- 1987م.

- التضاد في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة، د. ربحي كمال، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975م.

- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، القاهرة، والرفاعي، الرياض، 1402هـ- 1982م.

- التعريفات، علي بن محمد الحسيني الشريف الجرجاني (ت816هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، 1978م.

- تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، تح: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ- 1978م.

- التفسير الكبير مفاتيح الغيب، الفخر الرازي (ت606هـ)، ط2، دار الكتب العلمية، طهران، (د.ت).

- التقديم والتأخير في القرآن، حميد أحمد عيسى الياسري، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1996م.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون وآخرين، مطابع سجل العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر.

- التوطئة، أبو علي الشلوبيني، عمر بن محمد بن عبد الله الأشبيلي الأزدي (ت645هـ)، تح: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1973م.

- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، اعتنى بتصحيحه: أتوبرتزل، طبعة أوفسيت مكتبة المثنى، بغداد، عن طبعة مطبعة الدولة، استانبول، 1930م.

- جامع البيان في تأويل آي القرآن، تفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تح: محمد محمود شاكر، مراجعة أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، (د.ت)

- الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرَه (ت297هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1408هـ- 1987م.

- الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ)، تح: إبراهيم اطفيش، ط3، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، 1387هـ- 1967م.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1998م.

- الجمل في النحو، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرسالة، لبنان، دار الأمل، الأردن، 1408هـ- 1988م.

- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري (ت410هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، ط2، دار الجيل، لبنان، بيروت، 1408هـ- 1988م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تح: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1396هـ- 1976م.

- حاشية الخضري على شرح الشيخ ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري (ت1287هـ)، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1359هـ- 1940م.

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو عبد الله محمد بن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1397هـ- 1977م.

- الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).

- الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد، 1960م.

- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، محمد حسين آل ياسين، ط1، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1400هـ- 1980م.

- دراسة المعنى عند الأصوليين، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1403هـ- 1983م.

- الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزوميّ، دار الحرية، بغداد، 1395هـ- 1975م .

- دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب، تح : د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407هـ- 1987م.

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. محمد رضوان الداية، ود. فايز الداية، ط2، مكتبة سعد الدين، دمشق، 1407هـ- 1987م.

- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال محمد بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، 1975م.

- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تح: محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د.ت).

- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، مصر، 1984م.

- ديوان ذي الرمة، تح: مطيع بيلي، ط1، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، 1384هـ- 1964م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن ورد البُروسي، المنشور ضمن مجموع أشعار العرب، ط1، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1979م.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1363هـ.

- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، 1961م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1395هـ- 1975م.

- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، مطبعة الراية، بغداد، 1988م.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب في الشعر، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تح: د. علي جابر المنصوري، مجلة المورد، مج9، عدد1، 1400هـ- 1980م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن نور الدين محمد بن عيسى الأشموني (ت929هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، دار الاتحاد للطباعة، مصر، 1970م.

- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال لدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت671هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1394هـ-1974م.

- شرح التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني، تح: محمد هاشم دويدري، ط1، منشورات دار الحكمة، دمشق، 1390هـ- 1970م.

- شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، تح: د. صاحب جعفر أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة، بغداد، ج1، 1400هـ- 1980م، وج2، 1402هـ- 1982م.

- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد زفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ- 1975م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، 1951م.

- شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1385هـ- 1965م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر بن الأنباري، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1963م.

- شرح المراح في التصريف، بد الدين محمد بن أحمد العيني (ت855هـ)، تح: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، 1990م.

- شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

- شرح المقدمة المحسبة في النحو، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت469هـ)، تح: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصرية، الكويت، 1977م.

- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تح: فخر الدين قباوة، ط1، مطابع المكتبة العربية، حلب، 1393هـ- 1973م.

- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تح: د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1400هـ- 1980م.

- الشعر الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة، د. هاشم الطعّان، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978م.

- شعر الخوارج، جمع وتقديم: د. إحسان عباس، ط3، دار الثقافة، لبنان، بيروت، 1974م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السليلي (ت770هـ)، تح: الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، ط1، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، 1406هـ- 1986م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تح: طه محسن عبد الرحمن، طبع آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، 1405هـ- 1985م.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو زكريا أحمد بن فارس (ت395هـ)، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).

- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، القاهرة، 1407هـ- 1987م.

- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه الجعفي(مولاهم) البخاري، (ت256هـ)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1387هـ.

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق التنزيل،الإمام يحيى بن حمزة بن علي العلوي اليمني، تصحيح: سيد بن علي المرصفي، طبع مطابع المقتطف، مصر، 1332هـ- 1914م.

- الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، د. صاحب جعفر أبو جناح، ط1، طبع بمطابع جامعة الموصل، مديرية مطبعة الجامعة، 1405هـ- 1985م.

- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش اليسوعي، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1966م.

- علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، د. محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973م.

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، نشر وزارة الثقافة والإعلام في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980-1984م.

- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط2، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1971م.

- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، ط2، مؤسسة الرسالة،بيروت،1400هـ- 1980م.

- فقه اللغات السامية، المستشرق الألماني كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977م.

- فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1978م.

- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، مراجعة وتعليق، د. مراد كامل، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1982م.

- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب نور الدين بن عبد الرحمن الجامي (ت898هـ)، تح: د. أسامه طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1403هـ- 1983م.

- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، ط3، المطبعة الفنية الحديثة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1965م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1964م.

- في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتحقيق، د. خليل أعمد عمايرة، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، السعودية، 1404هـ-1984م.

- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار الفكر، بيروت، 1403هـ- 1983م.

- الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ- 1985م.

- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان قنبر (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب بيروت، 1403هـ- 1983م.

- الكتاب المقدس (العهد القديم والجديد)، دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، بيروت، 1991م.

- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد الفاروقي التهانوي (1158هـ)، تح: د. لطفي عبد البديع ود. عبد النعيم محمد حسنين، مراجعة أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، 1382هـ- 1963م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).

- اللامات، الزجاجي، تح: مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق، 1405هـ-1985م.

- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ)، دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، 1375هـ- 1956م.

- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1950م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، (د.ت).

- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، مراجعة: د. يوئيل يوسف عزيز، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987م.

- لمسات بيانية في نصوص التنزيل، د. فاضل السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999م.

- اللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1392هـ-1972م.

- اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مطبعة الرسالة، دار الفكر العربي، (د.ت).

- اللهجات العربية الغربية القديمة، كيم رابين، ترجمة: عبد الرحمن أيوب، طبع ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1398هـ- 1978م.
- لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)، تح: فؤاد سزكين، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1374هـ- 1954م.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط5، دار المعارف، مصر، 1987م.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت518هـ)، تح: نعيم حسين زرزور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1408هـ- 1988م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت552هـ)، دار الفكر ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1376هـ- 1956م.

- مجمل اللغة، أحمد بن فارس، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ- 1986م.
- المحيط في أصوات اللغة العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشروق، بيروت، (د.ت).
- المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد (ت385هـ)، تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1398هـ- 1978م.
- المخصص، علي بن إسماعيل بن سيده (ت458هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت).
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، د. محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، دار عمار، بيروت، 1407هـ- 1986م.
- المرتجل، عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت567هـ)، تح: علي حيدر، دمشق، 1392هـ- 1972م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، مصر، 1405هـ- 1985م.

- المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسي، تح: د. علي جابر المنصوري، ط1، مطبعة الجامعة، بغداد، 1982م.

- المسائل المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تح: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.

- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1975م.

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطي، تح: د. نبهان ياسين، دار الرسالة، بغداد، 1977م.

- معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت211، أو 215، أو 225هـ)، تح: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ- 1985م.

- معاني القرآن، الفراء يحيى بن زياد (ت207هـ)، تح: محمد علي النجار، ومحمد يوسف نجاتي، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1980م.

- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1989م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ- 1988م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان للنشر، بيروت، 1985م.
- معجم مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت425هـ)، تح: نديم مرعشلي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، 1407هـ- 1987م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1399هـ- 1979م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: مازن المبارك، محمد حمد عبد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، ط5، دار الفكر، بيروت، 1979م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان الأردن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.

- المقتضب، محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة أحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1399هـ- 1979م.

- المقرب، ابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعيد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986م.

- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تح: فخر الدين قباوة، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1407هـ- 1987م.

- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط3، مكتبة الأنجلو مصرية، 1966م.

- المنصف، للإمام أبي عثمان المازني، شرح ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1373هـ- 1954م.

- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د. علي زوين، دار الشؤون الثقافية،بغداد، 1986م.

- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، بيروت، 1400هـ- 1980م.

- الموفقي في النحو، ابن كيسان (ت299هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي ود. هاشم طه شلاش، مجلة المورد، مج4، عدد2، 1395هـ- 1975م.

– النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهرباني الجزري (ت833هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).

– النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت606هـ)، تح: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، ط2، دار الفكر، 1399هـ- 1979م.

– نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1404هـ= 1984م.

– النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت، 1388هـ- 1968م.

– نحو الفعل، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ- 1974م.

– نحو القرّاء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، (ط أوفسيت دار الندوة) بيروت، 1406هـ- 1985م.

– نحو القرآن، د. الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ- 1974م.

– النحو الوافي، عباس حسن، ط5، دار المعارف، مصر، 1973-1976م.

– النواسخ الفعلية والحرفية، دراسة تحليلية مقارنة، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعارف، الإسكندرية، 1984م.

- النواسخ في كتاب سيبويه، حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1397هـ- 1977م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي، الجزء الأول والثاني عني بتصحيحه محمد بدر النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، وج6، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ- 1980م.

2. الرسائل الجامعية:

- جملة النسخ في السور القصار، مهدي حارث الغانمي، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة الكوفة، 1999م.

3. البحوث والدوريات:

- أفعال المدح والذم وتطبيقاتها في القرآن الكريم، د. محمد طاهر جعفر، مجلة القادسية، مج2، عدد2 ، لسنة 1997م.
- من اللغة التاريخية، د. إبراهيم السامرائي، مجلة الجامعة المستنصرية، عدد4، لسنة 1974م.
- نظرات في لغة الحجاز ولغة تميم، د. حسام النعيمي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، عدد5، لسنة 1973م.